الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 –الحاج لخضر–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

علاقة الانتقال الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية
دراسة حالتي الجزائر والمغرب
(1990 – 2014).

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية.

إعـداد الطالب الباحث:
يونس مسعودي

إشراف الأستاذ:
أ.د/ عبد الله راقدي

لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ يوسف بن يزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	رئيسا
أ.د/ عبد الله راقدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	مشرفا ومقررا
د/ نور الصباح عكنوش	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
د/ بن عمر عواج	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	ممتحنا
د/ هشام عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	باتنة 1 الحاج لخضر	ممتحنا
د/ هادية يحياوي	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية:
1441 هـ / 2019 مـ - 2020 مـ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 –الحاج لخضر–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

علاقة الانتقال الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية
دراسة حالتي الجزائر والمغرب
(1990 – 2014).

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية.

إعـداد الطالب الباحث:
يونس مسعودي

إشراف الأستاذ:
أ.د/ عبد الله راقدي

لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/ يوسف بن يزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	رئيسا
أ.د/ عبد الله راقدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1 الحاج لخضر	مشرفا ومقررا
د/ نور الصباح عكنوش	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
د/ بن عمر عواج	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	ممتحنا
د/ هشام عبد الكريم	أستاذ محاضر أ	باتنة 1 الحاج لخضر	ممتحنا
د/ هادية يحياوي	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية:
1441 هـ / 2019 مـ - 2020 مـ

شكر وتقدير...

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي وفقني لإنجاز هذا العمل...

كما يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الكريم "عبد الله راقدي"، الذي قبل وبدون تردد الإشراف عليّ في هذه الأطروحة، وذلك بكثير من التشجيع والحرص على إتمام العمل وإتقانه، حيث لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته الثمينة طوال مراحل إنجاز هذا البحث...

دون أن أنسى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكبدوا عناء قراءة وتصويب هذا العمل، فلكم مني أساتذتي الكرام جزيل الشكر والتقدير...

كما أتقدم بالشكر الوافر والمليء بالمحبة لأفراد عائلتي كل باسمه نضير صبرهم وتشجيعهم لي طوال فترة إنجاز هذه الدراسة...

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأحباب والأصدقاء، وأخص بالذكر كل من الأستاذ بن عمر عواج، والأستاذ فتحي أوهيب اللذين شجعوني على إتمام هذا العمل، دون أن أنسى كل من قدم لي يد العون من أهل الخير في سبيل تشجيعي على العلم والمعرفة، فلكم مني جميعا جميل الشكر والعرفان والتقدير...

يونس مسعودي

الإهداء...

إلى

الوالدين الكريمين...

إلى

إخوتي وأخواتي...

إلى

خطيبتي نرجس...

إلى

صديقي حمزة مباركي من باتنة ...

إلى

جميع أصدقائي كل باسمه...

إلى

كل طالب علم...

يونس مسعودي

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تبحث الدراسة في العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والإمكانات الاقتصادية لحالتي الجزائر والمغرب، في الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2014؛ من خلال تحديد مفهوم الانتقال الديمقراطي وأهم المداخل النظرية المفسرة له، إلى جانب حصر المداخل النظرية المفسرة لعلاقة مفهوم الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية؛ مع محاولة إسقاط تلك الأطر النظرية على حالتي الدراسة (الجزائر والمغرب)؛ أين عرفت الجزائر والمغرب أحداثا عديدة ومتنوعة شملت مختلف المجالات واعتبرت بمثابة خلفيات ودواعي ساعدت في الانتقال نحو الديمقراطية، مما استدعى التقصي في شكلين مختلفين من الأنظمة السياسية، حيث أن النظام السياسي الجزائري جمهوري، والنظام السياسي المغربي ملكي، وهذا ما أدى بالبحث في مدى تقارب العوامل المساعدة والمؤثرة في طبيعة النظامين.

وباعتبار أن العامل الاقتصادي يلعب دورا مهما في عملية الانتقال الديمقراطي مثله مثل باقي العوامل الأخرى، إلى جانب كون عملية الانتقال الديمقراطي تتطلب توفر الامكانات الاقتصادية، وانطلاقا من حتمية الربط بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، تم التركيز على بنية الاقتصاد وربطها بعملية الانتقال الديمقراطي، إلى جانب التفصيل في متطلبات هاته العملية وعلاقتها بسياسات إصلاح الاقتصاد في كلا البلدين محل الدراسة؛ من ذلك كله، تمت الإجابة عن إشكالية البحث في العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والتحولات الاقتصادية، وعلاقة متطلبات الانتقال الديمقراطي بسياسات إصلاح الاقتصاد في الجزائر والمغرب.

الكلمات المفتاحية: الإنتقال الديمقراطي؛ الإمكانات الاقتصادية؛ التنمية الاقتصادية؛ الإصلاح السياسي؛ الإنفتاح الاقتصادي؛ الجزائر؛ المغرب.

Abstract:

The study examines the relationship between the democratic transition and the economic potential of the Algerian and Moroccan cases, from 1990 to 2014, by defining the concept of 'democratic transition' and the most important theoretical approaches that elucidate it. The study seeks also to determine the theoretical approaches that explain the relationship between the concept of democracy and economic development, and to project these theories on the two study cases (Algeria and Morocco). Algeria and Morocco have known many events in various fields, and were considered as backgrounds and motives that helped the transition towards democracy, which required investigation into two different forms of political systems: a republican Algerian system and a Moroccan monarchy. This led the research to delve into the converging factors which affect the nature of the two systems.

The economic factor, among others, plays an important role in the process of democratic transition, and the process of the latter requires economic potential. Departing from the fact that politics and economy are indivisible, and in an attempt to provide an answer emphasis was placed on the structure of the economy and its direct link to the democratic transition process, and on detailing the requirements of this process and its relationship to the economic reform policies in the two countries.

Keywords: *democratic transition; economic potential; economic development; political reform; economic openness; Algeria; Morocco.*

خطة الدراسة

الفصل التمهيدي: الانتقال الديمقراطي: مقاربة ماهيمية ونظرية

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي:

المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة:

أولا: مفهوم الانتقال الديمقراطي:

ثانيا: التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

ثالثا: الترسيخ الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

المطلب الثاني: آليات الانتقال الديمقراطي:

أولا: الآليات السلمية:

ثانيا: الآليات غير السلمية:

ثالثا: معيقات الانتقال الديمقراطي:

المطلب الثالث: المداخل المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي:

أولا: مدخل الثورة:

ثانيا: مدخل الثقافة السياسية:

المبحث الثاني: الديمقراطية والتنمية الاقتصادية: مداخل نظرية:

المطلب الأول: المدخل التحديثي

المطلب الثاني: المدخل الانتقالي:

الفصل الأول: طبيعة الوضع السياسي والاقتصادي بالجزائر والمغرب:

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي والاقتصادي بالجزائر 1990 – 2014:

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري 1990 - 2014:

أولا: ظروف الانتقال نحو التعددية السياسية 1990 - 2014:

ثانيا: واقع الممارسة السياسية في فترة التعددية 1990 - 2014:

المطلب الثاني: طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري 1990 - 2014:

أولا: ملامح الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق 1990 - 2014:

ثانيا: جملة الاصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة 1990 - 2014:

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي والاقتصادي بالمغرب 1990 – 2014:

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي المغربي 1990 – 2014:

أولا: الملامح العامة لنظام الحكم المغربي:

ثانيا: السياق التاريخي لمسألة الإصلاح الدستوري والسياسي 1990 - 2014:

المطلب الثاني: طبيعة النظام الاقتصادي المغربي 1990 – 2014:

أولا: هيكلة الاقتصاد المغربي:

ثانيا: أهم الاصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة 1990 – 2014:

الفصل الثاني: أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر والمغرب:

المبحث الأول: أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر:

المطلب الأول: معالم الانتقال الديمقراطي بالجزائر 1990-2014:

أولا: العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر:

ثانيا: مظاهر ومعيقات الانتقال الديمقراطي بالجزائر:

المطلب الثاني: بنية الاقتصاد الجزائري وعملية الانتقال الديمقراطي:

أولا: دور الدولة في مجال الاقتصاد:

ثانيا: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في الإصلاحات السياسية والاقتصادية:

المبحث الثاني: أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالمغرب:

المطلب الأول: معالم الانتقال الديمقراطي بالمغرب 1990 -2014:

أولا: عوامل الانتقال الديمقراطي بالمغرب:

ثانيا: معيقات الانتقال الديمقراطي بالمغرب:

المطلب الثاني: بنية الاقتصاد المغربي وعملية الانتقال الديمقراطي:

أولا: إعادة صياغة دور الدولة والقطاع الخاص في مجال الاقتصاد:

ثانيا: استراتيجية التنمية والديمقراطية بين العامل الاقتصادي والاجتماعي:

المبحث الثالث: حدود أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:

المطلب الأول: حدود معالم الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:

أولا: العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:

ثانيا: حدود معيقات عملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:

المطلب الثاني: حدود بنية الاقتصاد وعملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:

أولا: حدود دور الدولة في مجال الاقتصاد بين الجزائر والمغرب:

ثانيا: حدود دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بين الجزائر والمغرب:

الفصل الثالث: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد في الجزائر والمغرب:

المبحث الأول: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد بالجزائر:

المطلب الأول: المتطلبات التنمويةاتية السوسيو – اقتصادية:

أولا: النمو الاقتصادي (ثراء الدولة):

ثانيا: توفير متطلبات المعيشة الأساسية — التنمية الاجتماعية ومتطلباتها-:

ثالثا: المتطلبات الأساسية المساعدة على تفعيل الديمقراطية:

المطلب الثاني: المتطلبات السياسية (القدرة التنظيمية):

أولا: بناء الدولة:

ثانيا: الاستقرار السياسي وانتقال السلطة:

المبحث الثاني: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد بالمغرب:

المطلب الأول: المتطلبات السوسيو-اقتصادية:

أولا: توفير متطلبات المعيشة الأساسية بالمغرب — التنمية ومتطلباتها-:

ثانيا: المقومات الأساسية المساعدة على تفعيل الديمقراطية بالمغرب من الجانب الممارساتي:

المطلب الثاني: المتطلبات السياسية (القدرة التنظيمية):

أولا: بناء الدولة:

ثانيا: صنع القرار بين الاستقرار السياسي وانتقال السلطة:

المبحث الثالث: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد بين الجزائر والمغرب:

المطلب الأول: حدود المتطلبات التنمويات السوسيو – اقتصادية بين الجزائر والمغرب:

أولا: حدود النمو الاقتصادي (ثراء الدولة) بين الجزائر والمغرب:

ثانيا: توفير متطلبات المعيشة الأساسية – التنمية الاجتماعية ومتطلباتها- بين الجزائر والمغرب:

المطلب الثاني: حدود المتطلبات السياسية (القدرة التنظيمية) بين الجزائر والمغرب:

أولا: بناء الدولة بين الجزائر والمغرب:

ثانيا: الاستقرار السياسي وانتقال السلطة بين الجزائر والمغرب:

مـقـدمـة

أولا: الإطار العام للدراسة:

تحظى عملية الانتقال الديمقراطي بأهمية بالغة في الأنظمة السياسية، باعتبارها عملية محددة للنسق السياسي ومتطلباته الداخلية والخارجية، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...الخ؛ من ذلك جاء الانتقال الديمقراطي كاستجابة للتحولات الكبيرة التي عرفها العالم منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي.

كما يعد الانتقال الديمقراطي من بين أهم الملامح الأساسية لعملية التطور السياسي؛ وأحد أهم التغيرات السياسية التي تشهدها العديد من دول العالم الثالث عموما، الجزائر والمغرب على وجه خاص، حيث عرف هذين الأخيرين أحداثا عديدة ومتنوعة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي إلى غاية وقتنا الحالي، شملت مختلف المجالات واعتبرت بمثابة خلفيات وأسباب ساعدت في الانتقال من نظام إلى نظام آخر (سياسيا واقتصاديا).

كما أنّ دراسة عملية الانتقال الديمقراطي في كل من الجزائر والمغرب كدراستي حالة، تمثل أهمية بالغة، ليس لأن ذلك سيدفع بالباحث إلى تحديد طبيعة الدوافع والأسباب وكذا الأهداف الرئيسية التي تقف وراء هذه العملية ومبرراتها فحسب، وإنما أيضا لأجل دراسة العلاقة بينها وبين الإمكانات الاقتصادية.

ثانيا: مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار هذه المشكلة البحثية إلى مجموعة من الاعتبارات يمكن إيجازها في ما يلي:

1. **المبررات الموضوعية:** كون الموضوع يدخل ضمن الميادين البحثية الخصبة التي يثار حولها الكثير من التساؤلات والإشكالات التي تتطلب البحث والتقصي، خاصة ذلك النوع من الدراسات الذي يبحث في العلاقة بين المتغيرات السياسية والاقتصادية.
2. **المبررات الذاتية:** ميل الباحث للدراسات الخاصة بالديمقراطية، الدمقرطة، الانتقال الديمقراطي، خاصة باعتبار أن مثل هذه الدراسات أصبحت تلقى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين ومراكز البحوث والدراسات في شتى أنحاء العالم؛ بالإضافة إلى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بالدول المغاربية، خاصة الجزائر والمغرب، حتى يمكن المساهمة بشكل أو بآخر

ولو القليل في بلورة تصورات حول فهم الديمقراطية في النظام السياسي، والمساهمة في التراكم المعرفي الخاص بالدراسات السياسية حول الجزائر والمغرب.

ثالثا: أهداف الدراسة:

يعتبر الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو محاولة التقصي والبحث في إحدى جزئيات علم السياسة والمتمثلة في طبيعة النظم السياسية وكيفية تطورها، وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين كل من الانتقال الديمقراطي كآلية أساسية في تحول الأنظمة السياسية والإمكانات الاقتصادية كمؤثر رئيس على دورة الحياة السياسية.

كما تهدف أيضا إلى محاولة تبيان طبيعة العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة في المنطقة المغاربية، بالتركيز على حالتي الجزائر والمغرب، وذلك لما شاب هذه العلاقة من توتر خلال تاريخ هذه المنطقة، كما تحاول أن تكون هذه الدراسة إحدى الإضافات الأكاديمية في موضوع الانتقال الديمقراطي خصوصا في تجلياته المتعلقة بخصوصية المنطقة، أي: أن هذه الدراسة تحاول أن تعتمد على الأطر النظرية المنتجة في بيئة غربية وتختبر مدى صلاحيتها في بيئة مغايرة لتلك التي أُنتجت فيها.

كما تروم هذه الدراسة لأن تكون دليلا يمكن أن يساعد صانع القرار في كل من الجزائر والمغرب على رسم سياسات وخطط، وكذا صياغة برامج اقتصادية يمكنها أن تراعي في نفس الوقت الإمكانات المتاحة ومتطلبات الانتقال الديمقراطي.

رابعا: أدبيات الدراسة:

يمكن القول أن الدراسات التي تناولت موضوع الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في الجزائر والمغرب بصفة عامة كثيرة، بحيث توجد العديد من البحوث والمؤلفات حول هذا الموضوع، وذلك بربطه بمتغيرات أخرى سواء ما تعلق بالجانب التاريخي أو السياسي أو الاجتماعي...الخ؛ أما عن الدراسات التي كانت مشكلتها البحثية دراسة العلاقة بين متغيّر الانتقال الديمقراطي والمتغير الاقتصادي، فهي لا ترقى من الجانب الكمي للدراسات الأخرى، خاصة وأن موضوع هذه الدراسة يتناول علاقة الانتقال الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية في الجزائر والمغرب، ويمكن أن نورد الدراسات الآتية:

1. الندوة العلمية التي كان محورها حول "**التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات**"، المنعقدة من 30 نوفمبر إلى غاية الأول من شهر ديسمبر بجامعة عمان، قام الأستاذ "**منار محمد الرشواني**" بدراسة حول: "**سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**"، أين قمنا بالاستناد على هذه الدراسة في تبيان العلاقة بين عمليتي الاصلاح الاقتصادي والانتقال الديمقراطي في الجزائر والمغرب.
2. مجموعة الأبحاث التي قامت بها الأستاذة "**عكاش فضيلة**" في مجموعة أوراق قدمت في مجموعة من التظاهرات العلمية، من بينها: ورقة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: "**التحول الديمقراطي في الجزائر**" بجامعة محمد خيضر ببسكرة، يومي 10 و11 ديسمبر 2005، تحت عنوان: "**الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر**" بحيث خلصت في هذه الورقة أن الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، لابد وأن يؤثر على مسار ووتيرة الاصلاحات السياسية، من خلال السعي إلى تحقيق جملة من المبادئ والآليات التي تتمثل في فتح مجال المشاركة السياسية وتكريس حرية التعبير، فمواصلة الانغلاق السياسي سينجر عنه أزمات سياسية حادة تهدد وتقلل من استقرار النظام السياسي.
3. دراسة الأستاذ "**علي أوعسري**" الموسومة بـ "**من وهم الانتقال الديمقراطي إلى متاهات التحول المجتمعي بعد 20 فبراير: أسئلة الحداثة السياسية، الممارسة الحزبية والحركة الجماهيرية**"، بحيث يرى بأن مأزق الانتقال إلى الديمقراطية في المغرب ما هو إلا مأزق النخبة السياسية وخاصة الثقافية منها، في ظل غياب الوعي السياسي مقابل سيادة الوعي الإيديولوجي.
4. دراسة الأستاذ "**محمد شكير**" الموسومة بـ "**الاقتصاد المغربي: السياق العام والوضعية والآفاق**"، بحيث تم تناول الاقتصاد المغربي من زاوية تحييد الفئوية وتغليب المجتمعي على ما هو اجتماعي، كما وقف عند واقع الاقتصاد وتعرف عليه عن كثب على وضعيته لتحديد مكامن ضعفه، إلى جانب التعرف على الأسباب التي حالت وما زالت دون انتعاشه وتحديد المعوقات الهيكلية.
5. دراسة الأستاذ "**حسن مسكين**" الموسومة بـ "**الحياة السياسية في المغرب المعاصر الحكومة والمعارضة نموذجا**"، بحيث كان الموضوع الأساس لهذا المؤلَف هو البحث في هل تتوفر

التجربة المغربية على المناخ السياسي والحزبي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يساعد على تطبيق أحكام الدستور ومقتضياته، وبالتالي تفعيل الديمقراطية ومبادؤها.

تعتبر هذه الدراسات التي تناولت الموضوع في جزئية من موضوع الدراسة، بالإضافة إلى العديد من المقالات اليومية في الجرائد والمجلات العلمية، ومراكز البحوث والتقارير الصحفية والإعلامية، حيث تتناول جزء بسيط فقط من هذه الدراسة كون الموضوع العام لهذه الدراسة يتمحور حول: "**علاقة الانتقال الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية دراسة حالتي الجزائر والمغرب**".

خامسا: حدود مشكلة الدراسة:

تتلخص حدود المشكلة البحثية في ما يلي:

1. **النطاق الزمني**: يتحدد النطاق الزمني لهذه الدراسة ابتداء من سنة 1990 إلى غاية سنة 2014.
2. **النطاق المكاني**: تتحدد المشكلة البحثية في نطاق مكاني محدد هو الجزائر والمغرب، إذ يعتبر النطاق المكاني للبحث ميزة بحثية في حد ذاته، حيث أن كلا البلدين قطعة رئيسية في المجال المغاربي والعربي والإسلامي والمتوسطي والإفريقي؛ وباعتبار أننا بصدد دراسة شكلين مختلفين من الأنظمة السياسية، بحيث أن النظام السياسي الجزائري جمهوري، والنظام السياسي المغربي ملكي، وذلك سيؤدي بنا للبحث في مدى تقارب العوامل المساعدة والمؤثرة في طبيعة النظامين.
3. **النطاق الموضوعاتي**: يتلخص هذا النطاق في تحديد العلاقة بين متغير اقتصادي والآخر سياسي، أما الأول فيتحدد في الامكانات الاقتصادية، القدرات الاقتصادية، الاصلاحات الاقتصادية ..الخ، والثاني يتعلق بعملية الانتقال الديمقراطي؛ إلى جانب تحديد نسبة التداخل والتأثير بين المتغيرين في كل من الجزائر والمغرب.

سادسا: إشكالية الدراسة:

عرف كل من الجزائر والمغرب أحداثا عديدة ومتنوعة منذ حصول البلدين على الاستقلال، ما نتج عنها أحداثا عديدة أخرى خلال المرحلة الممتدة من 1990 إلى 2014، شملت مختلف المجالات واعتبرت بمثابة خلفيات وأسباب ساعدت في عملية الانتقال؛ فالحديث عن الانتقال نحو الديمقراطية في البلدين معا، والذي كان وليدا لتظافر مجموع العوامل وتعدد الظروف إلى جانب الأسباب التي ساعدت

على تطور مسار هذه العملية، والتي مسّت جل القطاعات والمجالات المختلفة، جعلنا نولي أهمية لدراسة كل من العاملين السوسيو-سياسي والسوسيو-اقتصادي. فكل من الجزائر والمغرب تعيشان مرحلتي الانتقال الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي، فمن ذلك تكون إشكالية البحث:

ما علاقة الانتقال الديمقراطي بالتحولات الاقتصادية في الجزائر والمغرب؟ وما علاقة متطلبات الانتقال الديمقراطي بسياسات إصلاح الاقتصاد في الجزائر والمغرب؟

سابعا: فرضية الدراسة:

تسهل الفرضية على الباحث تحديد أبعاد المشكلة التي من خلالها يستطيع دراستها، وتحديد علاقتها ببعضها، وربط كل البيانات التي لها علاقة بموضوع البحث، كما أنها عبارة عن إجابة مؤقتة عن الإشكالية المطروحة، وبناء على أهمية الفرضية وعلى ضوء الإشكالية السابقة، يمكن صياغة الفرضية العلمية التالية:

تحددت العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي بالجزائر من خلال عوامل داخلية تمثلت أساسا في التوجهات الإيديولوجية وأخرى خارجية؛ كما تحددت هذه العلاقة هي الأخرى بالمغرب من خلال عوامل داخلية تمثلت أساسا في التوجهات الاقتصادية الليبرالية وأخرى خارجية.

ثامنا: منهجية البحث:

تتطلب طبيعة المشكلة البحثية في دراستها، إلى منهجية يعتمدها الباحث لمعالجة متغيراتها، والاقتراب من الظاهرة محل الدراسة، لذلك تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموع المناهج العلمية والاقترابات النظرية، يتم توضيحها فيما يلي:

1. **المقاربات النظرية:**

لمقاربة البحث واستيعاب عناصره، تم الاعتماد على المقاربات النظرية التالية:

- **الاقتراب النظمي**: ارتبط هذا الاقتراب بأعمال "د. إيستون" *D. Easton*، هو الذي أعطى لها الملامح العامة والمحددات الأساسية، حيث رأى أن التفاعلات السياسية في المجتمع تشكل

نظام سلوك، يمكن فصله تحليليا عن بقية الأنظمة، ومن ثم يكون من السهل الفصل بين المتغيرات الأساسية داخل النظام ومتغيرات البيئة المحيطة به التي تؤثر فيه[1]؛ من ذلك مكنتنا هاته المقاربة من تحديد طبيعة النظامين السياسيين (الجزائر والمغرب) محل الدرسة، إلى جانب دراسة توصيف المدخلات والمخرجات وتحديد العوامل المؤثرة في البيئة الداخلية والخارجية.

- **الاقتراب البنائي الوظيفي**: يفترض هذا الاقتراب وجود وظائف محددة، ضرورية لبقاء النظام السياسي واستمراره، مثل وظائف المدخلات والمخرجات، ثم طور فيما بعد في صياغة أخرى ينظر فيها إلى النظام السياسي على مستويات ثلاث تشمل، قدرات النظام السياسي، وظائف التحويل، وأخيرا وظائف الاستمرار والتكيف[2]؛ وهذا ما ساعدنا في هاته الدراسة من أجل تحديد الوظائف التي يؤديها كل من النظام السياسي الجزائري والمغربي، إلى جانب تحديد الأزمات التي تعرض لها النظامين في أدائهما للوظائف، والمتمثلة في كل من: التكيف والاستقرار والاستمرار.
- **اقتراب الاقتصاد السياسي**: يعتبر أنصار هذا الاقتراب أن الظاهرة السياسية ظاهرة تابعة، ومن ثم فهي تعتمد بصورة أساسية على الظاهرة الاقتصادية، لذلك وضعوا مجموعة من الشروط الاقتصادية التي جعلت سببا أساسيا لتحقيق الديمقراطية السياسية، وهذه الشروط تتمثل في وجود اقتصاد أكثر توجها نحو السوق؛ وجود مستوى اقتصادي وتكنولوجي عال؛ وجود تقاليد ثقافية أكثر تسامحا، وأقل انغلاقا، وأقل قابلية للحلول الوسط؛ وجود مستوى عال من التعليم؛ وجود درجة عالية من التمدن، وجود تعددية اجتماعية بما فيها وجود طبقة برجوازية ومستقلة[3].

وعلى الرغم من ارتباط اقتراب الاقتصاد السياسي بفهم وتحليل عملية التنمية[*]، إلا أن السعي لإيجاد نظرية اقتصادية للسياسة كان أعم وأشمل، فمنذ أن نشر "أنتوني داونز"

---

(1) محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص.262.

(2) بومدين طاشمة، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم. الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2013، ص-ص.106-116.

(3) محمد نصر عارف، مرجع سبق ذكره. ص-ص.316-317.

(*) راجع في ذلك:

- *Abbas POURGERMI, "The Political Economy Of Development: An Empirical Examination Of The Wealth Theory Of Democracy", Journal Of Theoretical Politics. Vol.3, N°.2, April 1991.*

Downeys Anthony كتابه: "نظرية اقتصادية للديمقراطية"، كانت هناك العديد من المحاولات لتطبيق "نظرية الفعل الرشيد" في تحليل السلوك السياسي والأبنية والمؤسسات السياسية، وكانت هذه المحاولات ناجحة إلى حد كبير، وساهمت في تطوير ما عرف بـ "الاقتصاد السياسي الجديد" (*New Political Economy*)، وقد اعتبرت اسهامات الاقتصاد السياسي أسلوبا لتطوير "نظرية الفعل الرشيد"، التي تعد من أفضل الوسائل لتحليل وفهم السلوك السياسي[1]؛ من خلال ذلك، مكننا هذا الاقتراب في تحديد طبيعة وعلاقة كل من السياسة والاقتصاد كعاملين أساسيين في عملية الانتقال الديمقراطي في كل من الجزائر والمغرب.

- **اقتراب الثقافة السياسية:** يعد اقتراب الثقافة السياسية أحد الاقترابات المهمة في حقل السياسة المقارنة خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ولكن منذ الثمانينيات بدأ الاهتمام به يعود مجددا، وذلك في إطار موجة التحول الديمقراطي التي تواصلت حلقاتها منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين في مناطق عديدة من العالم –بما فيها الجزائر–، حيث اهتم بعض الباحثين بإعادة الاعتبار إلى مدخل الثقافة السياسية باعتباره مدخلا رئيسا في فهم وتحليل أبعاد موجة التحول الديمقراطي والتنمية السياسية[2]؛ من ذلك، وجدنا أن لهذا الاقتراب أهمية بالغة في الدراسة لأجل دراسة عملية الانتقال الديمقراطي في كل من الجزائر والمغرب، من أجل تحديد معالم الثقافة السياسية وتحديد مصدرها وطبيعتها في كلا حالتي الدراسة، وذلك باعتبارها مدخلا مفسرا ومساعدا على فهم عملية الانتقال الديمقراطي.

2. المناهج العلمية:

تم الاستناد في هذه الدراسة على منهجين أساسين، تمثلا في:

- **المنهج التاريخي:** كون النظام السياسي والوضع الاقتصادي في الجزائر والمغرب مر بمراحل في تطوره تاريخيا وزمنيا، فالمنهج التاريخي يركز على دراسة الماضي لأجل فهم الحاضر والتمكن من استقراء المستقبل، وهو مصدر المعرفة الأساسي، أي هو عبارة عن الآثار، السجلات التاريخية،

---

[1] محمد نصر عارف، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة –التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006، ص.25.

[2] بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات. الجزائر: دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011، ص-ص.160-161.

الروايات المنقولة والمتداولة عند الأجيال المختلفة، هذا يعني أنه لا يعتمد على الملاحظة المباشرة ولا يعتمد على التجربة العلمية للوصول إلى الحقائق[1].

- **منهج دراسة الحالة**: بحيث هو دراسة متعمقة للعوامل المتشابكة التي تمثل جذور الحالة، ومحتوياتها، وتعدد مفاهيم دراسة الحالة[2]، وسيتم اعتماد هذا المنهج في هذه الدراسة، باعتبار أن الباحث سيتناول بالدراسة علاقة الانتقال الديمقراطي بالامكانات الاقتصادية، دراسة حالتي الجزائر والمغرب.

تاسعا: هيكلة الدراسة –خطة الدراسة–:

توزعت أبحاث الدراسة إلى ثلاثة فصول مسبوقة بفصل تمهيدي، إذ تم في الفصل التمهيدي التفصيل في الجانب النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي إلى جانب تحديد العلاقة بين كل من الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتركيز على أهم المقاربات والمداخل النظرية المفسرة لتلك العلاقة، أما الفصل الأول فتناول طبيعة الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر والمغرب، في حين أن الفصل الثاني فكان مخصصا لدراسة أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر والمغرب، وفي الأخير، خصص الفصل الثالث، لدراسة متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد في كل من الجزائر والمغرب.

[1] خالد حامد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ط.2، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص.53.
[2] صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص.152.

الفصل التمهيدي

الانتقال الديمقراطي:

مقاربة مفاهيمية ونظرية.

تكمن أهمية ربط دراسة علاقة الانتقال الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية لدراسة حالتي الجزائر والمغرب من الناحيتين المنهجية والعلمية بإطار مفاهيمي ونظري؛ كمدخل لتحديد ماهية الانتقال الديمقراطي، الأمر الذي جعل الباحث يركز في هذا الفصل على تحديد كل من مفهوم الانتقال الديمقراطي التي تنوعت المداخل النظرية المفسرة لها، فمنها التي ركزت على الشروط، ومنها التي جعلت من مصادر الانتقال متغيرا في تفسير هذه العملية، وهذا بدوره أدى إلى ضبط مفهوم الانتقال الديمقراطي والمفاهيم المماثلة له، بالإضافة إلى أهم الآليات التي تُحدث عملية الانتقال الديمقراطي، والعوامل المعيقة له؛ إلى جانب حصر المداخل النظرية المفسرة لعلاقة الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية.

ومن ذلك؛ سيتم تناول ذلك بالدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي؛

المبحث الثاني: الديمقراطية والتنمية الاقتصادية: مداخل نظرية.

المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي:

سيكون التركيز منصبا على دراسة الإطار النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي، حيث يشكل الانتقال الديمقراطي ظاهرة تستدعي الكثير من البحث والمجهودات العلمية الدقيقة، وذلك راجع للتشعب والارتباط والغموض في بعض الأحيان.

فجاء هذا المبحث ليبرز مفهوم الانتقال الديمقراطي والمفاهيم التي تتقاطع معه، ويدقق فيها، مع دراسة أهم الطرق التي تكون وفقها عملية الانتقال الديمقراطي، إلى جانب التطرق لأهم المقاربات والمداخل النظرية التي عُنيت بدراسة هذا المفهوم وتفسيره، وتأسيسا على ذلك، جاءت الدراسة تبعا لما يلي:

المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة:

خُصص هذا المطلب لتحديد مفهوم الانتقال الديمقراطي من حيث التعريف وإبراز خصائصه ومقوماته، وبعد ذلك، لابد من التمييز بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي هذا من جهة، ومن جهة أخرى بين الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي، وذلك سيتم إيجازه في العناصر التالية:

أولا: مفهوم الانتقال الديمقراطي:

تستخدم عبارة "الانتقال الديمقراطي" في الأدبيات السياسية لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل تدريجيا وبشكل سلمي في أغلب الحالات إلى تجربة جديدة تتسم ببناء منظومة حكم أكثر ديموقراطية ويجد مضمون عبارة الانتقال الديموقراطي ترجمته في مجموعة من الخصائص والمميزات ذات الطبيعة التجريبية الدالة بالملموس على تغيير فعلي في المؤسسات والقوانين وفي أساليب ممارسة السلطة وفي علاقات الحاكمين بالمحكومين وعلى توسيع نطاق المشاركة السياسية ومضاعفة مساءلة المسؤولين وعلى إحداث آليات لتحسين ادارة الحكم وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين دون تمييز[1].

ووفقا لما قاله "أودونيل" *O'Donnell* و"شومبيتر" *Schumpeter* فإن مفهوم الانتقال يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وأثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من

---

[1] عبد الواحد بلقصري، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة –البرتغال نموذجا-"، الحوار المتمدن. ع.1693، أفريل 2006، من الموقع الالكتروني: *https://cutt.us/tZibR*، تم تصفح الموقع: 03-01-2013، على الساعة: 01:18.

أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، بحيث هناك ثلاثة نماذج من الانتقال الديمقراطي: الانتقال عن طريق انتخابات نزيهة، الانتقال عبر إصلاحات اقتصادية، الانتقال عبر آليات أخرى[1].

ثانيا: التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

يعد مفهوم التحول الديمقراطي مفهوم سياسي جديد دخل ميدان الفكر السياسي المعاصر في العقدين الأخيرين من القرن العشرين؛ وهو مفهوم يعبر عن كيفية جديدة لوعي المجال السياسي وأسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي إلى السلطة، كما يعتبر هذا المصطلح ثورة بمفهوم جديد، فهو ثورة تقطع صلتها بإستراتيجية الثورة بمفهومها الأول، والتي تقوم على استعمال أسلوب العنف، بتبني الأسلوب السلمي، وتستمر وتحافظ على مضمون الثورة الذي يعني التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي، ولعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي؛ وتلتقي مع هدف الثورة بالمفهوم الأول وهو البناء الديمقراطي[2].

فعادة ما تستخدم في سياق التعبير عن هذه الظاهرة العديد من المصطلحات وفي بعض الأحيان بشكل مترادف مثل: الإصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي، والدّمقرطة. كإشارة لعملية الانتقال نحو الديمقراطية أو التحول عن النظم السلطوية إلى حكم شعبية أو ديمقراطية، وهي العملية التي تقتضي إصلاحا أو تحولا في بنية النظام السياسي القائم وما يتطلبه من بناء ديمقراطي حقيقي[3].

وبذلك، فإن محاولة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحول لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى؛ ويشير لفظ التحول الديمقراطي لغة إلى التغير أو النقل، فيقال حوّل الشيء أي غيّره أو نقله من مكانه[4].

---

[1] مساعيد فاطمة، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، أفريل 2011، ص.215.

[2] جمال بصيري، "واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي –دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية"، مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006-2007، ص.75.

[3] نبيل كريبش، "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة: الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص.32.

[4] سمير كيم وغربي رقية، "المداخل النظرية للتحول الديمقراطي"، بحث قدم في دراسة ما بعد التدرج. سنة أولى ماجيستير تخصص سياسات مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2007-2008، ص.05.

ويقصد بالتحول الديمقراطي في الدلالة اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي[1]؛ بحيث يكون التحول الديمقراطي هو عبارة عن: "مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي"[2].

كما يعني بذلك الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه[3]: "رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية؛ وهو حسب "صامويل هانتغتن" تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية".

من ذلك، يمكن القول على أن التحول الديمقراطي هو تحول يمس النظام (النسق) في جميع جوانبه، النخبة، الهياكل والمؤسسات، وكذا النسق الاقتصادي والثقافي، فالتحول هو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأنساق (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية) المرتبطة أساسا بالعملية السياسية[4]؛ وبذلك فإن عملية التحول تتضمن عددا من المراحل المتميزة، تبدأ بزوال النظم التسلطية، يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى هذه الأخيرة إلى ترسيخ وتأصيل النظام، وهذا يتحقق عندما يواجه النظام القائم كل العراقيل التي تواجهه.

---

(1) لعجال أعجال محمد لمين، "معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص.50.

(2) محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية-دراسة تطبيقية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص.442.

(3) عياد محمد سمير، "إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص.04.

(4) إلهام نايت سعيدي، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص.79.

ثالثا: الترسيخ الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

تميز الأدبيات العامة التي تتناول موضوع الديمقراطية بين عمليات الانتقال الديمقراطي من جانب والترسيخ الديمقراطي من جانب آخر، فحدوث الانتقال الديمقراطي أمر، واستمرار وتعزيز الديمقراطية أمر آخر تماماً، من ذلك سيتم تحديد مفهوم الترسيخ الديمقراطي.

حظي مفهوم الترسيخ الديمقراطي باهتمام كبير من قبل مختلف الأدبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، باعتبار أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية الانتقال الديمقراطي، واجتهدت الكثير من الدراسات في محاولاتها إلقاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الرسوخ، مُؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها، يتطلب وقتا وجهدا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، كما كان الحال مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلا أنها خطوة لابد منها [1].

كما يشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية (*Consolidation of Democracy*) في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها؛ وفي معنى آخر، يتضمن الترسيخ معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه؛ وقد استخدم "أودونيل" مفهوم الانتقال الثاني (*Second Transition*) للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية، وهو حسب رأيه يشير إلى الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ[2].

ربطت أدبيات متخصصة نجاح عملية ترسيخ النظام الديمقراطي باعتبارات وعوامل عديدة منها: طبيعة المؤسسات السياسية ومدى فاعليتها في أداء وظائفها، وكفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومدى القدرة على نشر وإشاعة ثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع، وفاعلية منظمات

---

[1] زريق نفيسة، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة: الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008-2009، ص.21.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، من الموقع الالكتروني: *http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/*، تم تصفح الموقع: 12-02-2013، على الساعة: 15:15. وللمزيد حول ذلك راجع كل من:

- *Guillermo O'DONNELL,"Delegative Democracy", Journal of Democracy. Vol.5, No.1,January 1994, p.56.*
- *Andreas SCHEDLER,"Measuring Democratic Consolidation", Studies in Comparative International Development. Vol.36, No.1, Spring 2001, pp.66-92.*

المجتمع المدني، واستقرار الدولة ورسوخ شرعيتها لدى مختلف الفئات والجماعات التي تعيش على أراضيها، واستمرار التزام الفاعلين السياسيين بقواعد الديمقراطية حتى يتحول ذلك إلى تقليد ثابت يصعب تجاوزه مع مرور الوقت، فضلا عن وجود عوامل خارجية، إقليمية ودولية، مواتية تسهم في ترسيخ الديمقراطية [1].

المطلب الثاني: آليات الانتقال الديمقراطي:

يختلف الباحثون والكتاب حول الكيفيات التي يتم بها الانتقال، فالنمط يختلف من دولة إلى أخرى، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة النظام السياسي القائم، حيث يوجد نوعين أو آليتين للتحول، وهما:

أولا: الآليات السلمية:

يتم هذا الانتقال دون اللجوء إلى استعمال العنف، بحيث يكون مفتوحا من طرف السلطة الحاكمة، أو قد يكون عن طريق تعديل الدستور وإجراء انتخابات، مثال ذلك ما حدث في البرازيل حيث أنه كان من الأعلى، أين بادر به النظام الحاكم[2]؛ بمعنى ذلك أن الانتقال في هذا النوع يتم التغير فيه دون اللجوء إلى العنف والإكراه المادّي، ويكون ذلك من طرف السلطة الحاكمة لإدراكها بضرورة التغير، التكيف مع المعطيات الجديدة والأوضاع الراهنة، أو قد يكون عن طريق الضغط من خارج السلطة الحاكمة دون أن يصل ذلك إلى استعمال العنف وذلك عندما يرفض الشعب التعاون مع أجهزة النظام القائم، ويتوقف العمال والموظفون عن العمل، وعندما يتحول الحكام إلى أفراد عاديين[3].

إضافة إلى ذلك، هناك عدة آليات سلمية تكرس الانتقال الديمقراطي منها، التداول على السلطة، فهذا المفهوم وكمحاولة لتعريفه لا تخلو من الصعوبات والإشكالات التي ترتبط بتعدد وجوه التداول، وتنوع لوازم إمكانه مما يعرقل عملية حصره في إطار مفهومي واحد، من ذلك يعرف "شارل داباش" *Charles Dabuche* التداول على السلطة بكونه "مبدأ ديمقراطي، لا يمكن لأي حزب سياسي أن

---

[1] المرجع نفسه، ولمزيد من المعلومات حول ذلك راجع:

- *Carsten Q. SCHNEIDER, The Consolidation of Democracy: Comparing Europe and Latin America. Routledge, New York, 2009.*
- *Larry DIAMOND, Developing Democracy: Towards Consolidation, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1999.*

[2] إلهام نايت سعيدي، مرجع سبق ذكره. ص.79.

[3] فريد علواش، "آثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص.151.

يبقى في السلطة إلى ما لا نهاية له، ويجب أن يعوض بتيار سياسي آخر"؛ أما "جان لوي كرمون" *J. L. Cromorne* فيقول:

"ضمن احترام النظام السياسي القائم يدخل التداول تغييرا في الأدوار بين قوى سياسية في المعارضة أدخلها الاقتراع العام إلى السلطة وقوى سياسية أخرى تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل إلى المعارضة" [1].

فالتداول على السلطة مبدأ أساسي من مبادئ الدستور الديمقراطي، الذي يعنى به تداول السلطة بين القوى السياسية الشرعية أي المعترف بها قانونيا، يجب أن يكون وفقا لنتائج الاقتراع العام المتمثل في الانتخابات، وما يسفر عنه انتخابات ديمقراطية، وعلى أحكام الدستور الديمقراطي أن توجد المؤسسات وتخلق الآليات اللازمة لذلك [2]؛ ويعرف "صفي الدين خربوش" هذا المفهوم بقوله:

"يقصد بتداول السلطة وجود آليات انتقال المنصب السياسي إلى آخر سواء كان شاغل المنصب رئيسا للجمهورية أو للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب، وقد شاع التعبير في الفقه الليبيرالي الغربي على أساس النظر إلى التداول السلمي للسلطة باعتباره أحد معايير وجود نظام ديمقراطي على النمط الغربي" [3].

ومن أبرز الآليات السلمية التي تسعى لتكريس الديمقراطية، "**الانتخابات الديمقراطية**"، حيث يحتل هذا المفهوم عند كثير من الباحثين، موقع الصدارة في النظم الديمقراطية وذلك منذ أن عرّف "جوزيف شومبيتر" الديمقراطية على أنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة[4].

وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بهذا المفهوم عند حديثهم عن الديمقراطية، إلا أنه لا يوجد، حتى اليوم، تعريف متفق عليه بين المهتمين بالانتخابات، أو مجموعة من المعايير القاطعة التي تُحدد معالم الانتخابات الحرة والنزيهة، كما لا يوجد منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات محددة وشاملة

---

(1) عماد بن محمد، التداول على السلطة. من الموقع الالكتروني: *http://fr.scribd.com/doc/117006151/*، تم تصفح الموقع يوم: 14-02-2013، على الساعة: 22:50.

(2) أوات محمد الأمين، "التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية. م.04، ع.02، السنة الرابعة 2009، ص.103.

(3) المكان نفسه.

(4) *Joseph SCHUMPETER, Capitalism, Socialism, and Democracy. New York: Harper, 1950, p.259.*

للانتخابات الديمقراطية[1]، بحيث وضع "روبرت دال"[2] *Dahl Robert* الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره، غير أنه لم يُقدم تعريفاً تفصيلياً للانتخابات الحرة والنزيهة، مؤكداً على ضرورة أن يسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، معتبراً أن الترتيب المنطقي للأمور يأتي على النحو التالي:

1. حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة؛
2. حرية التعبير؛
3. حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة؛
4. إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

بمعنى أن التداول السلمي للسلطة بصورة ديمقراطية، يستلزم وجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرة ونزيهة ورأي عام قوي وقادر على التأثير ووسائل إعلام تقوم به دور رقابي فاعل في محاسبة القائمين على السلطة[3]؛ فإلى ذلك، توجد مجموعة الآليات السلمية التي تعد من شروط الانتقال الديمقراطي وتكريس الديمقراطية كمبدأ وكممارسة، توجد التعددية الحزبية، المشاركة السياسية، الفصل بين السلطات ودور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية...الخ

ثانيا: الآليات غير السلمية:

الانتقال الديمقراطي إذا لم يتم وفقا للآليات والعوامل السلمية، فحتما سيأخذ منحى آخر، بمعنى ذلك أن يتخذ أسلوب العنف كوسيلة للتحول، فقد تستعمل النخبة الوسائل القمعية، مثلا عن طريق الانقلابات، أو عن طريق العنف الشعبي أو الجماهيري[4]، كما حدث في العديد من دول العالم.

فاللجوء إلى العنف كأسلوب لتغير النظام السياسي[5]؛ سواء بين أفراد النخبة الحاكمة، وهي الحالة التي تكون فيها تغير النظام السياسي عن طريق انقلاب عسكري، أو تحول السلطة عن طريق تحول

---

(1) عبد الفتاح ماضي، "مفهوم الانتخابات الديمقراطية"، في: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية. 18 أوت 2007، من الموقع الالكتروني: *http://www.achr.nu/art220.htm*، تم تصفح الموقع: 14-02-2013، على الساعة: 18:42.

(2) المرجع نفسه، وللمزيد راجع في ذلك:

- *Robert A. DAHL, Polyarchy: Participation and Opposition New Haven: Yale University Press, 1971.*

(3) عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص-ص.146-147.

(4) إلهام نايت سعيدي، مرجع سبق ذكره. ص.80.

(5) فريد علواش، مرجع سبق ذكره. ص.151.

السخط الشعبي عن النظام إلى قوة تقوض أسس النظام عن طريق الثورة الشعبية؛ بحيث يكون اللجوء إلى العنف عند الاقتناع بعدم فعالية الأساليب السلمية، فيتم اعتماد العنف كونه الوسيلة الوحيدة للتعبير والمطالبة وحماية المصالح فيصبح في هذه الحالة العنف المظهر الأخير للإحساس بالظلم والقهر والحرمان.

فالعنف يعتبر ظاهرة عامة لا تختص به جماعة معينة، ولا دولة بعينها، حيث يوجد في كل المجتمعات وبدرجات متفاوتة، وخلال مراحل زمنية مختلفة، وبصورة وأشكال متعددة، ولأسباب متداخلة، ففي هذا الإطار تتعدد مظاهر العنف، فقد يمارسه الفرد ضد نفسه، كما يمكن أن يمارسه ضد الآخرين، كذلك قد تمارسه جماعة ضد جماعات أخرى، وقد يمارسه النظام السياسي ضد فئات على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي[1].

كما تنوعت وتعددت التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي ويوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية[2].

وللعنف السياسي[*] أشكال يمكن الإشارة إلى أهمها؛ فالاغتيالات ومحاولات الاغتيال، وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات رسمية تشغل مناصب ذات تأثير على القرار.

أما الانقلابات أو محاولات الانقلاب، فيقصد بها عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة وغالبا ما تتسم بالعنف، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها وغالبا ما تتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الشرطة أو أجهزة الأمن ولا يساندها عادة مساندة شعبية وقد لا تقترن بتغير في طبيعة النظام السياسي وقد يترتب عليها تحولات جذرية فيما بعد ومن ثم يتحول الانقلاب إلى ثورة ويشار في هذا الصدد إلى انقلابات ناجحة ومحاولات انقلابية فاشلة[3]؛ كما يمكن إضافة كل من التمرد وأعمال الشغب كشكلين من أشكال العنف.

---

[1] صالح أحمد عبد الخالق طه، "ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني -دراسة تحليلة 1994-2000"، مذكرة ماجستير غير منشورة. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2003، ص.13.

[2] *Philippe BRAUD, La violence politique dans les démocraties Européennes. Harmattan: Paris Occidentales, 1993, p.28.*

[*] لمزيد من المعلومات حول هذا المفهوم راجع في ذلك:

- حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

[3] قبي آدم، "رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر".مجلة الباحث. ع.01، الجزائر: جامعة ورقلة، 2002، ص.106.

ثالثا: معيقات الانتقال الديمقراطي:

يمكن حصر العوامل التي تعيق مسار عملية الانتقال الديمقراطي في مجموعة كبيرة من العناصر، أهمها:

1. النخب الحاكمة حاليا وتكوينها الراهن أيضا، سواء منها ذات الأصول الملكية أو النخب التكنوقراطية، وهذا يعود إلى انعدام نخب تناضل بشكل حقيقي لإنجاز هذا الانتقال؛ فعلى الرغم من التقنيات والنصوص الدستورية، إلا أن الممارسة الميدانية تعكس لنا استحالة أو على الأقل صعوبة تغيير قمة النظام وهيكلته الأساسية [1]؛

2. إلى جانب ضعف البنى والتراكيب الأساسية للدول، إلى جانب ضعف التجربة، وبالتالي تراكمها، فهذا يلعب دورا بارزا في هذا المجال[2]؛

3. بحيث، لم تتمكن عملية بناء الدولة الوطنية، -في الأغلب الأعم من أحوال العالم العربي-من الملاءمة بين مشروع بناء دولة الاستقلال أو دولة الثورة، وبين نزوعها الشديد إلى السيطرة، بل الهيمنة التامة، على كل المؤسسات والمرافق العامة، وتأكيدها لمنحى فردي استبدادي أو ديكتاتوري في إدارة شؤون الدولة [3]؛

4. مع عدم تطبيق النصوص الدستورية، فبالرغم من أن الدساتير العربية تنص أغلبيتها على الحق في تكوين الأحزاب، وحرية الرأي والتعدد إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر ولا يطمئن إلى وجود نفسه فضلا عن حقوقي وحرياته، وهذا رغم إقرار هذه الدساتير بمبدأي المساواة والتعدد[4].

المطلب الثالث: المداخل المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي:

لقد تنوعت وتعددت المداخل والمقاربات التي تعالج وتفسر بالدراسة والتحليل عملية الانتقال الديمقراطي، بحيث سيعالج هذا المطلب، كل من مدخل الثورة، ومدخل الثقافة السياسية، -في حين أنه سيتم التطرق لمداخل أخرى في المبحث الموالي- وذلك في ما يلي:

---

[1] لعجال اعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره. ص.54.

[2] عبد الحسين شعبان، "معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة...الديمقراطية المفقودة"، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.244.

[3] سعيد بنسعيد العلوي والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مطابع المستقبل، 2006، ص.63.

[4] لعجال اعجال محمد الأمين، مرجع سبق ذكره. ص.55.

أولا: مدخل الثورة:

إن ضبط مفهوم للثورة أمر صعب جدا[*]، بسبب تنوع الفهم للمصطلح وتنوع إقترابات المفكرين منه، كل حسب أيديولوجيته وحسب اختصاصه وسيتم السعي في هذا الاتجاه إلى عرض أغلب وجهات النظر.

حيث يوجد من يستخدمه للدلالة على تغييرات فجائية وجذرية تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم وتغيير النظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له بصورة فجائية، وأحيانا بصورة عنيفة؛ وهناك من يعرفها على أنها تغييرات ذات طابع جذري (راديكالي) غير سياسية، حتى وإن تمت هذه التغييرات ببطء ودون عنف[1].

فتعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها: "التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية"[2].

ويرى "كرين برنتون" *Crane Brenton* الثورة على أنها عملية جذرية، يتم فيها الاستبدال المفاجئ لأحد الجماعات المسؤولة عن تسيير كيان سياسي، وذلك من قبل جماعات أخرى لا تحكم هذا الكيان السياسي"[3]؛ كما عرفها البروفسور "هاري إيكستاين" في مقدمته عن الحرب الداخلية بأنها: "محاولات التغيير بالعنف أو التهديد باستخدامه ضد سياسات في الحكم أو ضد حكام أو ضد منظمة"[4].

فمن ذلك، ارتبط مفهوم التحول السياسي –الديمقراطي– كاصطلاح أكاديمي في عهوده الأولى بظاهرة الثورات، حيث تعد في هذا الشأن الثورتان "الإنجليزية 1640"، و"الفرنسية 1789"، أبرز المحطات الأولى للتحول السياسي، في تاريخ الدولة الوطنية في شكلها المتمخض عن معاهدة "واستفاليا

---

[*] إن سبب الاختلاف في فهم المصطلح فيكون إما للاختلاف العقائدي أو لتباين التخصص العلمي.

[1] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية. ج.1، مرجع سبق ذكره. ص.870.

[2] شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص.47.

[3] *Mark N. KATZ, Revolutions And Revolutionary Waves. USA: Library Of Congress Cataloging In Publication Data, 1997, p.02.*

[4] مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007، ص.99.

1648"، إذ فرضت الثورتان مراجعة الأفكار القديمة، حول ثبات الطبيعة والعقد الاجتماعي؛ فالتحول هو الهدف المحوري والجوهري لكل الثورات[1].

ثانيا: مدخل الثقافة السياسية:

في البداية، ستتم الإشارة إلى دور العامل الثقافي إلى جانب باقي العوامل الأخرى التي تلعب دورا هاما وكبيرا في تطور العلوم الاجتماعية، ودراسة علم السياسة على وجه الخصوص، حيث يعد مفهوم الثقافة السياسية من بين أحد المفاهيم الحديثة وأهمها في ميدان علم السياسة وأدبيات حقل السياسات المقارنة.

ترجع الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنثروبولوجيين أمثال "روث بندكت" *Ruth Bendict* و"مارجريت ميد" *Margaret mid* حول الطابع القومي والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما[2].

ولقد كان العالم السياسي الأمريكي "غابريال ألموند" *Gabriel Almond* أول من استخدم مدخل الثقافة السياسية في مقالة كتبها عام 1956؛ ويعرف "غ. ألموند" الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي"[3].

كما يعرف سيدني فيربا" *Virba Sidney* الثقافة السياسية على أنها:

"هي تلك المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدث من خلاله الحركة السياسية" [4].

وقياسا على ذلك، تحدث "غ. ألموند" و"س. فيربا" في كتابهما الموسوم بـ: "الثقافة المدنية"، والذي جاء نتيجة دراستهما الميدانية لخمس دول تمخضت عنهما ثلاثة أنماط للثقافة السياسية، وهي كالآتي[5]:

---

(1) بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره. ص-ص.51-52.

(2) نبيل حليلو، "التنمية والثقافة السياسي: أية علاقة ؟"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ع.08، جوان 2012، ص.26.

(3) محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة :قضايا منهاجيه ومداخل نظرية. ط.2، بنغازي: جامعة قار يونس، 1998، ص.219.

(4) *Sidney VERBA and Lucian W. PYE, Political Culture and Political Development. New Jersey: University press, 1965, p.513.*

(5) نبيل حليلو، مرجع سبق ذكره. ص.28.

أولا، **الثقافة السياسية التابعة والرعوية:** وتعني المواطنين السلبيون، الذي لا يشاركون في الانتخابات، لا ينخرطون في النشاطات السياسية، فهناك عدم اهتمام بالأمور السياسية إلا بقدر جزئي ومرتبط بالمسائل الأمنية أو المباشرة، ترتبط ببنية تقليدية لنظام سياسي[1]؛

ثانيا، **الثقافة السياسية المحدودة:** يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية ان المواطنين لا يعرفون إلا القليل جدا عن الأهداف أو الغايات السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من التأييد أو المعارضة من السياسات العامة أو حتى إلى القيادات السياسية العامة التي توجد في النسق السياسي[2]؛

ثالثا وأخيرا **الثقافة السياسية المشاركة:** وهذا النوع من الثقافة السياسية يتعلق ببنية ديمقراطية، مواطنون لديهم معارف عن السياسة، يتقدمون بمطالب إلى السلطات[3].

والثقافة السياسية للدولة تؤثر على سلوك المواطنين والزعماء اثناء قيامهم بالفعل السياسي، وخلال استجابتهم للأحداث السياسية، وإن الميول والنزعات على مستوى النظام والعملية والسياسة العامة تمثل الخطوط العريضة الأساسية التي تمكننا من فهم الأفعال السياسية الماضية والمستقبلية، مع إن وجود توزيع تصارعي للميول والنزعات تجاه السياسة العامة، أو حتى وجود ثقافات سياسية فرعية منسقة بشكل حاد، يشير إلى مشاكل محتملة أمام حل خلافات السياسة العامة، وعندما تكون هذه الاختلافات راسخة بقوة في الذات السياسية للأفراد، قد يكون من الصعب التغلب عليها، من ناحية أخرى، فإن وجود إحساس مشترك قوي ومنتشر بشرعية نظام الحكم قد يحافظ على النظام السياسي خلال الأوقات الصعبة، ويساعد الزعماء على التغلب على الانقسامات تجاه السياسة العامة[4].

---

(1) عبد القادر عبد العالي، "الثقافة السياسية"، محاضرات في مقياس: النظم السياسية المقارنة، ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية. جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2008 / 2009، ص.78.

(2) نبيل حليلو، مرجع سبق ذكره. ص.28.

(3) عبد القادر عبد العالي، مرجع سبق ذكره. ص.79.

(4) جبرائيل ألموند وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري. تر. محمد زاهي بشير المغيربي، بن غازي: جامعة قار يونس، 1996، ص.115.

المبحث الثاني: الديمقراطية والتنمية الاقتصادية: مداخل نظرية:

سيتم التطرق في هذا المبحث لأهم المداخل والنظريات التي تناولت بدراسة علاقة كل من متغيري الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، كما سيتم الاقتصار -على سبيل الحصر لا على سبيل المثال- على المدخلين التاليين، وفقا للمطلبين التاليين:

المطلب الأول: المدخل التحديثي:

هذا المدخل هو عبارة عن اتجاه يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية نظرا لأن أغنى بلدان العالم هي بلدان ديمقراطية[1]، فالتفاعل بين الديمقراطية والتنمية، بحيث هما مفهومين متكاملين يدعم كل منهما الآخر، ومما يزيد قوة الصلة بينهما أنها تنبع من تطلعات الأفراد والشعوب ومن حقوقهم المشروعة، فالتاريخ يظهر أن التجارب التي جرى فيها الفصل بين الديمقراطية والتنمية انتهت في أغلب الأحيان إلى الفشل، وعلى العكس من ذلك، فإن الربط بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخهما معا بصورة دائمة[2].

ولقد كان "آدم سميث" *Adam Smith*، في كتابه "ثروة الأمم" أول من عبر عن هذا الاتجاه من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للأداء الفعال للسوق الذي يعتبره محرك النمو الاقتصادي. بالنسبة لـ"آدم سميث"، فإن الحكومة التي تحكم أقل ما يمكن هي أفضل حكومة، فالحد الأدنى من الحكم يفضي إلى الحرية الفردية والمنافسة والكفاءة وإمكانات النمو الاقتصادي[3]؛ إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماعي السياسي الأمريكي "ليبست" *S.M Lipset*[4] وقدم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية

---

(1) بن بختي عبد الحكيم، "المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009، ص.48.

(2) بطرس بطرس غالي وآخرون، تقرير حول: التفاعل بين الديمقراطية والتنمية. فرنسا: هيأة الأمم المتحدة، اليونيسكو، 2003، ص-ص.10-11.

(3) راجع في ذلك:

- *Adam SMITH, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. United State: Jims Manis, 2005.*

(4) محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات"، ورقة بحثية قدمت إلى: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي. جامعة القاهرة ، طرابلس- ليبيا: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 22-08-2005، ص-ص. 14-15.

والشرعية السياسية"، وفي عام 1960 نشر كتابه "الرجل السياسي، *Political Man*[*] الذي يعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذه الأطروحة.

وفقا لأطروحة "ليبست"، ترتبط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإبراز هذه العلاقة، قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية[1].

استنادا على ذلك، افترض ليبست وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي؛ كان هذا التطابق نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية، فعليه إن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي؛ أخيرا فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية والمجتمع المدني[2].

ولقد خلص كل من "كترايت" *Katraeit* و"هاري إكستاين" *Harry Eckstein* إلى وجود ارتباط شديد بين مؤشر الاستقرار السياسي وبين مجموعة من مؤشرات التنمية، كتطور وسائل الاتصال، والحضرية، والتعليم والتصنيع[3]، إلا أن بعض الأساتذة والباحثين الذين يبررون مواقفهم، مقترحين إيقاف استعمال مصطلح "التحديث"، من بينهم "جوزيف لابالومبارا" *Joseph LaPalombara*، وذلك للأسباب التالية:

---

[*] راجع في ذلك:

- *Seymour Martin LIPSET, Political Man The Social Bases of Politics. New York: Garden city, 1960.*

[1] المرجع نفسه.

[2] بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره. ص.48.

[3] المرجع نفسه. ص.49. وللمزيد حول ذلك راجع:

- Harry Eckstein, Regarding Poltics: Essays on Political Theory, Stability, and Change. Berkeley: university of California Press,1992.

1. الارتباك الناتج عن الميل لاستبدال النظام السياسي بالنظام الاقتصادي أو الاجتماعي، خاصة عندما يؤدي ذلك إلى فكرة أن النظام السياسي الحديث هو الذي يوجد في المجتمعات المتقدمة؛
2. أن هذا المفهوم غالبا ما يستعمل المعيار الأنجلو-أمريكي للتحديث؛
3. أن هذا المصطلح يوحي بنظرية حتمية وذات بعد واحد في التطور السياسي[1].

المطلب الثاني: المدخل الانتقالي:

تزعم هذا التيار الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روستو" *Dankwart Rustow* بدءا بمقالته *Transition to Democracy* في 1970[*] كرد على نظرية الحداثة لـ "ليبست"[2]، ففي رأي هذا الاتجاه أنه بدلا من دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال أو تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية، لابد من تحديد من يقوم على دراسة كيفية خروج الديمقراطية إلى الوجود في المقام الأول؛ أي دراسة آليات الانتقال عوض الشروط التي تسبق هذا الانتقال، وعمد "روستو" إلى تبني المقاربة التاريخية التي تقيم مقارنات بين عدد من البلدان في تطورها الشامل، فهو يركز على السويد وتركيا، فتبين له، أن الانتقال إلى الديمقراطية يمر به أربع مراحل أو طرق[3]:

1. **ظروف الخلفية "الوحدة الوطنية"**: أي أن تكون الشخصية القومية واضحة، ويكون شبه إجماع بين المواطنين على المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه.
2. **المرحلة التحضيرية:** وتبدأ عندما تحدث أزمة في النظام، ويصبح هناك صراع بين النخب (النخب الحاكمة والنخب المعارضة).
3. **مرحلة القرار (الاختيار):** وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم، التوصل إلى تسويات، وتبني قواعد نهائية للممارسة السياسية[4].

---

(1) بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص.12.

(*) للمزيد حول ذلك راجع:

- *Dankwart Rustow, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model », Comparative Politics. Vol. 02, April 1970, pp.337-363.*

(2) بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره. ص.49.

(3) يوسف الشويبري، "الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال" ، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص-ص.56-57.

(4) بن بختي عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره. ص-ص.49-50.

4. **مرحلة التعود:** هنا يظل مستقبل الديمقراطية متأرجحا، إذ إن عقد الصفقات والحلول الوسطى قد يأتي نتيجة ضغوط قسرية ترى بعض الأطراف ضرورة الخضوع لها وليس نتيجة قناعة نهائية تتبنى الديمقراطية كحل مفضل، غير أن القواعد الديمقراطية التي قادت إلى الحل الوسط قد تتحول تدريجيا إلى ممارسة يومية وتصبح عرفا اجتماعيا، وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل يتيح حلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة، فإن الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها في المجتمع[1].

[1] يوسف الشويبري، مرجع سبق ذكره. ص.57.

الفصل الأول

طبيعة الوضع

السياسي والاقتصادي

بالجزائر والمغرب

عرفت الجزائر أحداثا عديدة ومتنوعة خلال المرحلة الممتدة من 62 إلى 89 ومن 89 إلى غاية وقت إجراء هذه الدراسة، شملت مختلف المجالات واعتبرت بمثابة خلفيات وأسباب ساعدت في الانتقال من نظام إلى نظام آخر؛ والمغرب هو الآخر عرف العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية، منذ حصوله على الاستقلال سنة 1956م إلى غاية الوقت الراهن.

وسيتم التطرق في هذا الفصل لطبيعة الوضع السياسي والاقتصادي العام في كل من الجزائر والمغرب، أين سيتم دراسة طبيعة النظامين السياسيين والاقتصاديين؛ فالحديث عن الانتقال الديمقراطي في الدولتين معا، كان وليدا لتضافر مجموعة من العوامل وتعدد الظروف إلى جانب الأسباب التي ساعدت على تطور مسار هذه العملية، والتي مسّت جل القطاعات والمجالات خاصة الجانب السياسي والاقتصادي، والربط بين هاذين المتغيرين.

وهذا ما سيحاول الباحث أن يتعرض له بالدراسة والتحليل في مختلف جوانب هذا الفصل، من خلال التركيز على أهم الأسباب والعوامل التي مهدت لعملية الانتقال الديمقراطي في كل من الجزائر والمغرب، مع التركيز في هذه الدراسة على طبيعة النظام السياسي والاقتصادي للبلدين معا، وذلك في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي والاقتصادي بالجزائر 1990 – 2014؛

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي والاقتصادي بالمغرب 1990 – 2014.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي والاقتصادي بالجزائر 1990 - 2014:

سيتم التطرق في هذا المبحث لطبيعة النظام في الجزائر على المستوى السياسي والاقتصادي، في الفترة الممتدة ما بين 1990 و2014، خاصة وأن الجزائر قد مرت عبر مراحل وظروف ومتغيرات، من خلالها تبلور النظام السياسي والاقتصادي وتشكله، وذلك وفقا للمطلبين التاليين:

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري 1990 - 2014:

يحتل موضوع النظام السياسي الجزائري مكانا هاما في الفكريين السياسي والقانوني كما أن أي تحليل علمي لطبيعة أي نظام سياسي يعني ألا يخرج عن الإطار التاريخي والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ويؤثر ويتأثر بها.

ويعتبر النظام السياسي الجزائري حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية والثقافية والحضارية والاقتصادية التي سادت في الجزائر عبر تاريخها الطويل وتأثرت بها النخبة المثقفة وقادة الحركة الوطنية قبل الاستقلال وما صاحب ذلك من احتكار للسلطة وممارستها بعد الاستقلال من قبل نخبة سياسية – عسكرية في ظل غياب المشاركة السياسية ضمن إطار شرعي مؤسسي ولذلك أصبحت الحاجة إلى التغيير والانتقال في طبيعة النظام السياسي الجزائري ضرورية من الأحادية إلى التعددية من أجل الإبقاء على النظام واستمراره.

لأجل ذلك تبنت الجزائر التعددية الحزبية كإحدى آليات الانتقال الديمقراطي، فظهرت على الحياة السياسية مجموعة من الأحزاب شاركت في العملية الانتخابية وأصبحت ممثلة في مؤسسات النظام السياسي، وعليه سيتم دراسة هذه المرحلة، من خلال تقسيم هذا المطلب إلى العنصرين التاليين:

أولا: ظروف الانتقال نحو التعددية السياسية 1990 - 2014:

لقد شهدت الجزائر بعد صدور دستور 23 فبراير 1989 انتقالا سياسيا في نظامها السياسي، وكانت الصورة الغالبة لهذا الانتقال تتمثل في التحول من نظام الحزب وعدم السماح بالتعدد ولا بالتداول على السلطة إلى التعددية السياسية التي تعد إحدى السمات البارزة للديمقراطية؛ إذ يعتبر هذا الدستور بداية لانطلاق الإصلاحات السياسية في الجزائر منها الانتقال من نظام الأحادية إلى نظام التعددية السياسية، وذلك بنصه على التعدد الحزبي وفسح المجال أمام العديد من التشكيلات السياسية من التعبير عن آرائها، كما أنه اعترف بحقوق وحريات لم تنص عليها الدساتير السابقة (1963 و1976) وخاصة

السياسية منها وبالتحديد الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي بعدما كان نظام الحزب الواحد المعتمد منذ الاستقلال هو السائد[1].

وتأسيسا على ذلك، وجب البحث عن مفهوم ومعنى التعددية السياسية، وقد تم الاقتصار على التعريف الذي يقول بأنها: "مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية في مجتمع ما، وحق هذه القوى في التعايش والتعبير عن نفسها، والمشاركة في التأثير على القرارات السياسية بمعنى أنها تعبر عن الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والاختلاف في المصالح، وتقنين ذلك الاختلاف حتى لا يتحول إلى صراع عنيف يهدد سلامة المجتمع وبقاء الدولة"[2].

قرر رئيس الجمهورية "الشاذلي بن جديد" إصدار دستور 1989، الذي تجاوز به نظام الحزب الواحد إلى الأخذ بنظام التعددية السياسية الحزبية[3]؛ بذلك كرّس دستور 1989 التعددية الحزبية بالنص الصريح والمباشر عليها في المادة (40) منه "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية، والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب"[4]؛ أين ترتب عن التعددية الحزبية مبادئ وقواعد ومواد نصّ الدستور عليها تعبر عن مظاهر التعددية ومنطلقاتها كحرية التعبير والرأي والصحافة والاختيار[5].

ثانيا: واقع الممارسة السياسية في فترة التعددية 1990 - 2014:

بعد صدور دستور 23 فبراير 1989 وإقرار التعددية الحزبية، كمحاولة جادة لتكريس الديمقراطية، أقيمت الانتخابات البلدية والولائية، ثمّ تلتها الانتخابات التشريعية التي تم إفشالها نظر لوجود خلفيات سياسية، وهذا ما أدى إلى استقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" معلنا عن بداية مرحلة جديدة تميّزت بالتداول السريع والمتميّز على كرسي الرئاسة[6]؛ وقد مرّ ذلك عبر محطات تاريخية هامة، نوردها فيما يلي:

---

(1) خولة كلفاني، "مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظل دستور 1989"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 11-10 ديسمبر 2005، ص.175.

(2) محمد ضيف، "التحول السياسي في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997-1998، ص.36.

(3) علي زغدود، الأحزاب السياسية في الدول العربية. الجزائر: متيجة للطباعة، د.س.ن، ص-ص.28-29.

(4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، دستور 1989. الجزائر: المطبعة الرسمية، 1989، المادة: 40، ص.05.

(5) ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص.159.

(6) فوزي أوصديق، النظام الدستوري ووسائل التعبير المؤسساتي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص.133.

1. حالة الفراغ المؤسساتي والدستوري في الجزائر (1992-1994):

كانت الانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991 ونتائج دورها الأول التي أعطت فارقا لابأس به للحزب المنحل "الجبهة الوطنية للإنقاذ" في مرحلة شغور السلطات العمومية الدستورية، أين حصلت "الجبهة" على 188 مقعدا ويأتي في المرتبة الثانية "حزب جبهة التحرير الوطني" متحصلا على 16 مقعدا، وفي انتظار الدور الثاني المبرمج في 16 جانفي 1992 تطورت الأحداث بسرعة من خلال رد الفعل على ذلك من طرف الطبقة السياسية والمجتمع المدني وتفاجئهم أمام هذه الموجة القوية لـ "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" من خلال النتائج غير المنتظرة، تكوّنت خلية أزمة حول رئيس الحكومة؛ في الوقت نفسه تعددت الآراء بين المؤيدين غير المنتظرة والرافضين الذهاب إلى الدور الثاني المبرمج في 16 جانفي 1992 طبقا للنظام الانتخابي المعمول به وهو الاقتراع الاسمي الفردي بالأغلبية في دورين، وكان ذلك مؤشرا على أن الأمور ستأخذ منعرجا جديدا، وتأكد ذلك من خلال إعلان رئيس الجمهورية استقالته يوم 11 جانفي 1992 على أنه: "يبتعد عن الحياة السياسية"، عبر رسالة قدمها إلى رئيس المجلس الدستوري بأنه قد قام بحل المجلس الشعبي الوطني في 04 جانفي 1992، أي قبل استقالته[1].

فأحدثت الاستقالة المفاجئة لـ "الشاذلي بن جديد" فراغا دستوريا، خاصة وأن المجلس الشعبي الوطني قد حُلّ قبل الاستقالة، فتسبب عنه ظهور أزمة مؤسساتية كان السبيل الوحيد للخروج من هذه المعضلة الكبيرة[2]، فبعد ذلك تم إنشاء ما يسمّى بـ "المجلس الأعلى للدولة"[*]، والذي نتج عن ذلك اجتماع المجلس الأعلى للأمن، وتكوين المجلس الأعلى للدولة من خمسة (05) أعضاء وانتخب السيد "محمد بوضياف" رئيسا أين تمت مباشرته للمهام بعد أدائه اليمين الدستورية[3].

كوّن رئيس المجلس الأعلى للدولة حين باشر بممارسة صلاحياته العديد من الهياكل، أهمها إعادة تعيين رئيس الحكومة السيد "أحمد غزالي" الذي عدّل حكومته، وكذلك تعيين أعضاء المجلس الاستشاري

---

(1) مولود منصور، بحوث في القانون الدستوري. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2011، ص-ص.224-225.

(2) فوزي أوصديق، مرجع سبق ذكره، ص.133.

(*) تأسس **"المجلس الأعلى للدولة"** بمقتضى إعلان 14 يناير 1992 ومن بين مهامه ممارسة جميع السلطات التي يعهد بها الدستور المعمول به لرئيس الجمهورية، والهدف من ذلك توفير الشروط الضرورية للسير العادي لمؤسسات الدولة وللنظام الدستوري لمدة محددة، ويساعده في أعماله هيئة استشارية وطنية بمثابة برلمان معيّن يسمى بـ "المجلس الاستشاري"، وهو هيئة استحدثها المجلس الأعلى للأمن لتحل محل رئيس الجمهورية، وهي قيادة جماعية تضم خمس شخصيات: الرئيس "محمد بوضياف"، "خالد نزار" وزير الدفاع، "رضا مالك"، "علي هارون"، "تيجاني هدام"، والذي يحكم لفترة انتقالية أقصاها 1993، موعد انتهاء عهدة "الشاذلي بن جديد" الرئاسية المفترضة. للمزيد راجع في ذلك:
- فوزي أوصديق، مرجع سبق ذكره.

(3) محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر. الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001، ص.51.

وعلى رأسه السيد "رضا مالك" الذي أُنتُخِب بعد وفاة المرحوم "محمد بوضياف" عضوا بالمجلس الأعلى للدولة، وقد انتخب السيد "علي كافي" رئيسا للمجلس الأعلى للدولة، الذي واصل مهامه في إطار ما أهله له المجلس الأعلى للدولة[1].

2. فترة حكم الرئيس "اليمين زروال" (1994-1999):

في أواخر جانفي 1994، تسلّم "اليمين زروال" رسميّا رئاسة الدولة الجزائرية وقد حكم الرئيس زروال البلاد في أصعب الظروف، وقد ساهم "زروال" في وضع الأسس الأولى للمصالحة الوطنية[2]؛ فهذه المرحلة التاريخية، لم تشهد فقط ما سمي بالعودة إلى المسار الانتخابي، بل عرفت كذلك بروز الكثير من المؤسسات الجديدة التي نص عليها دستور 1996، كالغرفة البرلمانية الثانية (مجلس الأمة)، وقبله المجلس الاقتصادي والاجتماعي كمجال جديد للنقاش بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية ...الخ؛ فالواقع أن وجود هذه المؤسسات الكثيرة، كفضاءات للتشاور والحوار، لا يعني أنه كانت ثمة مشاركة فعلية لهذه القوى الاجتماعية الممثلة ضمن الفضاءات في اتخاذ القرار، فكل ما كان مسموحا به داخل هذه المؤسسات هو إبداء المشورة، أما القرار الأخير فإنه ظل في أيدي أصحابه[3].

3. فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" (1999-2014):

يعتبر "عبد العزيز بوتفليقة" خامس رئيس منتخب من قبل الشعب وثامن رئيس منذ الاستقلال، إذ انتُخب في عهدته الأولى في ربيع 1999، وجرى تجديد عهدتيه في 2004 و2009[4].

ولقد قال الرئيس بوتفليقة عن نفسه في بداية عهدته الأولى (1999-2004) على أنه يرفض أن يكون "ربع رئيس"، وأنه "ليس برئيس هاو" أو "برئيس في مرحلة تدريب"، معبرا أكثر من مرة عن عدم رضاه عن الدستور الجزائري لعام 1996 وطريقة تنظيمه للسلطات بين مختلف المؤسسات ومراكز صنع القرار السياسي، الأمر الذي حدا به إلى تبني فكرة تعديله لأسباب عدّة، أهمها السماح بإعادة انتخابه لعهدة ثالثة، ونجح في مسعاه في نوفمبر 2008، علما بأن الرئيس بوتفليقة ألغى الكثير من المؤسسات الاستشارية التي كانت موجودة، والأهم أنه تبين من خلال الكثير من القرارات أنه يهدف فعلا إلى الوصول إلى تجميع العديد من الصلاحيات بين يديه، وإعادة القوة إلى مركز الرئاسة (بما يشبه الحالة

---

(1) المكان نفسه.

(2) نوال زيد، "نصف قرن من الاستقلال انجازات وإخفاقات وجيل جديد يبحث عن تسلم المشعل"، يومية الأحداث. ع.1، 20 جانفي 2008، ص.13.

(3) عبد الناصر جابي، "الحالة الجزائرية"، في: كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، تحرير: نيفين مسعد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص-ص.88-89.

(4) محمد بوعزارة، "هؤلاء هم رؤساء الجزائر"، يومية الجزائر نيوز. ع.2688، 18 نوفمبر 2012، ص.11.

البومدينية التي عاشها عن قرب) في علاقته بالمؤسسة العسكرية، وحتى رئاسة الحكومة والهيئة التشريعية[1].

ولقد تجاوز الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الذي وصل للحكم في شهر أفريل عام 1999 الراحل "هواري بومدين" من حيث مدة الحكم، حيث عرفت الجزائر في عهده أكبر مدة استقرار في منصب الرئاسة بلغت أكثر من13 سنة، ويوشك الرئيس بوتفليقة 75 سنة على إكمال عهدته الرئاسية الثالثة مطلع عام 2014، حيث بدأ عهدته الأولى عام 1999، ثم أعيد انتخابه في 2004 لعهدة ثانية، وفي عام 2009 بدأ عهدته الثالثة التي تنتهي بعد أقل من سنة من الآن أي مطلع العام 2014، وتداول على الحكم في الجزائر منذ استقلالها عام 1962 ثمانية رؤساء بين مؤقت ومنتخب بداية بالرئيس الراحل أحمد بن بلة[2].

وكخلاصة للوضع العام في الجزائر في عهدة الرئيس "بوتفليقة" منذ عام 1999، عاد الجزائريون مجدداً إلى حياة شبه طبيعية، وفيما لا يزال عدد كبير من المشاكل عالقاً، إلى جانب تحسن الوضع الداخلي بصورة لافتة، ولم تعد للجيش وقوى الأمن السيطرة التامة على البلاد، وبفضل الجهود الدبلوماسية التي بذلها "بوتفليقة" وتعاونه مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة في قضية الإرهاب، خرجت الجزائر من النبذ الدولي التي كانت عليه في الماضي[3].

المطلب الثاني: طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري 1990 - 2014:

شهدت الجزائر خلال فترة استعادة السيادة الوطنية، أي بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال مراحل أساسية على سلم التنمية، بعضها وفّر للبلاد فرصا لتحقيق التوازن في السوق مع كثير من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، وفي بعضها واجه السكان صعوبات حقيقية ناجمة عن اختلالات هيكلية في القوى المحركة للنمو.

فمنذ أن حصلت الجزائر على استقلالها انتهجت الأسلوب الاشتراكي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإتباعها سياسة مركزية بحتة، فأتاحت الوفرة النفطية خلال السبعينات إمكانيات هائلة في خدمة المشروعات وخطط التنمية المسطرة، وما كان يميز الاقتصاد الجزائري في تلك السنوات ثلاث أمور

---

(1) عبد الناصر جابي، مرجع سبق ذكره، ص-ص.89-90.

(2) مراد ب، "الجزائر عرفت في عهد الرئيس بوتفليقة أكبر مدة استقرار في منصب الرئاسة"، يومية الحدث. ع.477، 06 نوفمبر 2012، ص.03.

(3) رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، أوراق كارنيغي. ع.07، يناير 2008، ص.17.

رئيسية، تمثلت في الاعتماد على سياسة التخطيط المركزي وتجارة محتكرة من طرف الدولة، واعتماد كلي على عائدات المحروقات كما تميز كذلك ببنى تحتية ضعيفة ونظام مصرفي هش.

فمن ذلك، سيحاول الباحث دراسة وتحليل طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري منذ إقرار الانتقال نحو اقتصاد السوق سنة 1988؛ وسيم التطرق لذلك من خلال العنصرين التاليين:

أولا: ملامح الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق 1990 - 2014:

بدأت ملامح الأزمة الاقتصادية في الجزائر سنة 1986 تظهر من حيث تراجع معدلات الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي بكل لافت إلى درجة تقل عن معدلات الزيادة في السكان، وكل ذلك راجع وبدرجة كبيرة إلى انخفاض أسعار البترول من جهة، وتقليص حجم الاستثمارات من جهة أخرى، مما نتج عنه انخفاض في عدد الوحدات الإنتاجية وتقليص حجمها ومنه انخفاض الإنتاج[1]، والأسوأ من هذا كله هو عجز الجهاز الإنتاجي عن تحرير نفسه من الاعتماد على المحروقات إلى جانب تعويض الصادرات بمنتجات أخرى، لهذا بقيت المحروقات تحتكر الصادرات من السلع[2].

ثانيا: جملة الاصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة 1990 - 2014:

كما سبقت الإشارة، عرفت نهاية الثمانينات عملية التعديل الدستوري ومجيئ حكومة الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ذات التوجه نحو اقتصاد السوق بإصدار قوانين جديدة للإستثمار، مرده ضعف معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وتدهور القدرة الشرائية واستفحال المديونية الخارجية وانهيار النظام الاشتراكي وزيادة وتيرة آثار العولمة، مما كان ولا بد على السلطات أن تدفع بسياساتها الإصلاحية والبحث بجدية عن جملة الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تمكنها من استدراك واسترجاع التوازنات الكلية، والتي عرفت بمرحلة التهيؤ نحو اقتصاد السوق أو ما يعرف أيضا بالمرحلة الانتقالية، مما كان حتميا للجوء الجزائر إلى المنظمات الدولية اتنفيذ هذه الجملة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة المشروطة، لتهيئة الطريق نحو اقتصاد السوق، الذي لا يعترف إلا بالإنتاجية كمحدد رئيسي للمداخيل[3].

---

(1) عماري عمار، "الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل"، مجلة العلوم الإنسانية. ع.14، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية، 2000، ص 106.

(2) محمد بلقاسم بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. ج.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 257.

(3) المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتعديل الهيكلي"، مشروع التقرير التمهيدي. نوفمبر 1998، ص 12.

كل ذلك تجسد بجملة من الاصلاحات والبرامج التصحيحية الهيكلية، موضحة على النحو التالي:

1. برامج التثبيت الاقتصادي الأولى 1989-1990:

لم تكن قوانين الإصلاح التي تم تشريعها[*]، إصدارها وتنفيذها مع مطلع الثمانينات وحى عام 1988 وحدها كفيلة بحل الأزمة الاقتصادية، وذلك راجع لتفاقم الاختلالات المتراكمة ونتيجة لاستمرار محدودية مستوى التمويل، ولم يكن الحل أيضا لأزمة التمويل سوى اللجوء إلى المؤسسات النقدية الدولية[1]، لاسيما وأن البرنامج الذي أعدته السلطات من خلال قوانين الإصلاح يصب في نفس اتجاه الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي.

قد انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مباشرة بعد الاستقلال بتاريخ 26 سبتمبر 1963، أين كانت حصتها تقدر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق حسب (DTS)[*] لترتفع بعد ذلك إلى 941.1 مليون وحدة سحب خاصة، وهذا في شهر أوت 1994، حيث قُدرت الزيادة بـ 51.11 % من حصتها في الصندوق، وقد ارتفع المبلغ المخصص للجزائر إلى 1286.4 مليون وحدة سحب خاصة حيث أصبح صوتها يقدر بـ 9394 صوتا؛ وابتداء من سنة 1987 دخلت الجزائر في محادثات مع المؤسسات المالية الدولية: "صندوق النقد الدولي والبنك العالمي"، من أجل الحصول على تمويلات تسمح لها بتغطية جزء من احتياجات التمويل الخارجية، وهكذا مع بداية سنة 1988 تشكل أول فوج للتفاوض مع البنك العالمي حول برنامج التصحيح، المتمثل في الإصلاح بالتدرج بالإضافة إلى التفاوض مع صندوق النقد الدولي[2].

وقد بدأت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي في شهر فيفري 1989، وكانت المبادرة من البداية إلى النهاية في يد الحكومة الجزائرية، وانتهت في شهر أفريل من نفس السنة، حيث نتج عن هذه المفاوضات اتفاقية الاستعداد الانتمائي الأول في يوم 30 ماي 1989[3].

---

[*] منها: قوانين إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العامة عامي: 1980 و1981؛ وقانون عام 1986 المتعلق بالجهاز المصرفي ونظام البنوك والقرض؛ وقوانين 1988 المتعلقة بالاستقلالية المالية والتسيير.

[1] بلعزوز بن علي، "انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية. ع.30، القاهرة، 2003، ص.123.

[*] تشير كلمة (DTS) إلى معنى: حقوق سحب خاصة؛ Droits de tirage spéciaux

[2] إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص.182.

[3] محمد راتول، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر، 2000، ص-ص.243-235.

ترجع العلاقة المباشرة للجزائر مع صندوق النقد الدولي إلى بداية ثمانينيات القرن الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقات بين الطرفين، بعضها نفذ جزئيا والبعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الاتفاق وهو البرنامج الذي نال حقه في التطبيق، في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات، ومع توقف منهج القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى هيأة صندوق النقد الدولي حاملة "رسالة النية" والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الاتفاق يرمي إلى تطبيق شرطية الصندوق مع صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية، وعليه تم صدور قانون النقد والقرض[*]، الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى الأسواق العمومية ومراقبة المنظومة البنكية[1].

وهذا يعني أن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي كان نتيجة تفاقم المديونية الخارجية، وما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية كـ: انخفاض النمو، تعطيل الإنتاج وزيادة الطلب ...الخ؛ إضافة إلى التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصيلة الصادرات إذ تطورت من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايير دولار سنة 1989؛ وبناء عليه بدأ دور الصندوق يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري آنذاك للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق[2]، فأكدت على المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا وخلق البيئة التي تمكن من إنماء القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع القطاع الخاص.

---

[*] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.16، الصادر في 18 أفريل 1990.

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009، ص-ص.130-131.

[2] بطاهر علي، "سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. ع.1، جامعة الشلف، 2001، ص.182.

فقد قدم "مولود حمروش" مشروعه بتاريخ 21 سبتمبر 1989 وركز فيه على الإسراع في الاصلاحات الاقتصادية، والتأهب للدخول إلى اقتصاد السوق وتضمن برنامجه تنشيط الاستثمارات والاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة؛ ورغم هذا فشلت حكومة "مولود حمروش" في إعادة هيكلة الديون الخارجية، التي حان أجلها حيث ألغيت هذه الأخيرة، إعادة هيكلة الديون من قبل دائني الجزائر وخاصة الأكثر أهمية ومن بينهم فرنسا؛ فرفض هذه الأخيرة يفسر بارتباطها بقواعد التضامن التي تصلها بأعضاء آخرين في "نادي باريس" والذي يرفض ويحذر معالجة الديون مع المدينين كل على حدا وبالتالي يقترح على هذه الأخيرة بتوجيه طلباتهم نحو "نادي باريس" والذي يمثلها طبعا[1].

على ضوء هذه التعهدات تم عقد أول اتفاق استعداد انتمائي مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة وهذا في نهاية شهر ماي 1989، واستفادت بموجبه الجزائر من حصتها في الصندوق بسحب الجزء الخاص باحتياطاتها وهو حق يجري بصفة آلية، كما طلبت سحبا من التسهيلات التعويضية التي تعتبر شكلا من أشكال التمويل التي يضعها الصندوق تحت تصرف البلدان التي تواجه عجزا في ميزان مبادلاتها، بعد أن واجهت الجزائر في السنة الأخيرة مشكلة انخفاض حصيلة صادرات النفط وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب حيث وافق الصندوق على إعطائها حق التمويل التعويضي[2]، وبعد إبرام هذا الاتفاق استفادت الجزائر من قرض قيمته 886 مليون دولار، يندرج جزء منه في إطار التثبيت والجزء الآخر في مجال تسهيل التمويل التعويضي[3].

من جهة؛ لقد تضمن البرنامج الاقتصادي الجزائري مجموعة من المبادئ، والمتمثلة في ما يلي[4]:

أ. تحرير الأسعار طبقا لقانون 12-1989، مع تقليص حجم الفجوة التضخمية.

ب. إصدار قانون 10-1990 المتعلق بالنقد والقرض، وذلك لإعادة الاعتبار لدور البنك المركزي والسياسة النقدية في توفير البيئة المستقرة والمساهمة في معالجة وتخفيف اتساع حدة الاختلالات الهيكلية.

---

(1) *E. Chérif CHAKIB, "Programme D'agistement Structurale Et Resultat Socio-Economique En Algerie", Revue Sciences Humaines. N°.02, l'Université Larbi Ben M'hidi: oum El Bouaghi-Algérie, Décembre 2002, p.41.*

(2) علاوة نوارى، التكامل العربي والإسلامي اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية: الجزائر نموذجا. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010، ص.177.

(3) *M. MEKIDECHE, L'Algérie Entre L'économie De Rente Et Economie Emergente. Alger: Edition Dahab, s.d.é, p.63.*

(4) علاوة نوارى، مرجع سبق ذكره. ص.178.

ج. إعادة تقييم الدينار الجزائري تماشيا والمتغيرات الداخلية والخارجية.

د. مواصلة تحرير الأسعار وتجميد الأجور.

هـ. وضع سياسة اجتماعية تهتم بإنشاء شبكة اجتماعية لتخفيف تكاليف التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق.

ومن جهة أخرى؛ لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد يسير بقواعد السوق، فإنه تم المشروع في دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية، **أين تلخص مضمون وفحوى الدفعة الأولى في ما يلي:**

أ. **استقلالية المؤسسات العمومية:** بعد فشل الإصلاحات الهيكلية التي عرفتها المؤسسات العمومية، وعدم تحقيقها للأهداف المخططة من تحسين المردودية وترشيد التسيير، وكذا المشاكل التي عرفتها المؤسسات من حيث استقطاب الموارد البشرية على أساس العلاقات الشخصية والسياسية لا على أساس الكفاءة والمؤهلات، والأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 التي أدت إلى خطر مالي كبير في تمويل المؤسسات[1].

هذه الظروف أدت بالدولة إلى إعادة النظر في سياستها وذلك من خلال الاصلاحات التي عرفتها المؤسسة الاقتصادية ذات الطابع الاشتراكي سنة 1988، حيث أصبحت التنمية المعمول بها لهذه المؤسسات هي المؤسسة العمومية الاقتصادية، وأصبحت تتميز بصيغة مزدوجة باعتبارها وحدة إنتاجية وتنظيمية في نفس الوقت، حيث تتميز هذه المؤسسة بمعيارين، هما: **العضوي والوظيفي.**

ب. **التطهير المالي للمؤسسات المستقلة:** مع تطبيق استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، استلزم القيام بعملية التطهير المالي، وذلك من أجل القضاء على حالة العجز المالي الذي كانت تعاني منه مختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية خلال المراحل السابقة، وذلك للقضاء على المديونية أو التخفيف منها أو للقضاء على العجز المالي، وذلك لتصبح المؤسسة تتمتع بهيكل مالي متوازن، بحيث يمكن إجمال أهداف هذا التطهير المالي في ما يلي[2]:

---

(1) عزيزة بن يسمينة، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مداخلة ألقيت بالملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية. بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، يومي: 04 و05 ديسمبر، ص.06.

(2) *Ahmed BENBITOUR, L'expérience Algérienne De Développement 1962-1991, Leçon Pour L'avenir. Oran: OPU, 2006, p.28.*

- توفير الشروط لتحقيق استقلالية المؤسسات العمومية وخاصة التحكم في الجانب المالي وتحقيق التوازن.
- الإسراع في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية، والحفاظ على القطاع العمومي الذي يعاني من مشاكل خانقة.
- العمل على تحسين الهيكل المالي للمؤسسة، وذلك من خلال التقليل من اعتمادها على القروض المصرفية، والاعتماد على التمويل الداخلي لضمان الاستقلالية الحقيقة لهذه المؤسسات.
- تحسين الإجراءات التنظيمية فيما يخص استغلال الطاقات البشرية والمالية بشكل ملائم، وذلك للرفع من مستوى الإنتاج في إطار المنافسة.

2. برامج التثبيت الاقتصادي الثانية 1991-1992:

لقد ساهم عبء المديونية الخارجية وخدماتها في اتساع الخلل في الاقتصاد الجزائري مما أثر في فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الجزائر فيها بداية التسعينيات، من جهة أخرى زاد الوضع سوءا بسبب التذبذب الكبير وعدم استقرار أسعار المحروقات، هذه الأخيرة تمثل حوالي 95 % من إجمالي الصادرات مما أدى إلى ضعف احتياطات الصرف بالعملة الأجنبية مما استدعى اللجوء مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي وذلك ابتداءا من "رسالة القصد" التي وجهتها الجزائر بتاريخ 27 أفريل 1991 والتي أعلنت من خلالها عن إرادة الحكومة الجزائرية في إحداث إصلاحات عميقة للاقتصاد الوطني[1].

ونظرا للظروف التي عرفتها الجزائر من تحولات غير معهودة على المستويين الاجتماعي والسياسي، أين تباطأت في ظلها وتيرة تنفيذ اتفاق 1989، ولم تكن النتائج معتبرة، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 4.4% عام 1989 إلى 0.8% عام 1990، كما ازدد معدل نمو عرض النقد من 5.1% عام 1989 إلى نحو 11.3% عام 1990، وفي الحقيقة يفسر هذا التباين القائم بين معدل النمو الحقيقي الذي أخذ التناقص ومعدل نمو عرض النقد الذي أخذ في التزايد، الفجوة التضخمية التي عانى منها الاقتصاد الجزائري، فقد تزايد مؤشر معامل الاستقرار النقدي الذي انتقل من 0.7% عام 1989 إلى 10.5% عام 1990، أما في مجال سوق العمل، فإن الاحصائيات تشير إلى التزايد في نسبة البطالة من 17% عام 1989 إلى نحو 19.7% عام 1990 [2]، وتفسير ذلك انتقال عدد السكان العاطلين من 946

[1] إكرام مياسي، مرجع سبق ذكره. ص.185.
[2] علاوة نوارى، مرجع سبق ذكره. ص-ص.178-179.

ألف عاطل إلى نحو 1.156 مليون عاطل خلال نفس الفترة؛ وهكذا على إثر استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، تطلب الأمر العودة من جديد إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق جوان 1991.

من ذلك، حددت السلطات الجزائرية الأهداف العامة التي تتوخاها والمعايير التي ستلتزم بتطبيقها حتى يصبح الاقتصاد عمليا وفعالا حسب قوانين السوق، أين جاء الخطاب ليؤكد عدم تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها بعد الأزمة النفطية، كما تضمنت رسالة صندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف التالية[1]:

- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- تنشيط الحياة الاقتصادية من خلال دور المؤسسات العمومية والخاصة.
- تنويع الصادرات بغرض تقوية الاتقاد على مواجهة الصدمات الخارجية.
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات.
- تحرير التجارة الخارجية مدعم بقابلية أكبر لتحويل الدينار.

مما جعل هذا الاتفاق يخضع لمجموعة من المتطلبات والمتمثلة في الآتي[2]:

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير الأسعار.
- التحكم في التضخم من خلال طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية (22.4% خلال شهر أكتوبر 1991).
- خوصصة المؤسسات العمومية.
- تحرير الأسعار.
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

بعد تنفيذ بنود الاتفاق المبرم، **تمخضت مجموعة من النتائج التي تم تحقيقها جراء الإصلاحات السابقة**، والمتمثلة فيما يلي[3]:

---

(1) الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي. الجزائر: المطبعة الجزائرية للمجلات، 1996، ص-ص.199-200.
(2) حميد بوزيدة، "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992 -2004"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص.130.
(3) مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره. ص.134.

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1992.
- بلوغ فائض في الميزان التجاري سنة 1993 حوالي 4.70 مليار دولار، حيث كانت قيمة الصادرات 12.73 مليار دولار وقيمة الواردات 8.03 مليار دولار بسبب ارتفاع العائدات البترولية.
- بلوغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة وإلى ارتفاع الإيرادات.
- ارتفاع عجز الميزانية إلى 92% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993، رغم تطبيقها لسياسة التقشف والحد من الطلب الإجمالي وتقييد الواردات وارتفاع نسبة الاستثمار الحكومي من 6% عام 1991 إلى 8% عام 1994.
- بلوغ النمو الاقتصادي الحقيقي 2% سنة 1993.

3. برامج التثبيت الاقتصادي الثالثة 1993-1994:

ظهرت مجموعة كبيرة من الاختلالات في البرنامج السابق، والتي عرفت مسار جهود إعادة التوازن الداخلي والخارجي، إضافة إلى الارتباط شبه الكلي بقطاع المحروقات، وانخفاض في حصيلة صادرات المحروقات سنة 1993 إلى 9510.10 مليون دولار مما أثر على ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني، إضافة إلى عبء خدمة الدين الذي بلغ معدله 86% في سنة 1998، بعد أن كان 76% في 1992، والذي أثر على الحصيلة المتأتية من الصادرات، وعجز الخزينة العمومية..؛ كلها عوامل دفعت الجزائر إلى طلب مساعدات مالية للمرة الثالثة، إذ وجدت نفسها مجبرة للجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل تجاوز الأزمة، خاصة وأنه لانخفاض سعر البترول الذي أدى إلى انخفاض المداخيل، وجعل الجزائر تلجأ للمديونية من أجل استيراد المواد الغذائية، فألحقت أضرارا بجهاز الإنتاج مما زاد في الاختلالات[1].

تزامنت والإصلاحات السابقة تطورات أمنية خطيرة أدت إلى المساس بالكثير من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العمومية، والذي جعل الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كبيرة؛ كتراجع النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير وانخفاض احتياطات الجزائر من العملة الصعبة...الخ

[1] نعيمة زيرمي، "التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2011، ص-ص.131-132.

كل ذلك بيّن على أن الجزائر بحاجة ماسة إلى إصلاحات عميقة في الهيكل الاقتصادي، وتحولات جذرية في الفلسفة الاقتصادية، وهو ما سعت إليه فعلا من خلال تطبيق التعديل الهيكلي رغم خطورتها الاجتماعية على الطبقات المتدنية وعديمة الدخل، خاصة بعد اشتراط صندوق النقد الدولي مرة أخرى تطبيق برنامج الاستقرار كاتفاق مسبق لبرنامج التعديل الهيكلي[1].

شهدت سنة 1994 تغيير في السياسة الاقتصادية، حيث وقع رئيس الحكومة "رضا مالك" مع صندوق النقد الدولي في مارس 1994 "اتفاق التثبيت الاقتصادي" والذي دخل حيز التطبيق في شهر ماي من نفس السنة، وبموجب عقد هذا الاتفاق تم وضع تحت تصرف الجزائر قرض بـ 457.20 وحدة سحب خاصة صاحبه اتفاق مع البنك العالمي للحصول على قروض بـ 474.32 مليون دولار في إطار قروض تمويل الطوارئ[2]، وتم تطبيق البرنامج الاستقراري الأول على مدار سنة كاملة، وقد تم تنفيذه في ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة، ومع ذلك فقد تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق[3]؛ وتم ذلك في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية، حيث نص من الناحية الاجتماعية على تثبيت كتلة الأجور في الوظيف العمومي في مستوى منخفض، وزيادة تحرير أسعار المنتجات، ورفع الدعم.

وقد تم عقد اجتماع بين السلطات الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة وهي كل من: اليابان، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة بـ 17 مليار دولار، مع إعادة ترتيب آجال السداد على مدى ستة عشر سنة منها فترة سماح من الدفع مدتها أربع سنوات، إلى جانب جدولة خمسة ملايير دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي[4].

وكان من بين **أهم مبادئ الاتفاق** إعادة النظر في سعر الصرف والرفع من نسب الفوائد بالنسبة للدائن والمدين، إلى جانب إعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي المختل بسبب التضخم والعجز في ميزان المدفوعات[5].

---

(1) عبد الكريم المومن، "سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009، ص.96.

(2) بلال بوجمعة، "سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2013، ص.107.

(3) عبد الكريم المومن، مرجع سبق ذكره. ص.97.

(4) عبد الرزاق مولاي لخضر، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2010، ص.214.

(5) عبد الكريم المومن، مرجع سبق ذكره. ص.100.

في حين أن ما سبق تم حسب **شروط تمثلت فيما يلي**[1]:

- تطوير القطاع الخاص وتقليص تدخل الدولة؛
- رفع نسب الفوائد؛
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40% تقريبا، حيث أنه قبل الجدولة في 06 أفريل 1994 كان 01 فرنك فرنسي يساوي 4.7 دينار جزائري، وبعد اتفاق الفاتح من شهر ماي 1994 أصبح الفرنك الفرنسي يساوي 6.56 دينار جزائري؛
- تحرير الأسعار وتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛
- وأخيرا، العمل على الانضمام إلى المنظمات العالمية وذلك للدفاع عن حقوقها وموقعها في السياسة الدولية.

ويمكن تلخيص أهم **آثار الاتفاق** فيما يلي[2]:

- ارتفاع أسعار ونسبة السلع المحررة إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك؛
- رفع أسعار الخدمات بنسبة تراوحت بين 20% إلى 30% في مجال النقل والهاتف والخدمات البريدية؛
- تعديل أسعار الكهرباء والحليب كل ثلاثة اشهر؛
- عدم تحقق النمو المقدر بـ 03%، كما وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0.4% وذلك راجع للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية إلى جانب انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 05%، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج به إلى 25%؛
- تم تمويل العجز من الموارد المكتسبة من إعادة جدولة الديون الخارجية؛
- تحقيق ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% في سنة 1994 مقابل زيادة قدرها 14.2% كانت مقررة في البرنامج وهذا ما يترجم تباطؤ النمو في الائتمان المحلي المقدم للقطاعات الاقتصادية؛

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، مرجع سبق ذكره. ص.216.
[2] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره. ص-ص.141-142.

- رفع معدلات الفائدة خلال سنة 1994 وإلغاء السقوف على الفوائد المدينية والسقوف على الفائدة في السوق النقدي فيما بين البنوك؛
- فرض نسبة 2.5% كاحتياطي إلزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية وفي نفس الوقت طرحت الخزينة سندات بأسعار فائدة مقدرة بـ 16.5% سنويا؛
- تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور المقررة والمقدرة بـ 12.5% والتي كانت من المفروض تطبيقها في الربع الأخير من سنة 1994؛
- وصل معدل التضخم إلى حدود 29% مقابل 38% متوقعة في البرنامج؛
- تخفيض مديونية الحكومة تجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار؛
- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 4.4% مقابل 5.7% المقدرة في البرنامج الحكومي؛
- تنويع الصادرات خارج المحروقات؛ إلى جانب التخفيض من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية وهذا عن طريق استخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة.

وغيرها من الآثار التي ترتبت عن هذه البرامج، كما يمكن القول على أن هذه البرامج جاءت في فترة زمنية شهدت مجموع ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة، وهذا ما جعل الجزائر تسعى للتفاوض حول برنامج تصحيح هيكلي متوسط المدى –لثلاث سنوات–، في إطار اتفاقية تسهيل التمويل، وإعادة جدولة الديون الخارجية للمرة الثانية.

4. برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998:

يأتي هذا البرنامج كخطوة ثانية ضمن اتفاقية التصحيح الهيكلي من أجل المحافظة على مستوى تشغيل دائم، ومواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات[1]، وجاءت أهم أسباب التوقيع على هذا الاتفاق في اختناق الجزائر من الديون بالعملة الصعبة، والتي غالبا ما أبرمتها باستخفاف مع المؤسسات المالية الدولية، وبالرجوع إلى المديونية الخارجية نجدها قد تراجعت حسب مذكرة بنك الجزائر بين 1997 و1998 بحوالي 750 مليون دولار لتصل إلى 30.47 مليار دولار مقابل 31.22 مليار دولار، مرهونا

[1] عبد الكريم المومن، مرجع سبق ذكره. ص.112.

بانهيار أسعار النفط وتراجع المداخيل مما أفرز ارتفاعا محسوسا لمعدل خدمات الديون وخاصة بعدما تمت عملية جدولة 50% من القيمة الإجمالية للمديونية الجزائرية مع تراجع للديون المتوسطة وبعيدة المدى[1]، إذ بلغت سنة 1998 حوالي 30.26 مليار دولار مقابل 31.06 مليار دولار عام 1997، في حين ارتفعت قيمة الديون قصيرة المدى إلى 212 مليون دولار مقابل 162 مليون دولار عام 1997 في نفس الفترة.

وجهت السلطات الجزائرية بتاريخ 20 مارس 1995 إلى مدير صندوق النقد الدولي رسالة نية، أهم ما تضمنته هو التذكير بالجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية لتطبيق برنامج إصلاح وتثبيت اقتصادي واسع منذ 1994، والمحاور الكبرى لبرنامج التصحيح الهيكلي والسياسة الاقتصادية المتوسطة المدى التي تنوي الجزائر تطبيقها والمتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تمس جميع المجالات الاقتصادية والعمل على توفير شروط العمل وفق آليات اقتصاد السوق، وبالتالي فهي تطلب مساعدة مالية من الصندوق في إطار اتفاق على مدى ثلاث سنوات في نطاق الميكانيزم الموسع للقروض[2]؛ مما جعل الجزائر تتحصل على قرض قدره 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة وهو ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي[3].

وكان ذلك مقابل مجموع الشروط المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي على الجزائر، يتم ذكرها في ما يلي[4]:

مواصلة تجميد الأجور في المؤسسات العمومية، وأن أي زيادة فيها لابد وأن تكون بغرض تشجيع الادخار وليس توسيع الاستهلاك بسبب ضعف العرض الوطني والمحلي، مع وضع الحكومة لآليات فعلية لامتصاص انعكاسات البرنامج على المداخيل وقدرتهم الشرائية بفتح شبكة متنوعة للحماية الاجتماعية.

5. السياسة الاقتصادية للجزائر 1998-2014:

شهدت الوضعية الاقتصادية بعد 1998 مجموعة من التطورات والخصائص متمثلة في النقاط التالية[5]:

---

(1) مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره. ص-ص.143-144.
(2) بلال بوجمعة، مرجع سبق ذكره. ص.108.
(3) المكان نفسه.
(4) محمد راتول، "تحولات الاقتصاد الجزائري: برنامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساته على المعاملات الخارجية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.23، 2001، ص.49.
(5) بغداد كربالي، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية. ع.08، جانفي 2005، ص-ص.14-16.

- النجاح النسبي في ضبط التوازنات المالية والنقدية؛
- تحقيق استقرار سياسي وأمني،
- ارتفاع الناتج الإجمالي الخام بمعدل 4.5% في السنتين 1998 و1999، إلى 6.2% سنة 2000؛
- ارتفاع أسعار البترول ساهم في رفع قيمة الصادرات الإجمالية إلى 10.8% سنة 2000؛
- قيام الحكومة في سنة 2001 بشراء مستحقات البنوك على المؤسسات العمومية مقدرة بـ 344 مليار دينار جزائري؛
- إعادة تمويل البنك الخارجي والقرض الشعبي، وذلك كله تماشيا والتطورات الحاصلة في المحيط الدولي، مع جلب المستثمرين الخواص والأجانب؛
- بلوغ قيمة الاستثمارات بـ 525 مليار دينار جزائري، ما بين 2001 و2004؛
- تطبيق قانون الخوصصة سنة 2005.

ما بين سنتي 2005 و2009 جاء برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول، لمواصلة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في مخطط الإنعاش الاقتصادي، وخصص له مبالغ مالية إجمالها قدر بـ 42.202.7 مليار دينار جزائري ووضع البرنامج التكميلي لدعم النمو جملة الأهداف التالية[1]:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

أما الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 فقد شهدت برنامجا آخر، سمي ببرنامج دعم النمو الثاني، حيث يعتبر من بين أضخم البرامج التنموية التي طبقت في الجزائر منذ الاستقلال، ويسمى أيضا ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي حيث خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دج، أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي؛ بحيث تم الاعتماد على الوسائل التالية[2]:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب مثل منح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة ودعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع؛

---

[1] أحمد شداد، "التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والبدائل المتاحة في ظل المتغيرات الراهنة"، من الموقع الإلكتروني: *http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&*، تاريخ الدخول: 16-06-2017، على الساعة: 14:00.

[2] المرجع نفسه.

- الإنفاق العمومي الكلي الذي يزيد من طلب الدولة على الاستثمار العمومي وبالتالي على مختلف السلع والخدمات؛
- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة أو ما يسمى بمشروعات البنى التحتية وتمثل هياكل قاعدية للإقتصاد؛
- تخفيض الضرائب على الأفراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم وبالتالي تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد؛
- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع ذلك على الاستثمار الخاص.

المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي والاقتصادي بالمغرب 1990 - 2014:

سيتم التطرق في هذا المبحث لطبيعة النظام في المغرب على المستوى السياسي والاقتصادي، في الفترة الممتدة ما بين 1990 و2014، خاصة وأن المغرب قد مرت عبر مراحل وظروف ومتغيرات، من خلالها تبلور النظام السياسي والاقتصادي وتشكل، وذلك وفقا للمطلبين التاليين:

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي المغربي 1990 – 2014؛

يأخذ موضوع النظام السياسي المغربي هو الآخر مكانا هاما في الفكريين السياسي والقانوني، وذلك باعتباره ناتج عن حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية والثقافية والحضارية والاقتصادية التي سادت المغرب متمثلة في جملة الارهاصات الأولية مطلع القرن العشرين لدمقرطة نظام الحكم على ضوء المشاريع القانونية والدستورية.

أين شهد المغرب مع بدايات تسعينيات القرن الماضي كبداية لمرحلة جديدة، ومؤشرا للقطيعة مع مرحلة سابقة؛ العديد من الأحداث والمتغيرات الوطنية، الإقليمية والدولية. فعرف المغرب منذ سنة 1990 إلى غاية سنة 2014 سلسلة من الإصلاحات السياسية والدستورية، أين سيتم التطرق لتلك الإصلاحات في هذا المطلب من خلال تقسيمه إلى العنصرين التاليين:

أولا: الملامح العامة لنظام الحكم المغربي:

جاء في الفصل الأول من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، على اعتبار نظام الحكم بالمغرب نظامُ مَلكية دستورية ديمقراطية برلمانية واجتماعية؛ ويقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلطات، توازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة[1].

كما تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي؛ والتنظيم الترابي للملكة هو تنظيم لا مركزي يقوم على الجهوية المقدمة[2]؛ كما ورد في الفصل الثاني من الدستور على اعتبار أن

---

(1) المملكة المغربية، وزارة العدل، دستور المملكة المغربية 2011. إصدارات مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو: سلسلة نصوص قانونية، ع.19، شتنبر (سبتمبر) 2011، ص.16.

(2) المكان نفسه.

السيادة للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها، وتختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم[1].

يتمتع الملك بدور مزدوج، **أولا كونه الحاكم الوريث للمغرب**، وامتلاكه لألقاب عديدة مثل: ملك، سلطان، خليفة، إمام، أمير وشريف؛ وهذا ما يجعله في وضعية ثلاثية الزعامة، الرمز والقائد – زعيم الإسلام في الأمة ورمز حماية البلاد والقائد الأعلى للقوات المسلحة–؛ **ثانيا كونه زعيما سياسيا** في الحكومة[*]؛ يمارس مهمة التشريع وأمر وتوجيه السلطة التنفيذية، ثم تفويض ومراجعة السلطة القضائية[2].

أين يكرس الدستور عبر كافة نصوصه وتحديدا في الباب الثالث منه[3] ازدواجية الأمير الخليفي والملك الدستوري؛ والذي ينص على أن:

"الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة" [4].

ثانيا: السياق التاريخي لمسألة الإصلاح الدستوري والسياسي 1990 - 2014:

شهد مغرب التسعينيات جملة من التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية منها ما له علاقة بالتحولات الدولية، ومنها ما هو مرتبط بالمتغيرات السياسية التي طبعت بنية النظام السياسي المغربي، ويمكن إجمال هذه المتغيرات فيما يلي[5]:

1. **التجاوب مع مطالب أحزاب الكتلة الديمقراطية:** ضرورة التجاوب مع بعض المطالب التحديثية لأحزاب الكتلة الديمقراطية التي أمست تطالب بتحقيق جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية من خلال تقديمها مذكرات دستورية للملك.

---

(1) المكان نفسه.

(*) كل هذه القوى مدونة في الدستور ومستمدة من التقاليد والتاريخ والتجارب السابقة والممارسة.

(2) هند عروب، "متكآت الحكم الملكي في المغرب"، من الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/، تم تصفح الموقع يوم: 2017/09/20، على الساعة: 15:41.

(3) الفصل 41 إلى غاية الفصل 59 من الباب الثالث.

(4) الفصل 41، الباب الثالث، دستور المملكة المغربية 2011. ص.28.

(5) محمد زين الدين، الدستور ونظام الحكم في المغرب. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2015، ص.122.

2. **الإصلاح الدستوري وبروز مجتمع مدني جنيني:** قاد ظهور نوع من الوعي الذاتي للمجتمع المدني مع بداية عقد التسعينيات إلى إذكاء المطالبة بالإصلاحات الدستورية والسياسية بالمغرب.
3. **الإصلاح الدستوري وبروز نخبة اقتصادية شابة:** ساهم بروز نخبة اقتصادية شابة ومتطلعة للحفاظ على مصالحها عبر قنوات سياسية؛ في خلق غرفة ثانية بغية إيجاد تمثيل عادل لهذه النخبة.

من ذلك كانت استراتيجية الإصلاح الدستوري لدى الفاعلين السياسيين المغاربة، وهذا ما سيرغمنا على طرح التساؤلات التالية: كيف بلورت المؤسسة الملكية مسألة الإصلاح الدستوري السياسي في مغرب التسعينيات؟ وما هي مرتكزات هذا الإصلاح؟ وفي ي اتجاه كان يصب؟ هل صب في اتجاه بلورة مشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي؟ أم كرس الطابع التثاقفي لنظام الحكم بالمغرب؟

وللإجابة عن التساؤلات سالفة الذكر، سيتم التركيز على جملة الإصلاحات الدستورية والسياسية، وفقا لما يلي:

1. **إصلاحات الفترة 1990 -1991:** ظل الوضع السياسي المغربي في حالة ركود إلى غاية بداية التسعينات حينما غيّر الملك "الحسن الثاني" منهجيته ودشن انفتاحا سياسيا بطيئا، استجابة لظرفية دولية متغيرة ووعيا بقرب انتهاء فترة حكمه الطويلة؛ استهدفت الاصلاحات التي سنها "الحسن الثاني" أربع مجالات، وهي[1]:
   - الاحترام المتزايد لحقوق الإنسان؛
   - التوسيع المحدود لسلطة البرلمان؛
   - تعزيز فرص مشاركة الأحزاب والمجتمع المدني في الحياة السياسية؛
   - محاولة الحد من الفساد.
2. **المراجعة الدستورية 1992 -1995:** شهد المغرب أولى عمليات الإصلاح الدستوري سنة 1992، وقد جاءت نتيجة مشاورات مطولة بين القصر الملكي والمعارضة التي شكلت فيما بينها "الكتلة الديمقراطية"، وقدمت مذكرة الإصلاحات الدستورية اللازمة للانفراج السياسي واستمرار المسار

[1] مارينا أوتاي وميريديث رايلي، "المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي"، سلسلة الشرق الأوسط – أوراق كارنيغي. ع.71، سبتمبر 2006، ص.9.

الديمقراطي، حيث جرت المراجعة الدستورية في شهر سبتمبر 1992، وتضمنت العديد من القضايا، كان أهمها ما يلي[1]:

- المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية؛
- إصباغ الطابع الدستوري على حقوق وحريات المواطن الأساسية؛
- توسيع بعض صلاحيات مجلس النواب وإعطائه حق مشاركة الحكومة وسحب الثقة منها؛
- حق تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق لمتابعة أعمالها ومراقبتها؛
- استحداث مجلس دستوري ليشكل ضمانة إضافية لتأكيد مبدأ سيادة القانون وحالة الطوارئ لا يترتب عليها حل مجلس النواب؛
- إلى جانب عدم استجابة تعديل الدستور لمطالب أخرى مثل: خفض سن الناخب وسن المرشح والأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة النسبية، وأن تكون الحكومة ممثلة للأغلبية البرلمانية، وتعزيز مجلس النواب في مواجهة الحكومة.

ولعل التحول الحقيقي والجوهري الذي عرفه المغرب مطلع تسعينيات القرن الماضي، في إعلان الملك "الحسن الثاني" عن الانتقال نحو التناوب على السلطة لأول مرة في اليوم الثامن من شهر أكتوبر عام 1993، وكان ذلك خلال الدورة الأولى لمجلس النواب المغربي حينما أعلن عزمه على استدعاء ممثلي "الكتلة الديمقراطية" ليبحث معهم إمكانية المشاركة في الحكومة، وجاء الاقتراح الملكي بالدخول في عهد التناوب رغم عدم توفر المعارضة على أغلبية عددية داخل مجلس النواب تخولها إمكانية تشكيل الحكومة، وهذا في جوهره ما حال دون تحقيق هذه الخطوة الجديدة في المسيرة الديمقراطية بالمغرب[2].

3. **تعديل الدستور لسنة 1996**: أتى الدستور المعدل لسنة 1996 كتكملة للإصلاح الدستوري لسنة 1992 وتمهيدا لتدشين مسلسل التناوب التوافقي، خصوصا بعدما ولج المغرب مرحلة "الأزمة القلبية" على حد قول العاهل المغربي "الحسن الثاني"، لذلك سعت المؤسسة الملكية إلى سن جملة من

---

[1] عبد الغفار شكر، "الانتقال الديمقراطي في المغرب وعلاقته بالواقع المصري" في: قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقارنة بمصر والأردن. تح. أحمد شوقي بنيوب، القاهرة: مركز الدراسات وحقوق الإنسان، 2001، ص.139.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص.257.

الإصلاحات الاقتصادية والإدارية بهدف تقويم الإدارة والاقتصاد إلى جانب التصدي لقضية التعليم؛ وأهم ما يميز هذا الدستور هو أنه قام بربط بين المعطى السياسي والمعطى الاقتصادي[1].

جاء دستور المغرب المعدل لسنة 1996 بالجديد، حيث عاد إلى تبني نظام الازدواج البرلماني الذي سبقه وتبناه دستور 1962، ولكن بصيغة أكثر فاعلية من سابقيه، كما عاد هذا الدستور إلى تبني مفهوم التخطيط[2].

4. **الدستور الجديد للمغرب لسنة 2011**: على خلاف الدساتير الأربع السابقة للمملكة (دساتير 1962، 1970، 1972، 1992، 1996)، توج دستور 29 يوليو 2011 مسارا إصلاحيا متميزا دشن بتولي الملك "محمد السادس" عرش المغرب، مسارا متعدد الحلقات، واضعا كغاية له إنجاح "النموذج المغربي" المبني على الخصوصية والأصالة وفي نفس الآن معانقة القيم الكونية والإنسانية؛ فبعد تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في العدالة الانتقالية، والاعتراف بالأمازيغية كمكون أساسي للهوية الوطنية، والإصلاح العميق لوضعية المرأة من خلال مدونة الأسرة، والتقييم الجريء للسياسات العمومية الوطنية، واقتراح الحكم الذاتي كحل واقعي وذي مصداقية لإنهاء النزاع حول الصحراء..؛ أتى الدستور الجديد لكي يمأسس هذا النفس الإصلاحي في سياق تحولات دولية وإقليمية عاصفة، سماتها الأزمة الاقتصادية التي أنهت عهد الرخاء المالي، وتداعيات "الربيع العربي" الذي لازالت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا تعيش على وقع تداعياته[3].

تأسيسا على ذلك، شكل خطاب الملك "محمد السادس" يوم 09 مارس 2011 لبنة مؤسسة لمنظومة دستورية ديمقراطية جديدة، مرتكزة على سبعة أعمدة أساسية، هي[4]:

أولها، **التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة**، الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة؛

ثانيها، **ترسيخ دولة الحق والمؤسسات**، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، بكل أبعادها؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية،

---

(1) محمد زين الدين، مرجع سبق ذكره. ص.145.

(2) المرجع نفسه. ص.146.

(3) محمد الشيخ بيد الله، "الدستور المغربي لـ29 يوليو 2011: تغيير عميق ومهيكل في ظل الاستمرارية"، من الموقع الالكتروني: https://www.hespress.com/writers/195721.html، تم تصفح الموقع: 06-10-2016، على الساعة: 17:40.

(4) يونس مليح، "حكامة الانتخابات بمغرب ما بعد دستور 2011"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد. ع.43-44، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2016، ص-ص.54-55.

والثقافية والبيئية، ولاسيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإنصاف والمصالحة، والالتزامات الدولية للمغرب؛

ثالثها، **الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة**، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور، ولسيادة القانون، والمساواة أمامه؛

رابعها، **توطيد مبدأ فصل السلطات وتوازنها**، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها، من خلال برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة، كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية، وحكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب، وتكريس تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي، الذي تصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، وتقوية مكانة رئيس الحكومة، كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية، يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي، ودسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح اختصاصاته[1]؛

خامسها، **تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين**، بتقوية دور الأحزاب السياسية، في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني؛

سادسها، **تقوية آليات تخليق الحياة العامة**، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة؛

سابعها، **دسترة هيئات الحكامة الجيدة**، وحقوق الإنسان وحماية الحريات.

وبالمقارنة مع الدساتير المغربية السابقة يشكل دستور 2011 تطورا حاسما في مادة الحقوق والحريات –تمت الإشارة إليها في الفقرة السالفة الذكر–، إذ يرتبط هذا الإصلاح الدستوري بالتحديات التي أفرزتها سيرورة التحول الديمقراطي، الذي يبدو وكأنه محكوم بهاجس التوفيق بين إشكاليتين، حيث تتمثل **الإشكالية الأولى** في تقوية دور الحكومة كمؤسسة تنفيذية فاعلة، تتوفر على صلاحيات قيادة وإدارة السياسات العمومية بالبلاد، أما **الإشكالية الثانية** فتنحصر في إعادة صياغة دور المؤسسة

[1] إدريس الكنبوري، "قراءة في الدستور المغربي الجديد"، من الموقع الإلكتروني: https://www.assakina.com/news/news1/8489.html، تم تصفح الموقع: 06-10-2016، على الساعة: 19:40.

الملكية، باعتبارها مؤسسة سيادية تسهر على الضبط والتحكيم بين المؤسسات الدستورية وتضطلع بدور التوجيه الاستراتيجي، وصيانة الاختيار الديمقراطي وضمان حرية ممارسة الشأن الديني[1].

المطلب الثاني: طبيعة النظام الاقتصادي المغربي 1990 – 2014:

ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلى عنصرين، الأول يتعلق بهيكلة الاقتصاد المغربي ونوعية هندسته، أما الثاني لأهم الإصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة ما بين 1990 و2014، وذلك على النحو التالي:

أولا: هيكلة الاقتصاد المغربي:

يعتبر الاقتصاد المغربي اقتصادا غير متناسق[2]؛ لا يستقيم تصريف الاقتصاد المغربي في المفرد، لأنه اقتصاديات تشكل وحدة المتناقضات، فبقدر ما هي متنافرة بقدر ما هي متداخلة، يمكن التمييز بين حقلين اقتصادين لا يخضعان لنفس المنطق، وإن كانا يتقاسمان الشيء الكثير بحكم انتمائهما إلى نفس الثقافة، فهنالك الاقتصاد المهيكل الذي له منحى رأسمالي والذي يعتمد على هيكلة عصرية وفرت له من الوظائف كالوظيفة المحاساباتية، ما يساعده على الاشتغال في واضحة النهار تحت مظلة القانون وعلى المسك بكل ما ينتجه من قيمة مضافة وتدوينها محاسباتيا، وهنالك ما يعرف بالاقتصاد غير المرئي الذي تجد المحاسبة الوطنية صعوبة في المسك بما يخلقه من ثروة تقدر بـ 40% من الناتج الداخلي الخام، يتجزأ هذا الاقتصاد إلى ثلاثة أجزاء[3]:

1. **الاقتصاد غير المهيكل –غير الرسمي–:** استُحدث مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وعلى بالرغم من تزايد الاهتمام به، إلا أنه لا يوجد تعريف جامع وشامل ومانع مقبول عالميا له أو لنطاقه؛ ويقصد "إحصائيوا العمل" الذين يدرسون القطاع غير الرسمي به: "تلك الأنشطة الاقتصادية التي تُنجز في المؤسسات غير المنشأة حسب القانون، إلا أن الاقتصاد غير الرسمي ليس بمرادف للقطاع غير الرسمي[4]؛ (الذي يشمل العمالة الرسمية وغير الرسمية

---

(1) زين العابدين معو وراندة حمايزية، "تجربة الإصلاح السياسي الدستوري في المغرب بعد عام 2011: قراءة في الدوافع والمحتوى"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي. ع.09، جوان 2018، ص.21.

(2) محمد شيكر، الاقتصاد المغربي السياق العام والوضعية والآفاق. المغرب: دار النشر والتوزيع حنظلة، 2015، ص.48.

(3) المكان نفسه.

(4) جيريمي دي بيرو وآخرون، "دراسة تصورية عن الابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي"، تقرير مقدم لأمانة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. د.11، 13-2013/05/17، جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2013، ص.02.

على حد سواء) أو العمالة غير الرسمية (التي قد توجد في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على حد سواء)".

ويعبر هذا النوع من الاقتصاد عن سياق يسوده ارتفاع البطالة والبطالة الجزئية والفقر وانعدام المساواة بين الجنسين وهشاشة العمل[1]؛ أين يجد هذا الاقتصاد غير المنظم في المغرب جذوره في الاستعمار الفرنسي وما صاحبه من تغلغل لعلاقات الإنتاج الرأسمالية وإخضاع الاقتصاد المغربي لحاجيات "المتروبول" أو المركز، فمنذ ذلك الحين لم يكن بإمكان اقتصاد مفكك، تابع وريعي، تهيمن عليه الشركات الأجنبية والاحتكارات المحلية المرتبطة بالسلطة، أن تنتج سوى البطالة والفقر والتهميش؛ كل ذلك ساعد على نمو الاقتصاد غير المهيكل بشكل كبير خلال عقد من تطبيق برنامج التقويم الهيكلي (1983-1993)[*] الذي عرف انفجارا للبطالة وانتشارا أكبر للهشاشة مع تراجع الاستثمار العمومي والحدّ من التشغيل في القطاع العام وتدهور القدرة الشرائية لفئات واسعة من الطبقات الوسطى والشعبية[2].

2. **اقتصاد القبو**: يقصد بهذا النوع من الاقتصاد تلك الأنشطة المنزلية التي تقوم بها ربات البيوت والخادمات أو كالإنتاج الذاتي والشغل الأسري الذي لا يؤدى عنه؛ ومن ذلك يتم حجب ما تبذله المرأة المغربية من جهد وتغييب ما تنتجه من ثروة عن التغطية المحاساباتية[**]، حيث أن هذا التغييب يعرض المرأة إلى استغلال مضاعف، في حين أنها تعتبر منتجا لقيمة مضافة غير مرئية بدون مقابل[3]؛ ذلك كان سببا لوعي المغرب بأن التمكين الاقتصادي للنساء والنساء القرويات على وجه التحديد، يعتبر مدخلا أساسيا للرفع من مكانتهن الاجتماعية، ومن مشاركتهن في تدبير الشأن العام، والخروج بالنشاط الإنتاجي والتجاري النسائي بالعالم القروي من حيزه غير المهيكل إلى مجال أكثر هيكلة وأكثر قابلية للتطوير المؤسساتي؛ وفي هذا السياق جاء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[*] قوية من ملك البلاد كرهان للتأهيل المجتمعي على أساس مرجعي مفاده "أن الإنسان هو أثمن رأسمال

---

[1] مكتب العمل الدولي، "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم"، التقرير الخامس لمؤتمر العمل الدولي. الدورة 103، سويسرا: مكتب العمل الدولي جنيف، 2014، ص.03.

[*] سيتم الحديث عن هذا البرنامج الإصلاحي في العنصر الموالي من هذا المطلب.

[2] عبد اللطيف زروال، "الاقتصاد غير المهيكل في المغرب: الجذور والوظيفة السياسية"، منصة السفير العربي. من الموقع الإلكتروني: http://assafirarabi.com/ar/21642/2018/06/14، تم تصفح الموقع: 08-10-2016، على الساعة: 20:40.

[**] معنى ذلك أن الثروة التي يتم مسكها في إطار الناتج الداخلي الخام ثروة ذكورية فقط.

[3] محمد شيكر، مرجع سبق ذكره. ص.49.

[*] سيتم الحديث عن "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" بالتفصيل في العنصر الموالي من هذا المطلب.

في التنمية"، وارتكز تنفيذها على آليتين أساسيتين وهما آليتي: "المقاربة التشاركية" و"المقاربة المندمجة"[1].

3. **الاقتصاد غير المشروع أو المحذور**: وهو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يتجلى في السوق السوداء وفي تسويق المخدرات بكل أنواعها من قنب هندي وحبوب مهلوسة وكوكايين، أين يحتل المغرب حسب ترتيب "هافوسكوب" *Havoscope* المختصة في تحليل إحصائيات السوق السوداء، المرتبة 22 من بين الدول التي توجد بها أسواق سوداء مهمة وذلك بعائدات بلغت برسم عام 2013 ما يناهز عن 12.7 مليار دولار أي 0.76% من مجموع العائدات على المستوى العالمي الذي ناهز 1700 مليار دولار أو 7.65% من الناتج الداخلي الخام المغربي[2].

ثانيا: أهم الاصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة 1990 – 2014:

لتحليل الوضعية الاقتصادية في المغرب لابد من الرجوع شيئا ما إلى الوراء خصوصا إلى مرحلة **سياسات التقويم الهيكلي في الثمانينات؛** فالقرار السياسي لهذه المرحلة، والذي فرض ضرورة الحفاظ عن التوازنات العامة، والحد من التضخم بنهج سياسة التقشف لتمكين الدولة من جمع قواها لإنقاذ نزيفها الاقتصادي، ومن تم الرفع من مستويات النمو الاقتصادي، واستثماره في تحسين مستويات مؤشرات التنمية الاجتماعية لم يفرز إلا نتائج معاكسة أدت إلى تعميق الأزمة الاجتماعية[3].

أين شهدت فترة **أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات** توجها للبنك وصندوق النقد الدوليين نحو تبني السياسة الرأسمالية الأمريكية باستغلال الأزمات الاقتصادية في الدول النامية لتمرير توصياتها القائمة على تبني إصلاحات تتماهى مع الليبرالية الحديثة، في ظرفية دولية اتسمت بتراجع نمو الاقتصاد العالمي حيث تضررت الكثير من دول العالم الثالث جراء ذلك بحكم طبيعة أنشطتها الإنتاجية القائمة على الريع أي تصدير المواد الأولية والتبعية الاقتصادية للخارج؛ وقد جاء خيار الاستدانة مطلبًا ضروريًا لتجاوز العجز الحاصل في الموازنة العامة وإعادة توازن بين النفقات والعوائد لإنقاذ الاقتصاد إلى حد أن

---

(1) بسيمة الدقاوي، "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الجوع والفقر: التنمية والتحديات الراهنة"، عرض المملكة المغربية –وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية- بمناسبة انعقاد الدورة الـ 56 للجنة وضع المرأة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك، 28 فبراير 2012، ص.08.

(2) محمد شيكر، مرجع سبق ذكره. ص.49.

(3) الحسين بوخرطة، "المغرب ورهان التنمية الاجتماعية"، جريدة هسبريس المغربية الإلكترونية. من الموقع الإلكتروني: *https://www.hespress.com/opinions/8970.html*، تم تصفح الموقع: 08-10-2016، على الساعة: 19:00.

الملك الراحل "الحسن الثاني" شخّص الأوضاع الاقتصادية المتأزمة خلال بداية عقد الثمانينيات بكون المغرب مقبلا على سكتة قلبية[1]؛

فجاء **برنامج التقويم الهيكلي** للمغرب نتيجة فشله في تسديد ديونه لمؤسسة صندوق النقد الدولي، حيث لجأت هذه المؤسسة المالية الدولية إلى تقديم هذا البرنامج الإصلاحي في البنيات والبرامج التي يقوم عليها الاقتصاد المغربي، **وذلك سنة 1983**، إذ أنه خلال هذه الفترة عرف المغرب فسادا بيروقراطيا إداريا، وفترة جفاف أثرت على القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع حجم الديون الخارجية، كما أن تراكم المستحقات المتأخرة للدين الخارجي ونقص احتياط النقد الأجنبي وعدم كفايته لتمويل فواتير الواردات، هذا كله ساهم في لجوء مؤسسة صندوق النقد الدولي إلى فرض هذا البرنامج التقشفي الذي ينبني أساسا على خلق ضرائب جديدة وقليلة تحل محل الضرائب الكثيرة المعمول بها سابقا[2].

ما استدعى من المغرب عقد تسع (09) اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في كل سنة خلال الفترة الممتدة ما بين **1980 إلى 1993**، وهذا كله بغرض ضبط الأوضاع الاقتصادية الكلية في إطار برامج مدعمة من طرف الصندوق؛ **وتجدر الإشارة إلى حال وضعية الاقتصاد المغربي قبل الإصلاحات** أين كان ذو توجه ليبيرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط، ذو نزعة للحماية والتدخل، وهو عبارة عن اقتصاد غير نفطي، تشكل له فاتورة النفط عبئا كبيرا، موارده المتأتية من تصدير الفوسفات لا تغطي الاحتياجات الضرورية، من حيث يعتبر نموذج التنمية المتبناة من العوامل المؤثرة في كل ذلك، مما جعل من اقتصاد المغرب اقتصادا فلاحيا معدنيا يتجه نحو التصنيع ببطء شديد، يشهد ضعفا في الاستثمار العمومي والقطاع الزراعي، الارتفاع الشديد للطلب الداخلي، إلى جانب التبذير المتعدد الأشكال[3]؛

أما عن **وضعية الاقتصاد المغربي أثناء فترة الإصلاحات**، فيعتبر المغرب أول بلد مغاربي يشرع في تطبيق الإصلاحات سنة 1983، كما أنه استطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، والنتائج

---

(1) أمين طاهر، "المغرب بين التنمية الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية"،ساست بوست –العالم والاقتصاد-. من الموقع الإلكتروني: *https://www.sasapost.com/opinion/morocco-between-economic-development-and-its-social-implications/*، تم تصفح الموقع: 08-10-2016، على الساعة: 20:00.

(2) محمد علي شبايشب، "برنامج التقويم الهيكلي بالمغرب"، تغيرت نيوز الإلكترونية. من الموقع الإلكتروني: *https://www.tighirtnews.com/?p=39180*، تم تصفح الموقع: 25-05-2019، على الساعة: 15:00.

(3) حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. ع.07، د.س.ن، ص-ص.09-12.

كانت متأرجحة مع قليل من الإيجابية، فحالة النمو مثلا سنة 1983 قد بلغ 0.6%، ووصل النمو إلى 04% في المتوسط في تسعينيات القرن الماضي[1].

ومن ذلك، بدأ تطبيق إجراءات تصحيح الاقتصاد بعد أن أقرها البرلمان في **شهر أبريل عام 1986** ونتيجة ذلك زادت مداخيل الدولة الضريبية بنسب تراوح بين 10 و16% **وفي شهر يناير 1989** تم تخصيص ثلث مداخيل الضريبة على القيمة المضافة لفائدة الجماعات المحلية التي أوكلت إليها مهمة تنمية البلديات وتجهيز البنيات الأساسية لتحل الجماعات تدريجاً محل الدولة في قطاعات عدة بما فيها الجوانب الاجتماعية مثل النقل والصحة والتعليم على المستوى الجهوي؛

ففي ظل السياقات السابقة، التجأ المغرب إلى جهود تحرير التجارة والمبادلات الخارجية رغم مكامن الضعف التي كانت تتجلى في نقل الاقتصاد المغربي من اقتصاد الكفاية المحلية إلى اقتصاد الطلب الخارجي في مناخ اتسم في تلك المرحلة بسيادة التكتلات الاقتصادية الجهوية واحتدام المنافسة[2]؛

لكن سرعان ما باءت تلك الجهود بالفشل والاصطدام مع مجموعة من الأحداث الإقليمية والعالمية[*]، وكان لزاما على الاقتصاد المغربي التأقلم مع كل تلك التحولات غير المستحبة، ومواصلته لجهود الإصلاح الاقتصادي منفردا.

أما عن **حال المغرب بعد تطبيقه للإصلاحات**، فقد انتقل النمو المحقق من **01%** إلى **6.2%** خلال سنة **1999** إلى غاية سنة **2008**، وقد عاد المغرب إلى صيغة العمل بالتخطيط (الخطة الخماسية) لتحسين الاقتصاد وانعاش النمو.

ولتكريس مسار التنمية المستدامة وجملة الاصلاحات الاقتصادية التي طبقها المغرب خلال العقد الأخير من القرن المنصرم –والتي تم الحديث عنها في هذا العنصر–، تميز **مشروع مخطط التنمية (2000– 2004)** الذي هدف إلى تعديل مسار التطور وآليات التنمية الاقتصادية–الاجتماعية ووضع

---

(1) المرجع نفسه. ص.13.

(2) محمد الشرقي، "من برنامج التقويم الهيكلي إلى معالجة بطالة الشباب، مواجهة تحديات العولمة...اقتصاديا"، جريدة الحياة الإلكترونية. من الموقع الإلكتروني: *http://www.alhayat.com/article/1010729*، تم تصفح الموقع: 08-10-2016، على الساعة: 22:00.

(*) تزامن مع هذه المرحلة العديد من الأحداث الإقليمية والعالمية، أهمها: إنشاء اتحاد المغرب العربي 1989، غزو العراق للكويت 1990، انفجار الأزمة والاحداث الدامية في الجزائر بعد انتخابات 1992، وأخيرا حصار الولايات المتحدة الأمريكية على ليبيا ف قضية لوكاربي سنة 1989.

المغرب على السكة الصحيحة للتنمية، التي يستطيع من خلالها استغلال كل مكوناته وطاقته المادية والبشرية استغلالا عقلانيا، وتتلخص أهم البرامج المقترحة في هذا الإطار فيما يلي[1]:

1. تحسين أجواء الاستثمار؛
2. تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والإداري مع مقتضيات التطور وتعزيز اللامركزية؛
3. تثمين الموارد البشرية وتأهيل الإنسان المغربي؛
4. تسريع أنساق النمو الاقتصادي بهدف إنعاش التشغيل وتجويد وتحسين مستوى المعيشة؛
5. تأهيل نسيج الإنتاج ورفع مستوى التنافسية لتيسير إدماج البلاد في المبادلات والمعاملات الخارجية؛
6. تنمية العالم القروي وإخراجه من العزلة والتهميش؛
7. وأخيرا دعم التنمية الجهوية وتقليص الفوارق الاجتماعية والفئوية والجغرافية والمجالية وعلى نطاق التعليم والتربية والتكوين وفيما يخص الجهات والأقاليم.

من خلال ذلك، وضعت **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**[*] كأفق استراتيجي لها العمل على ثلاث واجهات أساسية وهي[2]:

محاربة الفقر والأمية خاصة في الوسط القروي؛ ومحاربة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي في المجال الحضري؛ ومحاربة الهشاشة والتهميش.

إلى جانب هذه الإستراتيجية والمتمثلة في البرنامج العمودي للمبادرة، أوجدت هذه الأخيرة برنامجا أفقيا، يروم بالأساس إيجاد صيغة للتدخل المتعدد الأوجه، ليس فقط بالنسبة للبرامج الثلاثة السابقة، بل اعتماد المقاربة الوطنية الشاملة، إذ أنه سيهم مجموع التراب الوطني، وسيشكل قناة الربط والتوجه والتأطير والمواكبة للبرنامج العمودي.

---

(1) دمدوم زكرياء، "الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو – قراءة في مخططات التنمية المغربية 2000 - 2012"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. ع.09، م.03، جامعة الوادي، 2014، ص.42.

(*) **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**: هي مشروع تنموي انطلق رسمياً بعد الخطاب الملكي في 18 ماي 2005، ويستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الفقيرة.. وجعل المواطن المغربي أساس الرهان التنموي، وذلك عبر تبني منهج تنظيمي خاص قوامه الاندماج والمشاركة...
للمزيد من المعلومات حول: **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب**، قم بزيارة الموقع الإلكتروني الرسمي: *http://www.indh.ma/ar/*.

(2) المرجع نفسه. ص.44.

مما سبق وجب الإشارة إلى أن هذه الرؤية للتنمية قد جعلت مختلف الفاعلين في صلب المخططات التنموية للدولة، أين تبنى المغرب سياسة جديدة مبنية على التعاقد والشراكة بين القطاع العام والخاص وذلك أثناء وضع الاستراتيجيات القطاعية، مما نجم عن ذلك ما يلي[1]:

1. تحويل نظرة الفاعلين العموميين لدور الدولة (من دولة متدخلة إلى دولة ضابطة)؛
2. مراقبة الدولة لسير المشاريع؛ وتوفير الدولة للتمويل اللازم؛ إلى جانب عمل الدولة على احتواء المشاريع الاجتماعية غير المقبل عليها من طرف الخواص لضعف الفائدة.

وذلك ما جعل من المبادرة الوطنية تشكل أهم تجسيد لمقاربة جديدة مفادها التشخيص القبلي للوضعية الاجتماعية، إلى جانب إشراك مؤسسات المجتمع المدني في وضع المخططات والاستراتيجيات الكفيلة والناجعة[2].

يشير تشخيص خمسة عشر عاما من حكم الملك "محمد السادس"، إلى ارتفاع نسبي لمعدل النمو الاقتصادي، حيث كان محصورا في 03% **سنة 1999**، بينما وصل إلى ما يجاوز 04% **سنة 2014**، ولم يتجاوز هذا السقف إلا في مواسم فلاحية استثنائية، مرفقة بزيادة في التفاوت الاقتصادي بين الطبقات الاجتماعية، كما انخفض معدل التضخم من 03% **سنة 1999** إلى 02% **في 2014**، وتضاعف الناتج الداخلي الخام ثلاث مرات خلال العقد الأخير، لكن دون أي تغيير نوعي على بنيته، فما زال القطاع الفلاحي المشارك الأبرز في إنتاجية الدولة، والمشغل الأول بنسبة 40% من المغاربة مع استثثار للقطاع غير المنظم بالميدان الاقتصادي بما يقارب 50%؛ لكن يبقى النمو الاقتصادي المغربي عاجزا عن احتواء التحولات الاجتماعية، فما زال 15% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وبلغت درجة الحرمان 45% مع استحواذ 05% من السكان على 40% من الناتج الداخلي الخام، واستحواذ ثلاث جهات فقط من بين 16 جهة على ثلثي الثروات الاجمالية المنتجة[3].

وفي هذا السياق وعلى حسب التقرير الذي أورده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2014 الذي رفعه للملك "محمد السادس"، فعلى المستوى الوطني تميزت سنة 2014 بتراجع مهم في

---

[1] مريم الخياري، "النموذج التنموي المغربي خلال نصف قرن بين الطموح الداخلي والإكراهات الخارجية"، موقع العلوم القانونية -المغرب-. من الموقع الإلكتروني: *https://www.marocdroit.com_a5439.html*، تم تصفح الموقع: 09-10-2016، على الساعة: 15:00.

[2] المرجع نفسه.

[3] يونس بلفلاح، "المغرب: الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاما"، تقارير. قطر- الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 08 ديسمبر 2014، ص.03.

معدل النمو الاقتصادي، بسبب الجفاف وتداعيات الوضع الاقتصادي في البلدان الشريكة في أوروبا، ويعكس هذا التطور الظرفي استمرار التحديات الخاصة بالهشاشة الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة محدودة تنافسية الصادرات، مما يؤدي إلى ضعف على مستوى خلق فرص الشغل، وإلى اختلال الحسابات الخارجية، وينبغي أن تحفز هذه التطورات السلبية السلطات العمومية لتسريع وتيرة الاصلاحات الهيكلية الضرورية لسد هذا النقص، ولا سيما الاصلاحات التي تسير في اتجاه تنويع عميق لأسس الإنتاج نحو قطاعات إنتاجية ذات قيمة مضافة قوية وغنية على مستوى مناصب الشغل ذات الجودة، وذات قدرة إدماجية كبيرة في مسالك الإنتاج والتحويل والوساطة الملائمة[1].

[1] نزار بركة، "التطور الاقتصادي"، التقرير السنوي 2014. المملكة المغربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014، ص.29.

الفصل الثاني

أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر والمغرب.

جاء هذا الفصل لدراسة أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر والمغرب، بحيث سيتم التركيز على تحديد الأثر الناجم عن التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي في كل من الجزائر والمغرب.

وسيتم ذلك إبرازه وتناوله بالدراسة وفقا للمباحث الآتية:

المبحث الأول: أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر؛

المبحث الثاني: أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالمغرب؛

المبحث الثالث: حدود أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب.

المبحث الأول: أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر:

تظافرت جملة العوامل والأسباب من داخلية إلى خارجية في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر، حيث كان لها الأثر في النظام السياسي الجزائري إلى ضرورة تحرك عاجل في اتجاه يضمن استمرارية من جهة والحد أو التقليل من خسائره من جهة ثانية، فما هي عوامل الانتقال الديمقراطي في الجزائر؟ وما هي مظاهره؟ وما الأثر الذي نجم عن التحولات الاقتصادية؟

وبالتالي وانطلاقا من التساؤل المطروح أعلاه، سيجيب هذا المبحث عليه من خلال التركيز على العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في عملية الانتقال الديمقراطي، إلى جانب التطرق إلى أهم المظاهر والنتائج التي كانت عبارة عن محصّلة لهذه العملية، بالتركيز أيضا على بنية الاقتصاد الجزائري وربطها بعملية الانتقال نحو الديمقراطية، وذلك مدروسا في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: معالم الانتقال الديمقراطي بالجزائر 1990-2014:

لم تكن عملية الانتقال الديمقراطي التي شرعت بها الجزائر منذ إقرار دستور فبراير 1989، عملية سهلة أو يسيرة وإنما تخلل انتقال الجزائر من نظام حكم شمولي يرتكز على نظام الحزب الواحد، إلى نظام متعدد الأحزاب يتجه نحو السعي إلى الانتقال نحو الديمقراطية؛ وتقف وراء هذا الانتقال الكثير من الأسباب والعوامل:

أولا: العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر:

تتلخّص العوامل بصفة عامة في عوامل داخلية وأخرى خارجية، متمثلة فيما يلي:

1. **العوامل الداخلية:** يمكن حصر هذه العوامل في المجالات التالية:

أ. **الأسباب السياسية (الأزمة السياسية):** منذ أواخر الثمانينات عصف بالجزائر أزمة معقدة وخانقة تضرب بجذورها إلى نسف المجتمع والدولة معا، وتعتبر أزمات النظام السياسي الجزائري عديدة ومعقدة، ولفهمها لابد من معرفة مفهوم الأزمة وسماتها ومفهوم الأزمة السياسية؛ **فالأزمة** هي "حدث أو موقف مفاجئ غير متوقع يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات على البقاء. ويعرفها "ستيف ألبرت" *Steve Albert* هي تلك الحدث السلبي الذي لا يمكن تجنبه أينما كانت درجة استعداد المنظمة"[1].

[1] محمود جاد الله، إدارة الأزمات. عمان: دار أسامة، 2008، ص-ص.8-9.

كما أن دراسة الأزمة السياسية مسألة متعددة تتطلب تعريفها، إذ هي ذلك الوضع الذي يشكل خطرا عل الدولة وعلى النظام السياسي، وهذا يعني أن الأزمة السياسية تعبر عن اختلال بين التوازنات اجتماعية واقتصادية والسياسية والثقافية، وبالضرورة تؤدي إلى أوضاع غير عادية وتسود اضطرابات وتذمرات ضد أوضاع سائدة ورفض النظام القائم ومطالبة بتغييرات جذرية[1].

من ذلك، كان لأزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية في الجزائر، متمثلة في فشل الحزب الواحد في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي والإداري، وعدم قدرته على تخطي الصراعات السياسية التي عرقلت أدائه السياسي إضافة إلى غموض مشروعه السياسي والتنموي[2]؛ وقوة مؤسسة الرئاسة بالتحالف مع الجيش هو ما أدى إلى تقليص من مشاركة الجهات الأخرى في العملية السياسية، إلى جانب غياب المشروع الاجتماعي في مرحلة الثمانينات أثر سلبا على فعالية الدولة مما سمح لنمو حركات معارضة في المجتمع تشكك في شرعية النظام السياسي[3].

بالإضافة إلى ذلك مجموعة الأزمات المحورية التي عانت منها الجزائر، ك:

– **أزمة الهوية:** يرجع جذور أزمة الهوية في الجزائر إلى مرحلة الاحتلال الفرنسي الذي ساهم في سحق بعض جذور الهوية، من خلال أزمة اللغة العربية في الساحة الثقافية أو اللغوية، إذ أن الاحتلال اللغوي وسيادة الثقافة الفرنسية في التعاملات اليومية لعقود عديدة وفي الإدارة وفي العمل والكتابة والحديث أدى إلى تفجير إشكالية الهوية الوطنية الجزائرية، وجاءت سنوات الاستقلال لتكرس أزمة الهوية في الجزائر[4].

– **أزمة الشرعية:** لا يمكن أن يكون هناك تحول نحو الديمقراطية ما لم يكن ناتجا بشكل مباشر أو غير مباشر عن انقسامات مهمّة داخل النظام التسلطي، وبالتحديد من خلال الانقسام والصراع داخل بنية النظام، بين المتشددين والانفتاحيين، بين صقور النظام المحافظة على الأوضاع

(1) إدوارد بورورديكيس، إدارة المخاطر والأزمات والأمن. تر. أحمد المغربي، القاهرة: دار الفجر للتوزيع، 2008، ص.55.
(2) حفيظة يونسي، "الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2000-2001، ص.09.
(3) خولة كلفاني، مرجع سبق ذكره. ص.178.
(4) نبيل عبد الفتاح، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات"، مجلة السياسة الدولية. ع.64، أفريل 1992، ص.189.

كما هي، والداعين إلى التغيير المبشرين بمرحلة جديدة، ويمكن إرجاع أسباب هذا الانقسام إلى "تناقص شرعية النظام"[1].

– **أزمة التكامل**: تشير أغلب الدراسات الخاصة بالمجتمع والدولة في الجزائر إلى أهمية الطابع الانقسامي للمجتمع المتميز بسيطرة بنى تقليدية تعتمد على علاقات القرابة والجهوية حيث يعاني النظام الجزائري من انقسامات لغوية ودينية، وانقسامات طبقية خاصة بعناصر التكوين الاجتماعي، وانقسامات جغرافية خاصة بالمتباينات الجيلية والعمرية، ولقد جسدت أزمة التكامل تعدد الولاءات والانقسامات التي تشكل تهديدا للكيان الاجتماعي والسياسي ذاته، حيث غالبا يتضمن التكامل الوطني عناصر أشكال عدم التكامل الأخرى مثل عدم التكامل القيمي والسلوكي[2].

– **أزمة المشاركة السياسية**: تعبر المشاركة السياسية عن إرادة حرة للمواطنين، يمارسون عن طريقها أدوارا وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، تدفعهم روح المواطنة ووعي سياسي مؤطر، نمى من قبل وسائل الإعلام والمدارس والجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية، للمساهمة في تنمية الوطن، عن طريق طرح أفكار وآراء من شأنها المساهمة في إيجاد حلول للقضايا المطروحة، ومن هنا تتجلى أهمية المشاركة السياسية[3].

فتمثلت أزمة المشاركة السياسية في الجزائر من خلال عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، فقد رافق حكم الحزب الواحد إقصاء للحريات الفردية والجماعية، وبرزت رغبة النخب الحاكمة في عدم إشراك القوى الأخرى، ذات التوجه السياسي وممارسة النزعة الإقصائية ضدها واحتكارها الكامل للتمثيل في إطار سياسة تعبوية تفتقر إلى المشاركة، ولذلك فقد اقتصرت رؤية حزب جبهة التحرير بالنسبة إلى المشاركة بمعنى التعبئة السياسية، التي تأخذ شكل التأييد والحشد والمساندة لبعض القرارات دون الإسهام الحقيقي في صنعها نتيجة لضعف

(1) عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص.41.
(2) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص.223.
(3) لعجال أعجال محمد لمين، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية. ع.12، نوفمبر 2007، ص.244.

الحزب، وعدم قدرته على تمكين مختلف القوى من التعبير عن مصالحها ومطالبها، وبالتالي افتقاد وجود قنوات شرعية أخرى[1].

إلا أن الجزائر وقبل التحول إلى التعددية الحزبية في 1989 لم تكن تمتلك أية تقاليد أو ميراثا يفصح عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم السائد هو التعبئة وليس المشاركة، مع أن الساحة السياسية كانت مغلقة تماما أمام الجبهة التي تسيطر عليها العناصر العسكرية المتعددة والتكنوقراط[2].

فأزمة الدولة الوطنية وأزمة السياسة والأحزاب السياسية والتنظيمات الوطنية أزمة ثقة أساسا... من حيث غياب الديمقراطية وفتح أبواب المشاركة الواسعة[3].

ب. الأسباب الاقتصادية (الأزمة الاقتصادية) والاجتماعية: فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني بحيث أصبحت الدولة عاجزة عن التسيير البيروقراطي للأنشطة الاقتصادية[4]، إلى جانب مرور الجزائر بأزمة اقتصادية خانقة في الثمانينات بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على البترول والغاز حيث كان يشكل 97% من الصادرات وبعد انهيار أسعار النفط أخذ الاقتصاد الجزائري يتدهور كليا، إذ كان سعر البرميل في أكتوبر 1981 حوالي 43 دولار أمريكي وانخفض في مارس 1983 إلى 29 دولار ثم إلى 12 دولار في فيفري 1986، بالإضافة إلى ارتفاع استيراد المواد الاستهلاكية وبالمقابل انخفاض محسوس في الاستثمارات الإنتاجية، وما زاد هذه الأزمة تعقيدا عدم وجود سياسة تنموية استثمارية واضحة المعالم إضافة إلى سوء التسيير فاعتقد القائمون على حل الأزمة أنها أزمة عابرة ولن تطول، فحاولوا معالجتها عن طريق الحد من الاستيراد واللجوء إلى القروض، هذا الحل زاد الطين بلّة حيث توقف النمو الاقتصادي وزادت المديونية الخارجية، لتنتقل من 16 مليار دولار لسنة 1984 إلى 26 مليار دولار سنة 1989 [5].

---

(1) صخر المحمد، "أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية، الجزائر نموذجا"، حلقة بحث غير منشورة. تحت إشراف الأستاذ: كريم أبو حلاوة، جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، 2011، ص.16.

(2) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر. بيروت: مركز الدراسات العربية،2001، ص.159.

(3) قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة، بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج"، مجلة الباحث. ع.02، 2003، ص.87.

(4) عمر مرزوقي، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005، ص.79.

(5) عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية، أحداث ومواقف. الجزائر: دار الهدى، 2001، ص.14.

بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية وتقهقرها للمواطنين والندرة في المواد الاستهلاكية وزيادة على ذلك ارتفاع في النمو الديمغرافي[1].

كما أن القطاع الفلاحي تدهور وضعف إنتاجه، فيعود هذا إلى اعتماد الجزائر على عائدات المحروقات الموجهة أساسا إلى الصناعة، وبالتالي سوء التخطيط وعدم وجود سياسة منطقية تأخذ بعين الاعتبار أهمية الفلاحة ودورها الهام في التنمية، كانتشار البناءات في الأراضي الزراعية إضافة إلى اتباع طرق تقليدية لاستغلال الأراضي الفلاحية وعمليات الإنتاج، ورغم محاولة تدارك الموقف من طرف المسؤولين إلا أن مبادرتهم باءت بالفشل، إلا أن عملية توزيع 800 ألف هكتار من تعاونيات الثورة الزراعية ومزارع الدولة على مستفيدين منها بإصدار قانون المستثمرات الفلاحية الخاصة لم تحقق ما كان منتظرا منها[2].

بموازاة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر شهدت نموا ديمغرافيا عاليا، رافقته زيادة في المطالب الاجتماعية: الأجور، الغذاء، العلاج، التعليم، توفير مناصب عمل، التأمين ...الخ، أمام عجز الاقتصاد على استيعاب كل هذه المطالب ظهرت مشاكل في غاية من التعقيد كارتفاع نسبة التسرب المدرسي، الأمية، تردي الظروف الصحية، البطالة التي مسّت كل الفئات وخاصة الشباب التي 75% من السكان ونسبة البطالة بينهم 25%[3].

فكانت البطالة سنة 1984 تقدر بـ 15% ارتفعت سنة 1991 إلى نسبة 20.2% ويفسر هذا الارتفاع بانخفاض النشاط التنموي، لأن التشغيل معناه الاستثمار الذي يؤمن مناصب عمل إلا أنه سجل تراجعا كبيرا من 77 مليار دينار جزائري سنة 1985 إلى 69.4 مليار دينار جزائري سنة 1988، وقد حاولت الدولة إنعاش الشغل من خلال خلق حوالي 83000 منصب عمل جديد ابتداء من سنة 1990 ثم رفع إلى 92000 منصب عمل سنة 1991 لكن هذا الرقم بقي بعيدا جدا عن حجم طلب العمل السنوي الذي يقدر نحو 250000 منصب عمل جديد[4].

---

(1) محمد ضيف، مرجع سبق ذكره. ص.135.
(2) سعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري. ط.2، الجزائر: دار هومة، 1993، ص.179.
(3) عفاف حبّة، "التعددية الحزبية والنظام الحزبي"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2004-2005، ص.70.
(4) محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. الجزائر: منشورات دحلب، 1993، ص-ص.33-34.

2. العوامل الخارجية:

يشهد العالم متغيرات حادة ومتسارعة، ويترتب على تلك المتغيرات آثار وانعكاسات تؤثر بشكل كبير في طبيعة العلاقات الدولية والاقليمية ويمتد تأثيرها إلى البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في داخل الدول نفسها حتى تستطيع التوافق مع طبيعة النظام العالمي الجديد ومحدداته من ناحية وحتى تتجاوب مع متطلبات التطور الذي أصبح حتمية تاريخية من خلال تحديد أنسب الآليات والوسائل والأطر التي تناسب كل مجتمع من مجتمعات العالم العربي وتتمشى مع مجموعة القيم الثقافية والسلوكية التي تحكم حركته وتطوره[1] .

فمن ذلك، يعتقد "ص. هنتجنتون" في أهمية عاملين، مصدرهما البيئة الدولية، لتعزيز التحول الديمقراطي في "الموجة الثالثة"[*]:

أولهما، يتعلق بالسياسة الأمريكية في تعزيز التحول، من خلال العمل الدبلوماسي، أو تقديم المساعدات الاقتصادية، أو الضغوط والقيود في التجارة والمعونات، أو تصريحات الرؤساء وكبار المسؤولين الأمريكيين[2].

ثانيهما، يرجع إلى المحاكاة أو العدوى، أو ما يسميه "أثر كرات الثلج" فالتحول الديمقراطي عندما ينجح في دولة، يشجع ويعزز احتمالات النجاح في دولة أخرى لها ظروف مماثلة أو قريبة من إقليم الدولة أو نسقها القيمي، ويضيف إلى هذين العاملين عامل آخر يرجعه إلى سياسات دول أوروبا المؤيدة للتحول الديمقراطي، مما يعزز إمكانية التحول، ويتيح الفرصة للتخلي عن الشمولية، وظهور الإصلاحيين، والمطالبين بالمزيد من الديمقراطية، ومواجهة احتمالات الإخفاق[3].

فبعد انهيار المعسكر الشرقي انقلبت الموازين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت لفرض هيمنتها وسيطرتها على العالم، فالجزائر من الدول التي حاولت مواكبة هذا التغيير والتكيّف مع الرؤى

---

(1) عادل سليمان، "تأثيرات العامل الخارجي على التحول الديمقراطي في الدول العربية في ظل المتغيرات العالمية"، في: المشروع البحثي المشترك حول مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية. تح. أحمد فخر، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، يوليو 2005، ص.09.

(*) للمزيد في ذلك راجع:

- صمويل هنتجنتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. تر. سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993.
- *Samuel HINTINGTON, The Third Wave Democratization In The Late Twentieth Centry. U.S.A: University Of Oklahoma Press, 1993.*

(2) عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الحراك السياسي وإدارة الصراع. ج.2، ط.2، القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص.93.

(3) المكان نفسه.

الأمريكية وشعاراتها حول الديمقراطية، حرية الرأي والتعبير، المشاركة السياسية ...الخ من جهة أخرى تأثرت الجزائر بالعديد من تجارب الدول الإسلامية خاصة إيران التي جاولت مد جسور العلاقات مع التيارات والتنظيمات الإسلامية للتأثير، وقد ثبت تورطها في التجاوزات التي شهدتها في 1991 بالجزائر مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها[1].

ثانيا: مظاهر ومعيقات الانتقال الديمقراطي بالجزائر:

من خلال هذا العنصر سيتم التعرض لكل من مظاهر وعوائق الانتقال الديمقراطي في الجزائر، وذلك فيما يأتي:

1. مظاهر الانتقال الديمقراطي بالجزائر:

يهدف هذا العنصر إلى تحليل مظاهر الانتقال نحو التعددية السياسية، ورصد مخرجات النظام السياسي الجزائري في ضوء ما استجد من متغيرات داخلية ودولية ضاغطة لإحداث التغير في طبيعة النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية، عن طريق تبني مجموعة من الإصلاحات التي مسّت شتى المجالات السياسية والادارية والاقتصادية، فإقرار التعددية كميزة وصيغة جديدة للنظام السياسي الجزائري يصاحبه بالضرورة التغيير في البنى والهياكل والسلوكيات التي كان يرتكز عليها النظام السياسي السابق[2].

فبصدور دستور 22 نوفمبر 1976 أصبح عدم الاستقرار السياسي غير الرسمي دستوريا، وجاءت خلافة "الشاذلي بن جديد" للحكم بفريق جديد دون زعزعة هياكل الدولة وقد قضى الرئيس عهدته لترسيخ سلطة الحكم، واستطاع تحقيق هذا الهدف مع المحافظة على الهيكل الدستوري والمؤسساتي، وشمل التغيير الأفراد فقط[3].

فقام الرئيس "الشاذلي بن جديد" باللبرلة الاقتصادية التي كانت في قلب الإصلاحات التي بادر بها، فقام بين عامي 1980 و1991 بمراجعة كل الأعمدة السياسية–الاقتصادية التي قام عليها النظام الجزائري وسياساته البيروقراطية–السلطوية، وقلّص اقتصاده المنفتح من حدة سيطرة "البومدينية"، وجزئيا التأميم، والإيديولوجيا، والمركزية، وحد كسيرورة من هيمنة النخب الجزائرية الحاكمة، وبدأ اقتصاد "الشاذلي" المفتوح بتشجيع الخصخصة، والاستثمار الخاص في الصناعة، واستقلالية الإدارة الاقتصادية،

---

(1) منعم العمار، الجزائر والتعددية المكلفة، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص.56.

(2) ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص.84.

(3) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص.80.

انتهاء بخطوات أخذت بنصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الداعية إلى خفض الاحتياط الاستراتيجي، ورفع القيود عن السعار، وزيادة الضرائب[1].

وبذور تلك التعديلات والإصلاحات تعود في الحقيقة إلى تعديل ميثاق 1976 سنة 1986، وإن بدأ التعديل اقتصاديا وإيديولوجيا؛ ومنذ الثمانينيات اتجهت الجزائر نحو عملية التحول الديمقراطي، وذلك بعد الصدمات الدامية التي بدأت بوادرها يوم 04 أكتوبر ليلا بالجزائر العاصمة وانتشرت في صباح 05 أكتوبر لتعم مدنا من الوطن، فأعلنت حالة الحصار بتاريخ 06 أكتوبر 1988، وفي اليوم العاشر من شهر أكتوبر ألقى رئيس الجمهورية خطابا تعهد فيه بإدخال إصلاحات سياسية كبيرة قام بعرضها للاستفتاء الشعبي في 03 نوفمبر 1988 كتعديل جزئي لدستور 1976 بمقتضاه تم إنشاء منصب رئيس الحكومة يتحمل المسؤولية أمام المجلس الشعبي الوطني[2].

فكانت حالة البلاد عقب أحداث 05 أكتوبر 1988 تتميز باضطراب اجتماعي، وتذبذب سياسي، وانحدار اقتصادي خطير، وركود ثقافي، واهتزاز رهيب لثقة الشعب في السلطات العامة[3].

وتوضيحا لما سبق، فكل من ناتج المبيعات الهيدروكربونية التي تشكل 95 بالمائة من إجمالي صادرات الجزائر (45 مليار دولار عام 1984 مقابل 28 مليار دولار عام 1986)، وتضخم الدين الخارجي (23 مليار دولار عام 1988)، ونسبة البطالة العالية (التي تضاعفت بين عام 1984[11 بالمائة] وعام 1988[22.5 بالمائة]) كانت كلها مؤشرات للقلق الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي اللذين سادا الفترة تلك وتعاظما بالتدرج ليصلا الذروة في اضطرابات أكتوبر 1988، ولم تتطور إصلاحات "الشاذلي" السياسية باتجاه وضوح المقاصد والاتجاه إلا بع انتفاضات الخبز الدموية، وقد بلغت في الواقع حد إطلاق "جمهورية ثانية"، بل حدّ إطلاق ثورة ثانية في التطور السياسي لجزائر ما بعد الاستقلال[4].

وعندما تولى المجلس الأعلى للدولة مقاليد السلطة في الجزائر شرع في العمل بالتأكيد على حقيقتين هما:

- حاجة النظام السياسي الجزائري إلى الإصلاحات الضرورية للسير بالمؤسسات والنظام الدستوري؛

---

(1) العربي صديقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية انتخابات بدون ديمقراطية. تر. محمد شيّا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص-ص.188-189.

(2) عبد الجليل مفتاح، "الاصلاحات الدستورية والقانونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص.69.

(3) عبد الوهاب دربال، الديمقراطية بين الادعاء والممارسة، الجزائر: دار قرطبة، 2007، ص.17.

(4) العربي صدّيقي، مرجع سبق ذكره. ص.189.

- استحالة مواصلة المسار الانتخابي حتى تتوفر الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات[1].

2. معيقات الانتقال نحو الديمقراطية بالجزائر:

يمكن إجمال أهم معضلات الديمقراطية في العالم الثالث عامة والجزائر خاصة، فيما يلي[2]:

- التخلف في كل المستويات، وخاصة الجانب الاجتماعي منه، فالطبقات الاجتماعية تقل مشاركتها السياسية وتماسكها، هذا بدوره يؤدي إلى عدم الاستقرار في المجتمع، والذي يعد شرطا ضروري لازدهار الديمقراطية والتحول الديمقراطي؛
- الأمية والفقر يعملان ضد انتشار الوعي وإضعاف قوة الرغبة في المشاركة، وهما أمران ضروريات للممارسة الديمقراطية وتعزيز الانتقال نحوها،
- فرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية في دول العالم الثالث بشكل أحادي، وعادة من جانب القوى الاستعمارية، ثم الدول التي خاضت نضالا مريرا من أجل التحرر والاستقلال أجبرت على الاحتفاظ بمؤسسات وأشكال الدولة، فهي لا تعبر عن خصوصياتها وتكوينها؛
- نتيجة تدخل الأطراف الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، فهي تحرم بذلك المجتمعات من التوصل إلى شرط ضروري لقيام الديمقراطية وتعزيز الانتقال الديمقراطي.

تأسيسا على ذلك، فكثيرة هي المعوقات التي اعترضت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر، وأثرت سلبيا على العملية برمتها بدءا من إقرار التحول الديمقراطي وصولا إلى الوقت الحاضر، وبالشكل الذي جعل إمكانات ترسيخ أسس الديمقراطية يحتاج إلى مزيد من الوقت؛ فهناك الكثير من المعوقات التي تحول دون إجراء عملية التحول الديمقراطي بيسر وسهولة.

بحيث يواجه الانتقال الديمقراطي في الجزائر صعوبات وعوائق جمّة حالت دون تحقيق مسارات الانتقال ولعل من أهم النتائج، ما يلي[3]:

- أن السلطة الواسعة التي تتمتع بها السلطة التنفيذية مقابل السلطة التشريعية حال دون تحقيق الانتقال الديمقراطي المنشود؛

---

(1) سليمان العياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص.55.
(2) عبد القادر رزيق المخادمي، أخر الدواء.. الديمقراطية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص-ص.130-131.
(3) بوطيّب بن ناصر، "رهانات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلة الفقه والقانون. ع.03، جانفي 2013، ص.12.

- أزمة الحراك الداخلي الذي تعانيه الأحزاب السياسية في الجزائر أدى إلى ممارسات لا ديمقراطية دخل الأحزاب مما انعكس سلبا على أداء هذه الأخيرة في تحقيق الانتقال الديمقراطي؛
- ضعف وتبعية حركات المجتمع المدني إما إلى السلطة أو إلى الأحزاب السياسية مما أفقدها مكانتها ودورها في تحقيق الانتقال الديمقراطي؛
- الضعف الكبير في مجال الاعلام بالمقارنة مع وسائل الإعلام العربية مما أدى إلى تراجع دور هذه الأخيرة في بناء ديمقراطي في البلاد نتيجة التشريعات التي حالت دون فاعلية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.

فنتيجة لتلك المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأزمة المتعددة التي يواجهها المجتمع والنظام السياسي، طرحت أفكار من قبل النخبة السياسية لإحداث إصلاحات سياسية وإدارية على هياكل الحكومة والحزب، لكنها تميّزت بالارتجال والصراعات الشخصية إلى درجة أنها كانت متناقضة ومطامح الشعب، بحيث لم تكن معبّرة عن البيئة المأزومة[1]، ويرجع الدكتور "عمار بوحوش" أسباب تعثر الإصلاحات السياسية والإدارية إلى ما يلي[2]:

- إن مبادرة الإصلاح والتغير في أنظمة الحكم كانت تأتي من مستويات قيادية عليا داخل جهاز الدولة وبالتالي النتيجة هي تكريس المركزية؛
- إلى جانب، تداخل السلطات والمسؤوليات الحكومية والحزبية إلى درجة أن الأجهزة الحكومية أصبحت محصنة ضد الرقابة والمحاسبة من طرف المجالس الشعبية المنتخبة أو الاستشارية، ونتيجة لهذه الحصانة ضد الرقابة استفحل الفساد؛
- كما أن مشكل الاصلاحات السياسية هو أن أي تغيير في مؤسسات الدولة قد يترتب عنه تقليص دور الفئات المتميزة حيث تفقد الجماعات القوية في غياب المؤسسات السياسية والتشريعية، نفوذها وتصير معرّضة للنقد والمحاسبة المتبعة القانونية، لهذا نجد أن الأجهزة البيروقراطية في الدولة تتحول إلى قوة معرقلة لأي إصلاح سياسي يحرمها من الحصول على المكتسبات والثروات والامتيازات[3]؛

---

(1) ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص-ص.84-85.
(2) عمار بوحوش، "الإصلاحات السياسي في الجزائر: واقع وآفاق"، محاضرة ألقيت في ندوة: الإصلاحات السياسية في الجزائر، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 1990، ص-ص.2-3.
(3) المكان نفسه.

- فإن عدم التجانس في الأفكار والميول والانتماء إلى تيارات سياسية متناقضة قد حالت دون الاتفاق على برامج عمل موحدة، ونتيجة لهذه الصراعات العقائدية والعرقية والإيديولوجية والتضارب في المصالح؛ فالقيادة السياسية نفسها غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات التي تصورتها؛ ولهذا فإن نجاح الإصلاحات يتوقف باستمرار على قدرة القيادة على حل التناقضات وتفكيك التحالفات المقاومة للإصلاحات؛
- وإن الإصلاحات السياسية قد تمركزت حول تغيير هياكل المؤسسات الحكومية والتحكم في وسائل الإعلام وتقليص دور الجيش، في حين كان من المفروض أن يكون محور الإصلاحات السياسية في البلاد هو تقوية السلطة التشريعية، لكي يمارس الرقابة والتقييم والمتابعة والمحاسبة؛
- بالإضافة إلى أن معظم الإصلاحات مستوحاة ونابعة من قيم جهة واحدة هي صاحبة القرار السياسي، ولهذا فإن بقاء الإصلاحات ودوامها مرتبط ببقاء صاحب القرار السياسي في الحكم، وهذا معناه مشاركة رجال الاختصاص والجماعات وجميع الفئات الأخرى؛
- وأخيرا، غياب الحوار وقنوات الاتصال وصعوبة الاتصال وصعوبة إجراء الحوار بين القيادة والقاعدة في طرح المشكلات، أدى إلى توسيع الهوة بين عملية اتخاذ القرار ومتطلبات الواقع الجماهيري.

المطلب الثاني: بنية الاقتصاد الجزائري وعملية الانتقال الديمقراطي:

إن العديد من الخبراء والباحثين أكدوا على أن تحقيق معدلات معقولة من التنمية الاقتصادية يسهل من عملية الانتقال الديمقراطي، فللتنمية الاقتصادية دور كبير في ترسيخ الديمقراطية كون الحكم الديمقراطي يحتاج إلى وضعية اقتصادية واجتماعية مواتية تساعد في تعزيزه، تتمثل أهم عناصرها في وجود قدر يعتد به من الرخاء الاقتصادي وعدالة التوزيع ومرونة البناء الطبقي، مع وجود طبقة وسطى كبيرة وترسخ في التعليم ونضج الوعي السياسي لدى الشعب[1].

فعشية استقلال الجزائر واجهت الدولة الجزائرية الحديثة أزمة ترتبط بالدولة الثقيلة التي خلفها الاستعمار الفرنسي، فبالإضافة إلى التركة القليلة المعروفة في الفكر السياسي الحديث والمتمثلة في ارتفاع بنسبة الأمية والفقر فقد خلفت السلطة تركة أخرى تمثلت في تدمير الاقتصاد الجزائري؛ بحيث أن الزراعة كانت تصب في خدمة الاقتصاد الأوروبي، ورحيل الاحتلال تطلّب إعادة تشكيل نمط الزراعة بشكل

[1] رزيق نفيسة،"عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة: الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008-2009. ص.126.

جذري وفق حاجات المجتمع الجزائري الحديث، في حين أن القطاع الصناعي هو الآخر لم يكن أفضل حالا، فقد واجه عدة مشكلات مثل عدم وجود احتياطات المواد الأولية وصعوبة الوصول إلى التمويل اللازم في الوقت المناسب وعدم وجود أرصدة متداولة؛ أما بالنسبة لقطاع الثروات الطبيعية، فلم يكن بوضع أفضل وخاصة أن الثروة النفطية إذ بقيت تحت الوصاية الفرنسية طبقا لمعاهدة (إيفيان) وهو ما كبّل الاقتصاد الجزائري وخلق فيما بعد تيارا مضادا لهذه المعاهدة[1].

من ذلك، تعاني بنية الاقتصاد الجزائري من نقائص واختلالات هيكلية ترتبط بعدم تنويع الصادرات والإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية، وغياب نسبة صرف حقيقية وعدم قابلية تحويل الدينار ...الخ، فمن المعلوم أن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات –الاقتصاد الريعي– يجعله معرّضا لهزات عنيفة بفعل عوامل خارجية، وهذا يعني أن قطاع المحروقات في الجزائر يساهم في تحقيق نوع من التوازن في نسب الصرف الحقيقية، ولكنه أيضا يمكن أن يؤثر فيه بصورة كبيرة بفعل تقلبات الأسعار[2]، ولتوصيف بنية وطبيعة الاقتصاد الجزائري وعلاقته بعملية التحول الديمقراطي، سيتم معالجة ذلك في العناصر التالية:

أولا: دور الدولة في مجال الاقتصاد:

مع حلول تسعينيات القرن الماضي تدافعت جملة من المشكلات التي لم تجد الدولة الجزائرية لها من حل حتى أن الإجراءات التي اتخذتها لمواجهتها زادت من تعقيدها واستفحالها مما أدى إلى نزوع عدد من الباحثين إلى التأكيد على ضرورة تسليط التحليل ومحاولة العلاج على طبيعة الدولة الجزائرية ذاتها ونشأتها وأسباب الاخفاقات المتلاحقة في استثمار التجارب لاستكمال بناء الدولة لأن هذا البناء لم يتم داخل مفهوم الدولة الذي يتطور مع تطور المؤسسات كتعبير عن السيادة[3].

فمع انتخاب "الشاذلي بن جديد" للمرة الثانية رئيسا للبلاد سنة 1984 بدأ يظهر رغبة كبيرة في إعادة صياغة نظام الحكم بإحداث تغييرات في نمط تسيير الاقتصاد الجزائري، وهذا بالتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق ويبدوا أن الانخفاض المدوي لأسعار البترول سنة 1986 قد عجّل بالسير في هذا الاتجاه، ولكن بعض الشخصيات الفاعلة في الحزب والدولة ذات التوجه الاشتراكي واليساري لم يرضها هذا

---

(1) كريم فرمان، في كيفية عمل النظام السياسي – مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2009، ص-ص.196-197.

(2) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص.217.

(3) هشام صاغور، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص-ص.206-207.

الخيار، وعملت على عرقلته بكل ما أوتيت من قوة فظهر استقطاب في الساحة الجزائرية بن مؤيدي الاصلاحات من أنصار الرئيس "بن جديد" والمعارضين لها من المحافظين أنصار التوجه الاشتراكي[1].

وفيما يخص تنظيم التجارة الخارجية خاصة بعد التسعينات، فلقد شهدت السياسات المنظمة للتجارة الخارجية العديد من التغيرات في إطار سياسات وبرامج إعادة الهيكلة، ففي السابق كان نظام التجارة الخارجية يعتمد على احتكار الدولة لنشاط التصدير والاستيراد، غير أنه ومنذ عام 1988 وفي إطار التحولات الجذرية التي شهدتها الجزائر تم إلغاء احتكار الدولة للاستيراد والتصدير، وأعيد تنظيم المؤسسات العمومية في تجمعات المصالح المشتركة للقيام بعمليات الاستيراد، كما أصبح تمويل غير ضروري فيما عدا المنتجات الاستراتيجية التي لازالت تخضع لبعض المقاييس التقنية والمهنية كالأدوية مثلا[2].

ففي أعقاب انتفاضة أكتوبر 1988، باشرت السلطات الجزائرية بإجراء عدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وأهم ما ميّز الاصلاحات الاقتصادية كون المعضلة الاقتصادية الحادة التي واجهها النظام نتيجة لانهيار أسعار النفط –كما سبقت الإشارة إلى ذلك– في النصف من عقد الثمانينيات مما حدا بالبعض لتفسير الأزمة التي عاشتها الجزائر خلال عقد التسعينات بأنها تعود في الأساس إلى المشكلات الاقتصادية التي واجهها النظام وعجز عن التعامل معها[3].

ثانيا: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في الإصلاحات السياسية والاقتصادية:

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من حركات المجتمع المدني والقطاع الخاص وعلاقتهما وكذا دورهما في عمليتي الإصلاح السياسي والاقتصادي بالجزائر، وذلك على النحو التالي:

1. **المجتمع المدني:** يعد المجتمع المدني من المفاهيم التي شهدت انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة على المستويين الأكاديمي والسياسي، محليا أو دوليا؛ فبالرغم من الانتشار الواسع الذي عرفه هذا المفهوم إلا أنه لا يوجد اتفاق جامع وشامل ومانع حوله، وذلك يرجع لمجموعة من العوامل والمتغيرات، أين لعبت حركات ومنظمات المجتمع المدني من الناحية التاريخية دورا هاما في التحولات السياسية باعتبارها أحد الوسائل الرئيسية في نشر الديمقراطية وإرساء لنظام ديمقراطي فعّال عبر العالم.

---

(1) غاني بودبوز، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني"، مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004-2005، ص-ص.170-171.

(2) فوزية غربي، مرجع سبق ذكره. ص.215.

(3) أميرة محمد عبد الحليم، "الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي"، مجلة السياسة الدولية. ع.154، أكتوبر 2003، ص.193.

وموازاة مع مفهوم المجتمع المدني يعتبر مفهوم الإصلاح السياسي والاقتصادي دالا على معنى التقويم والتحسين للأوضاع الراهنة وتطويرا لها، وارتباطها بطموحات مستقبلية، فهو يقوم على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام السياسي والإداري لتحسينها وتطويرها معتمدا المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظا على الأصل ومجددا ومطوّرا له[1].

من ذلك، يرجع سر الاهتمام بالمجتمع المدني كفاعل في عمليات التحول الديمقراطي من خلال آلية الإصلاح السياسي، إلى الدور الذي تلعبه حركات ومؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية؛ وقبل ذلك ستتم الإجابة على سؤال جوهري في هذا المجال، مفاده: **لماذا أصبح المجتمع المدني ضروريا في المجتمعات بشتى مجالاتها ؟**

فالواقع أن مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته المدنية الصريحة والسياسية المستترة في الجزائر قد عرفت تشكلاتها قبل دستور 1989، لتجد بعد هذا التاريخ تعبيراتها القانونية والسياسية الشرعية بعد الإعلان عن التعددية، واعتبارا من تسعينيات القرن العشرين، وفي إطار الانفتاح السياسي والاقتصادي الذي شهدته الجزائر أصبح دور المجتمع المدني أساسيا في تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين باعتباره قطاعا ثالثا يمكن تمييزه عن الدولة[2].

فمن ذلك؛ أصبح المجتمع المدني ضرورة في هذا العصر وهذا لأسباب عديدة لعل من أهمها[3]:

- أن "حق التجمع" هو حق مشروع وأساسي من أجل النهوض بأي مجتمع؛
- أن حق أي فرد من أفراد المجتمع في الاشتراك في أي مؤسسة غير حكومية – سواء أن كانت هذه المؤسسة هي قبيلة، أو عشيرة، أو نقابة مهنية، أو أي مؤسسة أخرى طالما أنها من أجل خدمة الدولة وفي ظل الدستور هو حق طبيعي ومصان لكل مواطن؛ فالمجتمع المدني هو الأداة التي ستجير (أو تفرض) على الحكومة أن تكون فاعلة ومؤثرة، وستقوم بمحاسبة الحكومة على ما تقوم به، والمجتمع المدني يشجع التفاعلات المدنية والمشاعر السياسية ما بين أعضاء المجتمع حول الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمشاركة فيها؛

---

(1) هشام عبد الكريم، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989-1999"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006، ص-ص.2-5.

(2) برقوق عبد الرحمن وصونيا العيدي، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي بالجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 11-10 ديسمبر 2005، ص.96.

(3) أمل رحمة، الحكومة والمجتمع المدني، من الموقع الإلكتروني: *http://kenanaonline.com/users/2/topics/56736*، تم تصفح الموقع يوم: 18-03-2013.

- المجتمع المدني يساعد على تحقيق الاستقرار والتعامل مع القضايا غير العادلة في المجتمع وسوف يساعد على تقوية قضية الولاء في الدولة..؛
- أن المجتمع المدني لا يمكن تحقيقه إلا إذا أتيح للمواطن فرصة المشاركة في شئون الدولة وحق الاختيار في اتخاذ القرارات؛
- وأخيرا؛ فإنه من المتعارف، عند كل من لديه خبرة بالعملية السياسية أن دور الانتخابات حتى ولو كانت عادلة وحرة، محدود في تحقيق المشاركة الكاملة لكل أفراد الشعب. فبالرغم من أن الانتخابات الحرة ضرورة إلا أنها غير كافية في كثير من الأحيان، أي: الانتخابات تقرر في العادة من الذي سيحكم ولكنها لا يمكن إن تكون أداة الاتصال الوحيدة بين الحاكم والمحكومين؛ وهنا يأتي دور الجماعات والمؤسسات الأخرى من أجل الدفاع والتعبير عن مصالحها بكل الطرق والوسائل المشروعة والمتاحة...من هذا المنظور يمكن اعتبار المجتمع المدني بكل مؤسساته ومنظماته، أداة إضافية لتمكين شرائح الشعب من التعبير عن آرائهم والمشاركة في القرارات المتعلقة بمصالحهم[1].

واستنادا على ذلك، تقتضي فاعلية المجتمع المدني في عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية بالجزائر من خلال متغير التحول الديمقراطي توفر شروط عدة، **فالشرط الأول**، أن تؤمن النخب الحاكمة بوجه عام بأن التعددية هي فرصة اتساع الأفق أمام إمكانية انتقال السلطة سلميا، وهذا لن يكون إلا بعد التوصل إلى ميزان قوى جديد بين الدولة والمجتمع المدني، أما **الشرط الثاني** فيتعلق بأسلوب الممارسة الداخلية لهذه الحركات، فهذه الأخيرة التي تعمل على تغيير الأوضاع القائمة في المجتمع والدولة في أشد الحاجة إلى تنظيم قوي ومتماسك ومرتبط بقاعدة شعبية، مما يمكنه الوصول إلى غاياته وأهدافه، وفي الأخير يكمن **الشرط الأخير** في ارتباطه بالإطار العام للنظام السياسي، إذ أنه ليس من الممكن أن تصبح مؤسسات المجتمع المدني في قلب العملية السياسية الإصلاحية دون أن يتوفر الإطار السياسي المناسب من خلال: سيادة الدستور، حكم القانون، الانتخابات الحرة والنزيهة، ممارسة الرقابة الفعالة على السلطة ...الخ[2]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] (بتصرف) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سبق ذكره. ص-ص.248-249.

وحتى تنجح فعالية حركات المجتمع المدني في عملية الاصلاح السياسي بالجزائر، وجب علاجها وتخطّيها لمشكلتين أو أزمتين أساسيتين في نفس الوقت خاصيتين يتميز بهما المجتمع المدني عامة وفي الجزائر خاصة؛ هما:

- **أزمة استقلال المجتمع المدني ماليا عن المجتمع السياسي:** التقدم الديمقراطي على الأقل يعطي إدارة ذاتية للمجتمع المدني و لتأسيسه وبناءه على أساس لاعب سياسي بشكل مستقل وكامل[1]، مستقل في كل المجالات خاصة المجال المالي، وكامل من شتى الجوانب؛ ولكن على العكس من ذلك، فالطبقة السياسية ترفض وصول طلبات مجتمع مدني، لأنه بإمكانه أن يهدد سلطة هذه الطبقة؛ حيث يعتبر هذا شكلا من أشكال إهمال المجتمع المدني وإدانته وتهميش الدور الذي يلعبه في الكثير من المجالات كإنجاح عملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية وتعزيز الديمقراطية.

ومثالا عن الاستقلال المالي لحركات ومؤسسات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، بخصوص الحصول على الأموال والمساعدات التي تساعد الحزب على تغطية نفقاته يكون من خلال التنظيم، الاشتراك المالي لأعضائه[2]، أو تقديم التبرعات المادية أو العينية في الحملات الانتخابية، كالأحزاب السياسية في الجزائر، عليها استثمار أموال الحزب في الحملات الانتخابية، لتنظيم ندوات اجتماعية، كإصدار الصحف والدوريات والمطبوعات التي تمثل وجهة نظر الحزب في كل القضايا السياسية؛ الاقتصادية والاجتماعية، ومعالجة الحرب النفسية والاعلام المضاد من قبل الأحزاب الأخرى؛ وذلك بالرد عليها عبر البيانات أو المطبوعات.

- **مشكل النشاط الموسمي أو المناسباتي:** فعلى سبيل المثال "الأحزاب السياسية في الجزائر"، وعلى وجه عام، توظف جملة من الوسائل بغية تحقيق أهدافها؛ كالمشاركة في تمثيل الحزب داخل المؤسسات التمثيلية من خلال طرح أسماء المرشحين لشغل مقاعدها وتهيئة البعض الآخر منهم لتقلد المناصب الوزارية والادارية، والمشاركة في المداولات والمناقشات السياسية مع ممثلي السلطات وممثلي الأحزاب لبيان وجهة نظر الحزب في القضايا الوطنية والدولية، مع تنظيم التظاهرات السياسية، وكذا إثارة شعور الأفراد والجماعات لكسب التأييد الشعبي من خلال عقد

---

[1] روجيه سو، المجتمع المدني في مواجهة السلطة. تر. صلاح نيّوف، باريس: مطبوعات العلوم السياسية، 2003، ص.50.

[2] محمد زين الدين، "الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني علاقات تقاطع أم تكامل"، الحوار المتمدن. ع.1905، ماي 2007، من الموقع الإلكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95709*، تم تصفح الموقع يوم: 18-03-2013.

الندوات والمؤتمرات السياسية، كتنظيم دورات واللقاءات والندوات التي تعالج القضايا وتوضيح وجهة نظر الحزب من خلال وسائل الاعلام المرئية؛ المقروءة والمسموعة خصوصا في أوقات الحملة الانتخابية؛ ويمكن للأحزاب السياسية أن تتلقى عروض مجانية لهذا الغرض من قبل الدولة كما يمكنها شراء الوقت اللازم من قبل الاذاعات والقنوات الفضائية والصحف مثلما يحق لها امتلاك مؤسسات إذاعية وتلفزيونية خاصة به فضلا عن الصحف والدوريات وتسخيرها لخدمة أهداف الحزب وأعضائه[1]، وهذا شبه منعدم في واقع تنظيمات المجتمع المدني بالجزائر، خاصة نشاط الأحزاب السياسية، فمعظمها هي عبارة عن أحزاب موسمية أو مناسباتية، لا يتم رؤيتها إلا في الموسم الانتخابي أما غير ذلك فهي غائبة ولكن مؤقتا.

وما يمكن قوله عن العلاقة بين حركات المجتمع المدني والاصلاحات السياسية بالجزائر، أنها سارت وتسير وفق حركية تاريخية امتازت بالتسارع، تجسدت أبعادها في علاقة تأثير وتأثر خطية موجهة، بحيث فتحت السلطة السياسية جبهاتها على حركات المجتمع المدني فتم إشراك مختلف الفواعل ضمن العملية الإصلاحية، بحيث يمكن وصف طبيعة هذا الانفتاح على أنه وسيلة للاستفادة من مميزات الأنظمة الديمقراطية، فالتحول نحو الديمقراطية يتطلب وجود قاعدة عريضة في المجتمع من حركات ومؤسسات ومنظمات فاعلة تقوم بدورها على أكمل وجه إن وجدت الجو المناسب، فهنا تأتي الضرورة الحتمية لوجود عملية إصلاحية يكون بها إلتفاف وارتباط الشعب والمواطنين والأحزاب السياسية والمنظمات وقوى المجتمع المدني، ومؤسسات وسلطات الدولة الذي يكفل تجنيد الجميع من أجل إنجاحها بصورة حقيقية وسليمة وآمنة[2].

2. **القطاع الخاص**: كان القطاع الخاص في الجزائر رهن ما يسمى ببرجوازية الدولة كفئة مهيمنة استطاعت أن تحقق سيطرتها من خلال البرنامج الاقتصادي الذي تقوده، ورغم أيديولوجيتها المعلنة والمتمثلة في الاشتراكية، وعلى الرغم من ذلك إلا أن ذلك لم يمنع بروز القطاع الخاص أو برجوازية القطاع الخاص، فمنذ 1962 ومن خلال مؤتمر طرابلس تم وضع برنامج يعتمد على خطة جماعية تعهد للدولة بموجب مهمة تكوين قاعدة صناعية، بينما الرأسمال الخاص يكون ملحقا لها وفي فائدة الأمة، ومن هنا تم تقسيم العمل من خلال الرأسمال الخاص الذي يجب أن يختص في إنتاج مواد الاستهلاك غير

---

(1) المرجع نفسه.

(2) باقر النجار، "المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح"، في: المجتمع المدني ودوره في الإصلاح. تحر. ممدوح سالم، الإسكندرية: الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، 2004، ص.09.

الاستراتيجية، وهكذا منذ البداية تم تحديد المجالات التي ينشط فيها القطاع الخاص الجزائري، ورغم هذا فإنه استطاع أن يدعم مواقعه مع مر السنوات وخاصة منذ 1966[1].

لقد عزز الاهتمام بدور القطاع الخاص في الجزائر اتجاه تنمية المجتمع، بل وأصبح ضرورة اجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، والقطاع في الجزائر قد حان وقته لتحمل مسئوليته نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين. وتوفير احتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والمسكن الملائم وتوفير فرص العمل، والسلع الغذائية بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

حيث كشفت النتائج الأولية للإحصاء الاقتصادي الوطني الذي تم سنة 2011 من طرف خبراء الديوان الوطني للإحصاء أن الجزائر فقدت نسيجها الصناعي خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث تمكن القطاع التجاري من الهيمنة شبه المطلقة على النشاط الاقتصادي في الجزائر؛ وأكد الديوان أن الإحصاء الاقتصادي الأول الذي نشرت نتائجه الأولية يمكنه السماح بإعادة تصحيح المسار خلال السنوات القادمة وإعادة بعث الاقتصاد الوطني بما يتناسب مع احتياجات البلاد[2]؛ كما بلغ عدد المؤسسات التجارية 528 ألف و328 مؤسسة بما يعادل 55.1 بالمائة من مجموع المؤسسات التي تم إحصاؤها بالجزائر متبوعا بقطاع الخدمات بـ 325 ألف و440 مؤسسة، حيث يتوزع قطاع التجارة على نشاط التجزئة الذي يستحوذ على 84 بالمائة من النشاط التجاري مقابل 14 بالمائة بالنسبة لنشاط الجملة وبيع السيارات والدراجات؛ ومن حيث فروع نشاط الخدمات يمثل النقل 26 بالمائة مقابل 18.7 بالمائة لنشاط الإطعام و2.15 بالمائة لقطاع الاتصالات و2.10 بالمائة للنشاطات القانونية والمحاسبة و4.5 بالمائة لقطاع الصحة البشرية[3].

فمنذ أن شهدت الجزائر خلال فترة استعادة السيادة الوطنية، أي بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال أربع مراحل أساسية على سلم التنمية، بعضها وفّر للبلاد فرصا لتحقيق التوازن في الأسواق مع كثير من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، وفي بعضها واجه السكان صعوبات حقيقية ناجمة عن اختلالات هيكلية في القوى المحركة للنمو؛ وفي كل الأحوال تجتاز الجزائر مراحل تراكمت عندها تلك

---

(1) عبد العالي دبلة، مرجع سبق ذكره. ص-ص.185-186.

(2) عبد الوهاب بوكروح، "القطاع الخاص يسيطر على 96 بالمائة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، جريدة الشروق اليومي. ع.05 فبراير 2012، من الموقع الإلكتروني: *http://www.echoroukonline.com/ara/articles/121684.html*.

(3) المرجع نفسه.

الاختلالات وتكاد تنفجر في صورة مشكلات اجتماعية وأخلاقية وثقافية قد تعصف بالتوازن الكلي للبلاد، شريحة واسعة من السكان يلمسون يوميا الآثار السلبية لتلك الاختلالات سواء على مستوى الخدمات الاجتماعية، معايير التنمية البشرية، أداء المؤسسة، سوق التشغيل، القدرة الشرائية، سوق السكن والعقار، قطاع الصحة والتأمين الاجتماعي، بل تعدت الآثار السلبية إلى الواجبات والحقوق السياسية[1].

ومازالت الجزائر بحكوماتها المتعاقبة منذ استعادة الاستقلال تمارس وظيفتها الطبيعية في إدارة الشأن الاقتصادي، ولا تزال الدولة توفر الاعتمادات المالية اللازمة لذلك كما تفعل جميع الدول، ولا أحد يستطيع أن يخفي المنجزات التي تأت عن ذلك، ولكن لا أحد ايضا يستطيع أن يخفي جملة من الاخفاقات في تحقيق شروط التوازن المستديم في التنمية، أي تحقيق أهداف التنمية المستديمة[2].

فمنذ سنة 1988، جاءت الإصلاحات السياسية في الجزائر كرد فعل على الأزمات الاقتصادية والسياسية، وصُممت تلك الإصلاحات كمخرج للنظام من أجل ضمان بقاء النخبة السياسية الحاكمة التي تمسك بالسلطة منذ سنة 1962، وكان الهدف من الإصلاحات الاقتصادية المنفذة في التسعينيات، بما في ذلك برامج التكييف الهيكلي المرتبطة بصندوق النقد الدولي، معالجة نادي باريس لجدولة ديون الجزائر الخارجية، ونظر إليها كسبيل لكسر العزلة الدولية التي فرضتها معظم الحكومات الغربية غير المؤيدة علنا للحكومة المسنودة من الجيش، ومع ذلك كانت وتيرة التحول الليبيرالي التي تطلّبتها هذه الإصلاحات بطيئة، وتكشف مؤشرات الحرية الاقتصادية التي تنشرها مؤسسة التراث ومعهد "فريزر"، أن التقدم كان محدودا. وقد صنف مؤشر مؤسسة التراث للحرية الاقتصادية لسنة 2008 الجزائر في المرتبة 134 على المستوى العالمي، وفي المرتبة 14 على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[3].

---

(1) بشير مصيطفى، الإصلاحات التي نريد- مقالات في الاقتصاد الجزائري. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص.5.

(2) المرجع نفسه. ص-ص.4-5.

(3) بلقاسم العباس وعمار بوحوش، "الجزائر: الديمقراطية والتنمية في ظل الصفقة الاستبدادية"، في: تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. تر. إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تر. حسن عبد الله بدر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص-ص.311-312.

المبحث الثاني: أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالمغرب:

سيتم التركيز في هذا المبحث على الأثر الذي تحدثه التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالمغرب، وقبل الخوض في ذلك، وجب التطرق إلى أهم معالم الانتقال الديمقراطي بالمغرب من عوامل ومعيقات، وكذا بنية الاقتصاد المغربي والانتقال الديمقراطي من خلال التركيز على إعادة صياغة كل من دور الدولة والقطاع الخاص في مجال الاقتصاد، وتقييم الأداء الديمقراطي والسوسيو-اقتصادي، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: معالم الانتقال الديمقراطي بالمغرب 1990 -2014:

ترتهن عملية الانتقال الديمقراطي بالمغرب بتظافر جملة العوامل والأسباب من داخلية إلى خارجية، حيث كان لهذه العوامل الأثر على النظام السياسي المغربي، مما ألحّ إلى ضرورة تحرك عاجل في اتجاه يضمن استمرارية من جهة والحد أو التقليل من خسائره من جهة ثانية، فما هي عوامل الانتقال الديمقراطي بالمغرب؟ وما هي مظاهره؟

وانطلاقا مما سبق سيجيب هذا المبحث عن التساؤل المطروح أعلاه، من خلال التركيز على إبراز العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في عملية الانتقال الديمقراطي، إلى جانب التطرق إلى أهم معيقات هذه العملية، وذلك وفقا لـ:

أولا: عوامل الانتقال الديمقراطي بالمغرب:

ترتهن عملية الانتقال الديمقراطي بتظافر جملة العوامل المساعدة والمؤثرة، ومن ذلك ارتهن الانتقال الديمقراطي بالمغرب بجملة العوامل التي سيتم إيجازها في العنصرين التاليين:

1. **العوامل الداخلية:** يمكن حصر أهم الملامح والعوامل الداخلية في الجانب الدستوري- السياسي والاقتصادي- الاجتماعي، والتي ساهمت في إحداث عملية الانتقال الديمقراطي بالمغرب، وذلك فيما يلي:

أ. **العوامل الدستورية والسياسية:** لعل من أبرز معالم الأزمة السياسية بالمغرب، أزمة النظام السياسي المغربي بصفة عامة، والأزمة بين الحكومة والمعارضة في البرلمان الذي عاش بين سنوات 1974 و1991 وما قام به بصفة خاصة كل من حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاستقلال في 1990/05/14 من طرح الثقة، أو ما يسمى في الدستور المغربي ملتمس الرقابة وهو مصطلح قانوني، تمثل في الحكومة التي

كان يرأسها "عز الدين العراقي" في ذلك الوقت، وذلك طبقا للمادة[*] 75 من دستور عام 1972، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة ودفعت بممثلي حزبي "الاتحاد الاشتراكي" و"الاستقلال" في البرلمان إلى طلب طرح الثقة بالحكومة، ما يلي[1]:

- ازدياد حدة الأزمة الاجتماعية والتي تجلت في تفاقم البطالة وتزايد الاضطرابات الاجتماعية وتردي الأحوال المعيشية لغالبية المواطنين، وهو ما أدى إلى اندلاع اضطرابات نقابية عديدة؛
- عدم مبادرة الحكومة إلى الحوار مع ممثلي العمال رغم الاضطرابات المستمرة في كثير من القطاعات؛
- تدهور الأوضاع الاقتصادية التي تمثل في تراجع الدخل القومي وارتفاع الأسعار، وتجميد الأجور وتراجع الاستثمار العام...الخ؛
- غياب أي حوار إيجابي داخل البرلمان بين الحكومة والمعارضة.

وعلى ضوء نتائج الأزمة الاقتصادية لسنوات الثمانينيات التي عاشها المغرب، بحثت السلطات العمومية نزع فتيل الأزمة بالانفتاح السوسيوسياسي في تجاه المعارضة الحزبية والمؤسسات غير الحكومية، وبالموازاة مع تخلي الدولة عن ما هو اجتماعي، ترسخت تدريجيا حركة مطالبة ديمقراطية مجسدة في نسيج جمعوي دينامي، حمل معه أشكالا جديدة للتعبير ولاحتلال الفضاء العام (اعتصامات، مسيرات، عرائض، إضراب عن الطعام...)[2].

وتمثل التحول الحقيقي والجوهري الذي عرفه مغرب التسعينيات في إعلان الملك "الحسن الثاني" عن الانتقال نحو التناوب على السلطة لأول مرة يوم 08 أكتوبر 1993 خلال الدورة الأولى لمجلس النواب المغربي حينما أعلن عزمه على استدعاء ممثلي المعارضة الكتلة الديمقراطية ليبحث معهم إمكانية المشاركة في الحكومة وجاء الاقتراح الملكي بالدخول في عهد التناوب رغم عدم توفر المعارضة على أغلبية عددية داخل مجلس النواب تخولها إمكانية تشكيل الحكومة، لكن هذه الثقة الكبرى كان من الممكن أن تتحقق بضمانات ملكية، لكن تباين الشروط الموضوعة من قبل الطرفين حالت دون تحقيق هذه الخطوة الجديدة في المسيرة الديمقراطية بالمغرب[3].

---

[*] الفصل كما يطلق عليه في الدستور المغربي.

[1] أحمد ثابت، التحول الديمقراطي في المغرب. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994، ص-ص21-22.

[2] بلال موزاي، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة المغربية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. ع.02، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جوان 2014، ص.179.

[3] إبراهيم إبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب. الرباط: منشورات الزمن، د.س.ن، ص.129.

بعد ذلك، أصدر الملك "الحسن الثاني" عفوا شاملا عن المعارضين المنفيين، وصدرت عن أحزاب المعارضة إشارات إيجابية ترحب بهذه المبادرة التي توجت بوضع دستور معدل حول تقسيم البرلمان المغربي إلى مجلسين؛ الأول مجلس النواب والثاني مجلس المستشارين، وصوتت لصالحه غالبية الأحزاب المغربية حيث تم الاستفتاء عليه يوم 1996/09/13 كما أجاز البرلمان قوانين على قدر كبير من الأهمية أبرزها إلغاء القوانين التي كانت تحد من الحريات العامة وأخرى لها علاقة بالملفات الاقتصادية والاجتماعية[1].

انطلاقا مما سبق، يمكن إجمال أهم العوامل والمتمثلة أساسا في دفع النظام السياسي المغربي للإنفتاح السياسي حتى ولو كان نسبيا، وذلك فيما يلي:

– تآكل شرعية النظام السياسي وعلاقته بالمعارضة:

تختص المؤسسة الملكية بشرعية تقليدية دينية تاريخية ودستورية، مما يجعل فهم اختصاصات الملك تتجاوز النص الدستوري إلى ما يتمتع به من صلاحيات باعتباره أمير المؤمنين، فالمؤسسة الملكية الحاكمة سلطة تأسيسية تتحكم بقواعد اللعبة السياسية وتنظر إلى نفسها نظرة علو، إذ هي تتحكم في السلطتين التشريعية والتنفيذية وترى على أن الفصل بين السلطات لا يخصص بل يتعلق بالسلطات الأدنى منها[2].

ولابد من الإشارة إلى أن الملكية سابقة على الدستور نفسه، أين كانت موجودة قبله بصلاحياتها الواسعة، وهي مصدر كل الدساتير التي مرت على المغرب، رغم أنها تراعي في ذلك الوضع السياسي المحيط قبل أن تبادر، ويجسد الفصل 41 و42 من الدستور المغربي 2011 سمو المؤسسة الملكية عن كل المؤسسات الأخرى، كما يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها، وله الحق في إعفاء عضو منها أو أكثر من مهامه بعد استشارة رئيس الحكومة، كما يترأس الملك المجلس الوزاري الذي يتألف من رئيس الحكومة ووزرائها، مهمة هذا المجلس التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة ومشاريع مراجعة الدستور والقوانين التنظيمية وكذا التوجهات العامة لمشروع قانون المالية[3].

---

[1] مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 - 2008)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، ص.118.

[2] أيمن السيد محمود عبد الوهاب، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة المملكة المغربية منذ التسعينات"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2001، ص.212.

[3] خالد بن الشريف، "كل ما تود معرفته حول طبيعة النظام السياسي في المغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.sasapost.com/all-you-want-to-know-about-the-nature-of-the-political*-system-in-morocco/، تم تصفح الموقع: 08-10-2017، على الساعة: 23:00.

وفي قراءة للمشهد السياسي بالمغرب للأستاذ "أحمد نضيف" بداية الألفية الثالثة، ركز على ثلاثية السلطة السلطة الحاكمة، أحزاب المعارضة التقليدية والمعارضة الجديدة ذات المرجعية الإسلامية، حيث وجد أن الاستراتيجية السياسية التي يشتغل بها كل فريق تتغير بتغير معطيات الساحة الدولية والوطنية، ولكن السلطة هي التي كانت دائما السباقة في اختراع أساليب لمحاصرة المعارضة، فإذا كانت مع المعارضة التقليدية صنعت أحزابا إدارية لقطع الطريق عليها، والأمر تكرر بطريقة مشابهة وبنفس الأهداف، فـ "حزب الأصالة والمعاصرة" اكتسح انتخابات 2007، لما كشفه مؤسسه "علي الهمة" أن مهمته تكمن بالدرجة الأولى، في خلق صراع مع "حزب العدالة والتنمية"، لكن أحزاب المعارضة التقليدية لم تنس تاريخها، خاصة "حزب الاتحاد الاشتراكي"، فكان موقفه واضحا من الطريقة التي تم بها تأسيس "حزب الأصالة والمعاصرة"[1].

والأكيد أن السلطة الحاكمة استفادت من تحويل الصراع من العمودي نحو الأفقي الحزبي، بعدما وجدت أن التقارب بين أحزاب المعارضة التقليدية وأحزاب المعارضة الجديدة متمثلة في "حزب العدالة والتنمية"، أمر ممكن حصوله، فاستبقت بذلك إلى خلق الحزب الجديد، ليشغل الأحزاب الوطنية والإسلامية على السواء عن التفكير بجرأة في تغيير الدستور[2].

- **نمو ثقافة سياسية ديمقراطية:**

ترتبط الثقافة السياسية ارتباطا عميقا بكل من الديمقراطية والديمقراطيين، لاعتبارات متعددة، منها: أن الديمقراطية هي الانفتاح الخلاق لفضاء عام متسم بالحرية، فيه تتلاقح الأفكار والآراء والإبداعات وتتواشج بالشكل الذي يجعل الخاص مندمجا في العام دون أدنى تناقض، فكلما كانت الديمقراطية متجذرة في الساحة الاجتماعية والسياسية والفكرية، كانت الثقافة أقرب إلى إمكانية التعبير عن هذا التعدد في المجتمع[3].

إن البناء الديمقراطي الحقيقي بحاجة إلى تشكيل ثقافة سياسية جامعة نابذة لكل الصراعات الطائفية والقَبَلية والعشائرية والإثنية والذوبان والتموقع في بوتقة الدولة الواحدة، بمعنى ترسيخ الجهود في سبيل تحقيق العيش المشترك وتحت سقف الديمقراطية التي تحفظ أيضًا حقوق كل الأقليات والمذاهب

---

(1) أحمد نضيف، "مآزق ممارسة المعارضة في المغرب من المعارضة التقليدية إلى المعارضة الجديدة"، مجلة رهانات. ع.17، المغرب: مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، شتاء 2010، ص.25.

(2) المكان نفسه.

(3) مصطفى الحسناوي، "الثقافة الديمقراطية كمدخل للتحرر والإبداع"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.maghress.com/almassae/124578*، تم تصفح الموقع: 08-10-2017، على الساعة: 00:00.

والانتماءات لكن بالشكل الذي يزكي مقومات الدولة الحديثة ويقطع مع الثقافة السلطوية بمختلف لبوساتها وتشكلاتها[1].

ولترسيم وتحصين قيم الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي بالمغرب، وجب العمل على تفعيل وتحقيق المتطلبات التالية[2]:

- استنهاض الوعي السياسي الديمقراطي؛
- الاستثمار في التنشئة السياسية لغرس قيم الثقافة الديمقراطية؛
- تعزيز المشاركة السياسية؛
- تكريس مأسسة السلطة؛
- دمقرطة المجتمع.

ب. **العوامل الاقتصادية – الاجتماعية:** شكلت الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية الحادة التي عاشها المغرب أحد المحاور الرئيسية التي دارت حولها أجواء الاستعدادات للانتخابات التشريعية 1993، بل كادت أن تكون المحور الرئيسي التي تركز حوله الجدل والصراع السياسي بين الحكومة والأحزاب المحسوبة عليها من جهة وأحزاب المعارضة من جهة أخرى، وذلك استنادا إلى مقتضيات الحملة الانتخابية التي تستدعي التركيز على القضايا الوطنية لكسب ثقة وتأييد الناخبين؛ أين بلغ من حدة هذه الأزمة أن راهنت أحزاب المعارضة على مصداقية النظام السياسي برمته التي سوف تتأثر بشدة إن لم يقدم على تقديم حلول ناجحة وفعالة للخروج من هذه الأزمة[3]، والتي تمثلت فيما يلي:

- تجميد الأجور وتقليص الإنفاق والاستثمار العامين؛
- طرح أغلب شركات ومشروعات القطاع العام وشبه العام للبيع؛
- الزيادة في أسعار غالبية السلع والخدمات؛
- ارتفاع تكاليف المعيشة ونسب التضخم[4].

---

(1) عثمان الزياني، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، قضايا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، من الموقع الإلكتروني: *https://cutt.us/T3A80* ، تم تصفح الموقع: 09-10-2017، على الساعة: 17:00.

(2) المرجع نفسه.

(3) أحمد ثابت، مرجع سبق ذكره. ص.65.

(4) المكان نفسه.

وعلى صعيد آخر شهدت الجبهة الاجتماعية في المغرب توترا كبيرا بفعل الوضعية الاقتصادية المتأزمة والتي مست فئات وشرائح اجتماعية متعددة توجت بإعلان الكونفيديرالية الديمقراطية للشغل شن إضراب عام في 1996، وبدت رغبة النظام السياسي أكثر قابلية للتحول نحو مزيد من الديمقراطية وذلك عبر توالي اقتراحات الملك المغربي على المعارضة تشكيل حكومة التناوب إلى أن توجت تلك المرحلة بالإصلاحات السياسية والتي عبرت عن التحول نحو الديمقراطية الذي اختاره النظام السياسي في المغرب[1].

2. **العوامل الخارجية:** يمكن التفصيل والحديث عن العوامل الخارجية التي ساهمت وساعدت على الانتقال الديمقراطي بالمغرب، فيما يلي[2]:

- تأثر المغرب بما حدث في بعض الدول المغاربية كموريطانيا والجزائر؛ من خلال إعلانات الحقوق والدساتير، وذلك في سنة 1989؛
- يعتبر كل من انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، وتحول معظم دول العالم نحو الديمقراطية وما صاحبه من سقوط الكثير من الديكتاتوريات في كل كل من أوروبا الشرقية وإفريقيا، إضافة إلى انعكاسات نجاح الثورة الإيرانية على المغرب، ما جعل من الحركات الدينية تنشط وتساير التيار الإصلاحي؛
- إضافة إلى ما سبق، يمكن اعتبار العلاقات المغربية–الأوروبية ومرورها بعديد المراحل، ولعل مرحلة التسعينات تعد أهمها كونها عرفت دفعا قويا في التسعينات ورغم أن هذه العلاقات وتميزها بالطابع الاقتصادي إلا أنه تولي اهتماما بالغا للجانب السوسيو–سياسي والسوسيو–ثقافي؛ وهذا ما ساعد على الانتقال الديمقراطي بالمغرب؛
- كان لتوجه المغرب إلى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل الاستفادة من القروض والمساعدات المالية، أثر في فرض هاتين المؤسستين إجراءات وسياسات تدعوا إلى تكريس الديمقراطية بصورها ومبادئها.

---

[1] مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره. ص.119.

[2] محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر: مقارنة سوسيو سياسية. القاهرة: مكتبة إفريقيا الشرق، 1990، ص-ص.187-188.

دفعت هذه التغيرات الدولية والإقليمية النظام المغربي إلى الأخذ بسياسة إصلاحية ودستورية لتكريس التحول نحو الديمقراطية، واتسمت هذه السياسة التي اختارها النظام المغربي في بداية التسعينات بسياسة الانتقال من النموذج المغلق إلى المفتوح تدريجيا[1].

ثانيا: معيقات الانتقال الديمقراطي بالمغرب:

لتحقيق الانتقال نحو الديمقراطية وجب معالجة مجموع المشاكل والعوائق التي تعترض وتحول دون تطبيق ذلك، وعليه يمكن الحديث عن عوائق الانتقال الديمقراطي بالمغرب في النقاط التالية:

1. **علاقة السلطة المغربية بالمجتمع المدني:** تبنت السلطة المغربية قوانين التعديدية السياسية منذ البداية –منذ استقلالها–، حيث كانت تهدف من خلال ذلك إلى مواجهة أحزاب الحركة الوطنية، لاسيما حزب الاستقلال الذي كان الفاعل الجوهري والأساس لمجموع الفعاليات المناضلة آنذاك؛ ورغم عديد المحاولات التي بذلتها السلطة في تجاه الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنها وجدت نفسها في ظل صمود تلك المؤسسات –خاصة أحزاب الحركة الوطنية– وفي مقدمتهم الإتحاد الوطني للقوات الشعبية المنبثق عن حزب الاستقلال[2].

وذلك استدعى انطلاق تجربة جديدة في المغرب أطلق عليها "التناوب التوافقي"، الذي من خلال تمكنت أهم أحزاب الكتلة الديمقراطية بالدخول إلى الحكومة ضمن ائتلاف برئاسة الأستاذ "عبد الرحمن اليوسفي" في سنة 1998[3]؛ وهي التجربة التي جرى التمهيد لها بإشاعة مناخ سياسي يوفر القدر الضروري من الثقة التي افتقرت إليها الحياة السياسية الوطنية، منذ إعفاء حكومة الراحل الكبير الأستاذ "عبد الله إبراهيم" من مسؤولياتها منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي حتى عام 1996 إلى بروز محطات كان لها الأثر الفعال في إعادة المناخ السياسي إلى مجراه الطبيعي، حيث تمثلت تلك المحطات في الآتي[4]:

---

(1) ربيع وهبة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر-المغرب-لبنان-البحرين). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص-ص.121-122.

(2) محي الدين بياضي، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر -بسكرة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012، ص.130.

(3) يونس مجاهد، "المجتمع المدني والتجربة المغربية"، ورقة بحث قدمت إلى مؤتمر: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي. لبنان: تجمع الباحثات اللبنانيات؛ مؤسسة فريديرش آيبرت، 18-20 أفريل 2004، ص.89.

(4) عبد الإله بلقزيز، "تجربة التناوب التوافقي في المغرب إلى أين؟"، المستقبل (رأي وفكر). ع.2889، 28 أكتوبر 2008، ص.18.

- الإفراج عن معتقلي اليسار، وتخفيف المحظور النيابي وإجازة مناقشات "ملتمس الرقابة" على الحكومة؛
- التجاوب النسبي مع المذكرة الدستورية المرفوعة إلى الملك من زعيمي المعارضة "عبد الحيم بوعبيد" و"أحمد بوستة" من خلال التعديلات الدستورية؛
- العرض الملكي المتعلق بتشكيل حكومة أقلية من الكتلة الديمقراطية عام 1994، والضمان الملكي لغالبيتها النيابية؛
- التعديلات الدستورية عام 1996 وتصويت المعارضة -لأول مرة في تاريخها- لمصلحتها.

وكل ذلك، ساهم في تقاسم المعارضة جزءا من السلطة، وهذا ما ترك فراغا سياسيا خطيرا، بدوره ما أثر بصورة بالغة على المشهد السياسي الديمقراطي وخريطة المجتمع المدني. ما استدعى إلى تأسيس العديد من المنظمات والأحزاب والجمعيات كمحاولة لسد الفراغ السياسي، غير أن ذلك جعلها محدودة في فعاليتها وقدرتها على التأثير، وهذا بدوره راجع لأسباب عدة أبرزها الدعم المالي واللوجيستي[1]؛ ومع مطلع التسعينيات تغيرت استراتيجية الدولة تجاه المجتمع المدني، بعد أن عجزت عن القضاء عليه كلية أو مناقشته بشكل كبير، وبذلك اتجهت إلى احتوائه وتوظيف مؤسساته في المجتمع[2].

ومع ذلك يبقى المجتمع المدني المغربي يقدم نفسه باعتباره البديل عن المجتمع السياسي وعن سلطة الدولة، وهذا ما يضعف الأحزاب والدولة في الآن ذاته، فتتبدد المجهودات والطاقات لصالح منطق الأقوى، وفي كل ذلك يغيب التسامي عن الانتماء المرجعي لصالح المواطنة التي هي فوق الأصول والمرجعيات[3].

2. **الظاهرة الحزبية وأزمة المشاركة السياسية:** حدد "موريس دوفرجيه" وظيفة الحزب السياسي في الأنظمة السياسية الديمقراطية في السعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل رغبة المشاركة في ممارستها[4]، ومنه فإن الحزب السياسي في حالة المغرب لا يدخل ضمن هذا التصور، فذلك راجع لطبيعة النظام السياسي المغربي القائم على أساس الملكيّة التنفيذية، فلا يسمح للأحزاب السياسية

---

(1) المرجع نفسه. ص.19

(2) محي الدين بياضي، مرجع سبق ذكره. ص.131.

(3) رشيد اليملولي، "إشكالية المجتمع المدني في المغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.jadaliyya.com/Details/31347*، تم تصفح الموقع: 08-12-2016، على الساعة: 22:00.

(4) موريس دوفرجيه، مرجع سبق ذكره. ص.180.

بالوصول إلى ممارسة السلطة، لا تنفيذا ولا تشريعا، بل يكتفي بمنحها دور تمثيل وتنظيم المواطنين لشؤونهم[1]، وحتى هذه الوظيفة لا تحمل شحنة سياسية، بل ترتبط فقط بالتصور المحدد لوظيفة الجمعيات والنقابات[2].

لا ريب في أن ضعف المشاركة السياسية في المغرب يرجع بالأساس إلى عديد العوامل، منها ما هو سياسي وآخر اقتصادي واجتماعي، فالتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرفه المغرب لا يوازيه سوى تخلف سياسي من أهم مظاهره الانفراد بسلطة اتخاذ القرار وغياب العقلانية في اتخاذها، وتكريس المنطق الشخصاني في تدبير الأمور السياسية بعيدا عن المنطق المؤسسي القانوني، ومن جانب آخر الاستناد إلى الأساس التقليدي للسلطة كمصدر للشرعية، والذي ينعكس سلبا على الضعف الهيكلي للمؤسسات السياسية وبالتالي ضعف الولاء للدولة والمجتمع[3].

وفي دراسة للأستاذ "نبيل الأندلوسي" حول معيقات المشاركة السياسية بالمغرب، قد ركز على نقطتين جوهريتين تمثلتا في ضعف الأداء السياسي وتدني الوعي السياسي[4].

3. **مركزية وهيمنة المؤسسة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى:** يتميز النظام السياسي المغربي بأنه نظام لا يعترف فيه الملك بمبدأ الفصل بين السلطات، حيث كان له تصريح في خطاباته أنه لا يمكن تصور فصل السلطات على مستوى الملك، فممارسة السلطة لا تعني بالنسبة إليه تحديد مجالها لفائدة سلطة أخرى، فهذا التحديد تخضع له السلطات الفرعية التي هي أدنى من السلطة الملكية[5].

إلى جانب تكريس الملك المغربي لسلطته الدينية باعتباره أمير المؤمنين، كرس أيضا سلطة أبوية من خلال توطيد علاقاته مع النخب القبلية لضمان ولائهم له سواء كانوا من أصل عربي أو بربري، وذلك من خلال منحهم بعض الامتيازات بجانب توليهم كثير من المناصب الهامة في أجهزة الدولة[6].

---

(1) المادة التي تتحدث عن دور الأحزاب السياسية في الدستور المغربي.

(2) إدريس جنداري، "التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة"، سلسلة تقييم حالة. قطر-الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012، ص.17.

(3) نبيل الأندلسي، "معيقات المشاركة السياسية بالمغرب: مقاربة للمنطلقات والخلفيات"، مجلة رهانات. ع.17، المغرب: مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، شتاء 2010، ص.15.

(4) المكان نفسه.

(5) شهرزاد صحراوي، "هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)". مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012، ص.149.

(6) هدى ميتكس، الحركة الإسلامية في المغرب والمرجعية المشتركة مع النظام، سلسلة بحوث سياسية. ع.88، بيروت: مركز البحوث والدراسات السياسية، نوفمبر 1994، ص.12.

تتمتع السلطة التنفيذية في المغرب بنفوذ كبير وهيمنة على السلطات الأخرى، فحتى التعديلات الدستورية تتوقف على رغبة الملك في التغيير والتجديد السياسيين وفي الحدود التي لا تؤدي إلا إضعاف سلطاته وإدخال تغييرات واسعة على النظام الملكي[1]؛ غير أن عملية الانتقال الحقيقي نحو الديمقراطية تتطلب إيجاد توازن واستقلال بين جميع السلطات وفقا لشروط قانونية وسياسية محددة تكرس سمو وعلو الدستور.

ورغم كل هذه المعيقات التي تحول دون تكريس وترسيخ المغرب للديمقراطية، إلا أنه يمكن القول بأن المغرب لا زال مستمرا، ويظهر ذلك من خلال التعديل الدستوري الأخير لسنة 2011، إضافة إلى فوز حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الأولى في انتخابات 2011.

المطلب الثاني: بنية الاقتصاد المغربي وعملية الانتقال الديمقراطي:

في هذا المطلب سيتم التركيز على دراسة العلاقة بين كل من بنية الاقتصاد المغربي وعملية الانتقال الديمقراطي، وذلك وفقا للعناصر التالية:

أولا: إعادة صياغة دور الدولة والقطاع الخاص في مجال الاقتصاد:

لكل من الدولة والقطاع الخاص دور بالغ الأهمية في مجال الاقتصاد، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا العنصر منطبقا على الحالة المغربية، وذلك على النحو التالي:

1. الدولة:

ينتهج المغرب منذ الاستقلال سياسة اقتصاد السوق، حيث تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، ويعتمد على الانفتاح كتوجه رئيسي لنظامه الاقتصادي، وقد عرف المغرب تدبيرًا اقتصاديًّا مخططًا، فمر من البرامج التنمية الاقتصادية في مرحلة الستينيات والسبعينيات، ثم جاء برنامج التقويم الهيكلي المسند من صندوق النقد الدولي لإصلاح التوازنات الاقتصادية والحفاظ على التنافسية في حقبة الثمانينيات والتسعينيات، وصولاً إلى الاستراتيجيات القطاعية التي تميز الألفية الثالثة، حيث شكلت الفلاحة والسياحة وبعض القطاعات الصناعية كالنسيج، أبرز خيارات الاقتصاد المغربي خلال هذه العقود[2].

---

[1] شهرزاد صحراوي، مرجع سبق ذكره. ص.154.

[2] يونس بلفلاح، "المغرب: التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية"، تقرير. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص.02.

وفي الواقع انتشرت الممارسات الريعية وتوسع الاقتصاد غير المنظم وازدادت درجة الفساد الاقتصادي، وأدت بذلك إلى خلل في التوزيع أثّر على النواحي الاجتماعية؛ حيث بلغت درجة الحرمان عتبة 45% وتجاوزت نسبة الفقر 15%، ليستغل 5% من السكان 40% من الناتج الداخلي الخام؛ وتساهم ثلاث جهات فقط من 16 جهة تتكون منها الجغرافيا المغربية في ثلثي الثروات الإجمالية المنتجة وثلث الناتج الداخلي الخام. ويحتل المغرب المرتبة 130 في سلم التنمية البشرية عالميًّا، منتميًا بذلك للمجموعة الثالثة التي تضم الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة كالصين (عالميًّا 101)، وجنوب إفريقيا (121 عالميًّا)[1].

ما زالت الحصيلة الاقتصادية متأرجحة بين إيجابيات الحفاظ على التوازنات الاقتصادية وتقوية العلاقات الاقتصادية المغربية بالعالم، خصوصًا بالتوجه نحو إفريقيا، وسلبيات اقتصاد الريع المنتشر في الجسم الاقتصادي المغربي. إن الانتقال من دائرة تأثير الريع إلى دائرة التأثير الإنتاجية، يستوجب العمل على هندسة مؤسساتية حديثة تدعم الاستراتيجيات الاقتصادية الطموحة، وتحقق غايات التنمية بدعم المقاولات والمنشآت المغربية والاعتناء بالموارد البشرية. وفي ظل جيل جديد من الإشكاليات الاقتصادية، فإن نسبة الإنجاز الاقتصادي تتحدد وفقًا لمدى الإنجاز الاجتماعي بالتأثير المباشر على المواطنين، وخاصة الفئات الفقيرة. وبغير ذلك يبقى الإصلاح الاقتصادي تغييرًا مفرغًا من جوهره ومفعوله، وتبقى الفجوة كبيرة بين اقتصاد الدولة واقتصاد الشعب[2].

يمكن اعتبار ذلك من بين أهم التحديات السياسية أمام فعالية الإصلاح المؤسساتي والقانوني والإنفتاح الاقتصادي، وأهمية ذلك في عملية المأسسة والدمقرطة، غير أنه يمكن إضافة تحديات أخرى، منها ما هو مرتبط بالنخب السياسية، ومنها ما هو مرتبط بالمجتمع، يقول أحد المغاربة: "إن المطالبة بتحديث النظام السياسي من قبل جهات وتيارات وهيئات هي نفسها حاملة لعوائق التحديث"[3].

وبالتالي فالدمقرطة والديمقراطية لا يمكن أن تتحقق من أعلى، أي من خلال الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية والقانونية، وإنما ينبغي أن تسبقها عملية تغير وتحول في الثقافة السياسية وتمثلات السياسة،

---

(1) المرجع نفسه. ص.03.

(2) يونس بلفلاح، "المغرب: الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاما"، تقرير. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص-ص.06-07.

(3) نور الدين أفابة، "توترات التقليد والتحديث.. الديمقراطية ومتغيرات السياسة في المغرب"، سلسلة تقييم حالة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2011، ص.15.

فتعريف ووجود الديمقراطية لا يقتصر على مجموع الضمانات القانونية فقط، ولا على سيادة الأغلبية، بل هي قبل كل شيء احترام التطلعات الفردية والجماعية[1].

2. القطاع الخاص:

لا جدال حول الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تنمية الشعوب وتقدم البلدان، من خلال خلق مناصب الشغل وتنويع وتكملة العرض المقدم من طرف المؤسسات العمومية[2]، حيث شخص تقرير حديث صادر عن البنك الدولي، واقع القطاع الخاص بالمغرب، مشيرا إلى أنه وعلى الرغم من ارتفاع معدل الاستثمارات بشكل ملحوظ والذي يعد ضمن الأعلى في العالم، بما نسبته 34% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الواحدة، منذ منتصف سنة 2000 إلا أن آثارها على مستوى النمو الاقتصادي والتشغيل والإنتاجية، كانت مخيبة للآمال[3].

وأكد تقرير صادر عن بنك المغرب، على أن المغرب يعيش أزمة اقتصادية صامتة، إذ تراجعت نسبة النمو عام 2016 لتبلغ 1,2% وبلغ عجز الميزانية 4,1% من الناتج الداخلي الإجمالي؛ على أمل فتح نقاش عمومي حول مقدار انفتاح المغرب على الدول الإفريقية، كما أن استثمارات القطاع الخاص في المغرب ترتكز على قطاعات لا توظف الكثير من اليد العاملة، كالبنوك وقطاع الاتصالات؛ ولتجنب الاحتجاجات والتوتر وجب على الدولة إعادة امتلاك القطاعات المرتبطة بالسلم الاجتماعي للمواطن، كقطاع توزيع الطاقة والمحروقات وفتح نقاش حول المخطط الأخضر الذي ترصد له أموال طائلة إضافة إلى صندوق دعم العالم القروي، وأن يعاد ويحسن نظام التعاونيات الفلاحية، وأن يشغل فيها بعض ساكنة العالم القروي، فنصف عدد المغاربة موجودون في البوادي والقرى[4].

ثانيا: استراتيجية التنمية والديمقراطية بين العامل الاقتصادي والاجتماعي:

ترمي استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في الدرجة الأولى، إلى خلق المناخ العام الكفيل بتحفيز تعبئة جميع الطاقات وترتكز على المحاور الرئيسية التالية[5]:

---

(1) آلان تورين، كتاب ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية. تر. عبود كاسوحة، سوريا: منشورات وزارة الثقافة، 2000، ص.23.

(2) باهي نور الدين، "تشخيص القطاع العام والخاص بالمغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://lakome2.com/opinion/86242*، تم تصفح الموقع: 08-08-2019، على الساعة: 16:00.

(3) سكينة خرباش، "تقرير يشخص وضعية القطاع الخاص بالمغرب...حصيلة مخيبة للآمال صادر عن البنك الدولي"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.maghress.com/al3omk/444384*، تم تصفح الموقع: 08-08-2019، على الساعة: 17:00.

(4) باهي نور الدين، مرجع سبق ذكره.

(5) المملكة المغربية، "ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب: الاستراتيجيات الجديدة"، التقرير الوطني حول أهداف الألفية من أجل التنمية. المغرب: د.د.ن، 2003، ص.11.

- تعميق الديمقراطية وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان؛
- تأهيل اقتصاد البلاد لتحسين تنافسيتها وتمكينها من مواجهة المنافسة الخارجية؛
- إعادة تحديد دور الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، كما تعتزم الدولة تركيز دورها على وظائف التنظيم والتنسيق وإعادة توزيع الدخول؛
- تشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة الأكثر إحداثا لمناصب الشغل؛
- إعادة هيكلة الاقتصاد الاجتماعي للمجتمع المدني لتعبئة القدرات الموجودة والمساهمة بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إصلاح الإدارة العمومية والنظام القضائي اللذين يعتبران الأدوات الجوهرية لإرساء التنمية واحترام حقوق المواطنين، من خلال التركيز على إدخال أساليب حكامة جيدة وشفافة، وتوسيع لمهام واختصاصات المصالح المحلية للإدارة المركزية.

المبحث الثالث: حدود أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى إجراء مقارنة ضمنية بين حالتي الجزائر والمغرب من خلال بعض المؤشرات المعتمدة؛ -التي تم الاستناد عليها مسبقا في المبحثين السابقين- والمتمثلة في معالم الانتقال الديمقراطي، وبنية الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: حدود معالم الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:

تجدر الإشارة على أنه تم التطرق بالتفصيل –الفصل الثالث في مبحثيه الأول والثاني- لمعالم الانتقال الديمقراطي في حالتي الجزائر والمغرب، في حين أن هذا المطلب تم تخصيصه لحدود المقارنة بين الحالتين، وذلك من خلال البحث والتقصي واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف، وذلك مبيّن في العنصرين التاليين:

أولا: العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:

يتفق مجموع الباحثين والمختصين في الشأن الديمقراطي، على أنه لا يمكن تفسير عملية الانتقال الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجا لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم وإستراتيجياتهم[1].

وعلى ضوء ذلك -وتبعا لما تم التطرق إليه سلفا- فإن عملية الانتقال نحو الديمقراطية ترتهن بتوفر مجموعة من المتطلبات وفقا لمجموعة من العوامل والظروف المحيطة والمؤثرة في هاته العملية[2]؛ وإسقاطا على حالتي الجزائر والمغرب بخصوص كل من العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة والمساعدة في الانتقال الديمقراطي، أين تبين أنه توجد بعض العوامل المشتركة، وأخرى مختلفة لاعتبارات عديدة، حيث أسفر ذلك إلى جملة النتائج الموضحة في الجدول التالي.

---

(1) حسنين توفيق إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، ملفات. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013. من الموقع الإلكتروني: *http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy43.html#*، تاريخ الدخول: 2019/11/21. على الساعة: 01:07.

(2) أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر. أبوظبى: مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية، 2009، ص.12.

الجدول رقم (01) يوضح مقارنة ضمنية لـ

العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب.

العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي (الجزائر والمغرب)			
حالة الجزائر		حالة المغرب	
العوامل الداخلية	العوامل الخارجية	العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
السياسية: – أزمة البناء المؤسسي للسلطة. – اللاإستقرار السياسي. – فشل الحزب الواحد في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي والإداري. – تحالف مؤسسة الرئاسة والجيش. – مجموع الأزمات: الهوية، الشرعية، التكامل والمشاركة السياسية. **الاقتصادية والاجتماعية:** – فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني. – الأزمة الاقتصادية. – ارتفاع الأسعار. – تدهور القدرة الشرائية. – ضعف القطاعات الاقتصادية كالقطاع الفلاحي. – النمو الديمغرافي مع زيادة المطالب الاجتماعية.	– تسارع الأحداث والمتغيرات الدولية. – التوافق وطبيعة النظام الدولي الجديد. – تعزيز الو.م.أ لسياسات الانتقال نحو الديمقراطية. – الضغوطات والقيود في التجارة والمعونات.	**السياسية:** – أزمة النظام السياسي المغربي في علاقة الحكومة والمعارضة. – غياب الحوار الإيجابي داخل البرلمان بين الحكومة والمعارضة. – (1993) أول مرة تم التصريح للانتقال نحو التناوب على السلطة. – تآكل شرعية النظام ونمو ثقافة سياسية ديمقراطية. **الاقتصادية والاجتماعية:** – الأزمة الاقتصادية. – حلول الخروج من الأزمة الاقتصادية: /تجميد الأجور؛ /مشروعات القطاع العام وشبه العام للبيع؛ /الزيادة في غالبية السلع والخدمات؛ /ارتفاع تكاليف المعيشة ونسب التضخم.	– تأثر المغرب بما حدث في بعض الدول المغاربية. – انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة. – القروض الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول السابق، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1. بالنسبة **للعوامل الداخلية المؤثرة والمساعدة على عملية الانتقال نحو الديمقراطية في حالتي الجزائر والمغرب**، والتي تم حصرها في مجالات متعددة، موضحة في النقاط التالية:

أ. **العوامل الداخلية السياسية:** اتخذت العوامل السياسية للانتقال الديمقراطي **في حالتي الجزائر والمغرب** شكل الأزمة المعقدة والمركبة ومتعددة الأبعاد، شاملة للنظام السياسي والسلطة السياسية والقيادة، إلى جانب تفاقم مجموع الأزمات المرتبطة بالهوية والشرعية والتكامل والمشاركة السياسية.

ففي حالة الجزائر، تعتبر **أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية** السمة البارزة في النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال، متمثلة في شخصنتها والنزوع نحو إقصاء الآخر واستعمال العنف للوصول إليها والبقاء فيها؛ إذا إنه متكأ العنف وشرعية القوة، فمن يمتلك القوة يمتلك السلطة، ولكن القوة لا تكفي لإضفاء الشرعية على السلطة، فالدولة تضفي الشرعية على نفسها عن طريق ضمان المعايير الموضوعية الموجودة قبلها وأمامها[1]؛ وهذا بدوره قد ساهم في فشل **سياسات الحزب الواحد في مواجهة تناقضاته الداخلية كالفساد السياسي والإداري،** بحيث أن التعبير الإيديولوجي السائد في الجزائر المستقلة لمدة عقود هو محاولة أو أسلوب للتغطية على مختلف التناقضات والصراعات والممارسات التي تسود الجزائر أو أي مجتمع كان في العالم، وهو ما يسميه "الهواري عدي" بـ "الشعبوية" ويقصد بها الأحادية في كل شيء وعدم الاعتراف بمختلف التناقضات السائدة في المجتمع، واعتباره أي تعبير عن تناقض أو اختلاف بأنه تهديد للوحدة الوطنية، وهو ما من شأنه عرقلة أي اعتراف بالتعددية الديمقراطية، وهذا ما ألحق الجزائر إلى ما أسماه بـ "مأزق الشعبوية"[2].

أما عن **تحالف مؤسسة الرئاسة والجيش،** يمكن القول في هذا الصدد أن جبهة التحرير الوطني توصلت إلى احتواء جملة الصدمات والمواجهات لفترة من الزمن، فبعد أن استسلم "الشاذلي بن جديد" لضغوطها، وأجبره الجيش من خلال انقلاب أبيض على الاستقالة متسببا في فراغ دستوري لم تشهده الجزائر من قبل[3].

كما يمكن إجمال مجموع الأزمات المتعلقة بالهوية والشرعية والتكامل والمشاركة السياسية، والمساهمة في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر، مجسدة في عدم التمثيل السياسي لمختلف شرائح ومصالح المجتمع الجزائري، أدى إلى **أزمة الهوية؛** إلى جانب عدم قدرة النظام السياسي الجزائري على استعاب التغييرات الجديدة في المجتمع، وفي مقدمتها ظهور فئات وقوى جديدة يعجز عن توفير فرص المشاركة لها، أدى إلى

---

(1) عبد الدين بن عمراوي، "أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة. ع.09، 09 فيفري 2016، ص.125.

(2) رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ – تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة. الجزائر: دار المعرفة، 2011، ص.27.

(3) ليندة لطاد بن محرز، المعارضة السياسية في الجزائر. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2014، ص.139.

أزمتي الشرعية والتكامل؛ إضافة إلى ضعف دور ومكانة البرلمان مع عدم قدرة النظام السياسي على تحقيق إنجازات تشبع الحاجات المجتمعية[1].

بينما في حالة المغرب، فقد تشابهت العوامل السياسية للانتقال الديمقراطي إلى حد كبير وحالة الجزائر؛ حيث كان **لأزمة النظام السياسي في علاقة الحكومة والمعارضة دور في الانتقال نحو الديمقراطية**؛ بحيث يؤكد الباحث المغربي "خالد رحموني" في أحد مقالاته على أن كلا من السلطة والمعارضة ركنان أساسيان لاستقرار المجتمع وتطوره، ومن غير المتصور أن يكون هناك في عالم اليوم سلطة بلا معارضة، فمن الضروري أن تمر المغرب في المرحلة الانتقالية بالتجربة الديمقراطية الوليدة، مع التحرك نحو علاقات سوية ومتوازنة بين السلطة والمعارضة، تتم صياغتها من جوهر دينامية الإصلاح العميق للدولة وإنهاض المجتمع، بهدف التغيير الحقيقي، وجمع بينهما وطن جامع وكيان مجتمعي محصن[2].

أما عن **واقع المعارضة السياسية بالمغرب**، فيصرح الباحث في الشؤون القانونية "محمد طيفوري" بالآتي[3]:

> ***"في وقت كان فيه المغاربة ينتظرون معارضة قوية تعمل على ترويض الحكومة بالنظر إلى دربتها لسنوات مضت في دواليب السلطة، تأتي هذه الأخيرة بخطاب أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه يستخف بعقول المواطنين حتى لا نستعمل وصفا آخر".***

ما يمكن التأكيد عليه أن المعارضة السياسية في المغرب لم تكن تؤدي ما عليها، وما هو موكل إليها، وما هو مطلوب منها، فكل ما في الأمر أنها كانت تعيش صراعات وانشقاقات -كما هو مبين في المبحث السابق-، **ذلك ما أدى إلى غياب الحوار الإيجابي داخل البرلمان بين الحكومة والمعارضة**، إضافة إلى **تآكل شرعية النظام مقابل نمو ثقافة سياسية ديمقراطية**.

ب. العوامل السوسيو-اقتصادية: اتخذت العوامل السوسيو-اقتصادية للانتقال الديمقراطي **في حالتي الجزائر والمغرب** شكل الأزمة الاقتصادية وتدهور الأوضاع المعيشية والاجتماعية.

---

[1] محمد البشير الأعور، "مقارنة صيرورات التحول والتغيير السياسي في إفريقيا"، بحث مقدم لدراسات ما بعد التدرج. تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة يوسف بن خدة -الجزائر-: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2008-2009، ص-ص.5-6.

[2] خالد رحموني، "وظيفة المعارضة في مرحلة الانتقال الديمقراطي"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.hespress.com/writers/70936.html*، تاريخ الدخول: 2019/12/21. على الساعة: 15:30.

[3] محمد طيفوري، "المعارضة الناعمة في المغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/26/%* ، تاريخ الدخول: 2019/12/21. على الساعة: 16:30.

ففي حالة الجزائر، تقوم موارد الجزائر المالية في الأساس على عوائد النفط والغاز وما يلحقها من جباية، الأمر الذي جعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بالدرجة الأولى، أين يشكل قطاع المحروقات النسبة الأكبر من مداخيل الصادرات الجزائرية، بما يشكل أكثر من نصف الناتج الداخلي الخام، وأكثر من ثلثي المداخيل الجبائية[1]، مما جعل من تحسن الاقتصاد الوطني مرهون بانتعاش أسعار النفط، والعكس صحيح، وبالرغم من كل هذا بقيت الخطط التنموية متوقفة على العوائد النفطية التي لم تحقق فعليا تنمية مستدامة[2]، وكل ذلك راجع لأسباب عديدة نذكر منها:

– **فشل التسيير البيروقراطي للاقتصاد الوطني**: يعود إلى تميز هذا الأخير في تنظيمه بخضوع البنية الاقتصادية إلى وضع مركزي تسلسلي يستند على قادة التوزيع الوظيفي لنشاطات المؤسسات العامة في إطار نموذج الصناعات التكاملية، يهدف تسهيل مهمة السيطرة عليها من المركز، وعليه فإن تصميم الجهاز الإنتاجي تم بطريقة غير متوازنة، إذ أوكل إليه إنتاج كل السلع والخدمات اللتي يحتاجها المستهلك؛ وفيما تعلق بموضوع القطاع الخاص فيمكن القول بعد تجربة الجزائر المتواضعة في هذا المجال مازالت الخصخصة تطرح إشكالات رئيسية تتعلق بتنظيم الاقتصاد الجزائري الذي يفترض أن يكون مبنيا على أسس اقتصاد السوق ومبادئه وقواعده، لأن فعالية سياسة الخصخصة تتعدى طبيعة الملكية إلى أبعاد مهمة مثل الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد ومدى ملاءمة البيئة وتوفر المناخ المناسب لتفعيل آليات السوق[3]؛ زيادة على ذلك ارتفاع الأسعار مقابل ضعف القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري سببه تراجع قيمة الدينار الجزائري.

– **ضعف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الفلاحي**: أين يعاني هذا الأخير من ضعف الإنتاجية وتراجع الاستثمارات الموجهة للزراعة، وبالرغم من كل ذلك إلا أن بمقدور الجزائر النهوض بهذا القطاع وجعله من القطاعات التي يمكن أن تمثل ميزة نسبية للاقتصاد الوطني، حيث تذهب الأرقام

---

(1) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين –التحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص.55.

(2) شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، في: الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص.429.

(3) الداوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. م.25، ع.02، 2009، ص-ص.280-281.

المقدمة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية إلى اعتبار أن نسبة 4.5 بالمئة من الدعم الحكومي للزراعة سيجعل الجزائر في وضعية تنافسية أحسن من بعض دول التعاون والتنمية الاقتصادية[1].

– النمو الديمغرافي مع زيادة المطالب الاجتماعية: إن عدم النسيق بين السياسات التنتموية والسياسات السكانية وارتباط النمو الديمغرافي بالظروف السوسيو–اقتصادية، لهو أمر كفيل بأن يعمّق الآثار وبأن يعمّق كل مجهدات التنمية الاقتصادية، خلال ارتفاع الإنفاق على الخدمات السكانية من تعليم وإسكان وصحة ...الخ، ارتفاع معدلات الاستهلاك للعائلات مما ينتج عنه طلب متزايد يؤدي بدروه إلى زيادة الواردات لاسيما الغذائية منها، وهذا ما سيؤدي إلى ارتفاع حجم البطالة[2]؛ وهذا ما عانت منه الجزائر منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي إلى وقتنا هذا.

من كل ما سبق، كان أيضا لسياسات التشغيل في الجزائر دور في تحريك عجلة الانتقال نحو الديمقراطية، كضرورة للقضاء على سوء توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل، بتوفير مناصب شغل للوافدين الجدد لسوق العمل، لإزالة العوائق الاقتصادية والسياسية والإدارية التي يعود إليها ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر[3].

بينما عن حالة المغرب؛ فيمكن الجزم إلى حد كبير ومتفاوت نوعا ما على تشابه الأوضاع والظروف التي تسببت في كل من الأزمة الاقتصادية وتدهور الأوضاع المعيشية والاجتماعية؛ حيث تمثلت **الأزمة الاقتصادية** أساسا في تأثير الأزمة المالية العالمية سنة 2008 على الاستثمارات والبورصة والبنوك، ومن الانعكاسات المباشرة تراجع الطلب على الصادرات المغربية كالفوسفاط (- 59.5%) والمواد الغذائية، فقد انخفضت مجمل الصادرات بـ 31.8% في شهري يناير وفبراير بالمقارنة مع نفس الفترة في السنة المنصرمة (2007)، أي ما مقداره 94.6 مليار درهم كضرر حسب ما نشره "مكتب الصرف المغربي"، وانخفضت قيمة السلع الكهربائية والإلكترونية بـ 47.5 بالمائة[4]، وكذلك تصدير المنتوجات الجلدية

---

(1) طارق تاحي، "الرهانات الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية"، في: الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص-ص.471-472.

(2) علي توبين، "النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2003-2004، ص.101.

(3) مبروك ساحلي، "عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل في الجزائر"، في: الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص.400.

(4) مصطفى لمودن، "الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد المغربي من خلال عرض لجمعية -أطاك-"، الحوار المتمدن. ع.2641، مـاي 2009، من الموقع الإلكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171294&r=0*، تم تصفح الموقع يوم: 12-11-2019، على الساعة: 18:00.

والنسيج، ونقصت عائدات السياحة بـ 3.5 بالمائة، وتعرف هذه الفترة تراجعا ملحوظا في الإقبال السياحي يقدره المهنيون ما بين 20 و40 بالمائة، وانخفضت تحويلات العمال المغاربة المقيمين بالخارج بـ 2.4 بالمائة سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 2007، وانخفضت أكثر في الشهور الأولى من 2009 بـ 14.8 بالمائة، بسبب تضرر دول أوربا بالأزمة المالية وخاصة إسبانيا الذي فاق فيها عدد العاطلين 17 بالمائة حسب آخر إحصائيات، مما يهدد العمال المغاربة بعدم تجديد بطائق الإقامة والتهديد بالطرد[1].

حيث أكد **وزير الاقتصاد والمالية "صلاح الدين مزوار"**، قائلا[2]:

"إن الاقتصاد المغربي برهن عن قدرة جيدة على التعافي في مناخ الأزمة العالمية بفضل استقرار الإطار الماكرو- اقتصادي وصلابة القطاع المالي وفعالية نظام الإشراف والتنظيم"؛

كما قد أوضح "مزوار" أن جهود الحكومة تتركز على الاجراءات التي ينبغي القيام بها لمواجهة آثار الأزمة، وفي الوقت ذاته على الاستعداد لفترة ما بعد الأزمة من خلال تنويع مصادر النمو بتسريع حركة التصدير والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتسريع برامج البنيات التحتية والشبكات، والنهوض بالتنمية البشرية والاستثمار في المجال الاجتماعي[3].

أما في سنة 2013، فكان الأمر نوعا ما مختلفا عن سابقه، وذلك بعد أن أقرت الحكومة في المغرب -التي يقودها حزب العدالة والتنمية- بالأزمة الخانقة التي تهدد اقتصاد البلاد، طغت الخلافات السياسية بشكل علني بين مكونات الأغلبية الحكومية بشأن الخيارات اللازمة لمواجهة الأزمة؛ ويأتي هذا الوضع في ظل تقارير شبه رسمية تفيد بتجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي، واضطرار الحكومة إلى تجميد مبلغ 15 مليار درهم (1.7534 مليار دولار) من نفقات الاستثمار العمومي في ميزانية السنة الجارية[4].

فمن ذلك كان المنطلق للحديث عن الحلول المقترحة من طرف تشكلات الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني للخروج من الأزمة الاقتصادية والنهوض بالاقتصاد المغربي.

---

(1) يحي خالفي، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على المغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.oujdacity.net/national-article-15180-ar/national-article-15180-ar.html*، تم تصفح الموقع: 12-11-2019، على الساعة: 18:30.

(2) حسن الشتيوي، "عشر سنوات من عهد جلالة الملك محمد السادس في خدمة اقتصاد منفتح قادر على التأقلم وامتصاص الصدمات"، من الموقع الإلكتروني: *https://cutt.us/eIYJz*، تم تصفح الموقع: 12-11-2019، على الساعة: 19:00.

(3) المرجع نفسه.

(4) عبد الجليل البخاري، "أزمة اقتصاد المغرب وسط خلافات سياسية"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/4/8/*، تم تصفح الموقع: 12-11-2019، على الساعة: 18:35.

2. أما بالنسبة **للعوامل الخارجية المؤثرة والمساعدة على عملية الانتقال نحو الديمقراطية في حالتي الجزائر والمغرب**، حيث تمثلت هذه العوامل في مجموع المتغيرات السياسية والاقتصادية والأيديولوجية التي تنبع من المجتمع الدولي، والملاحظ أن الدول النامية في العالم الثالث بما فيها الجزائر والمغرب، سريعة التأثر بالعوامل الخارجية والتأثير الخارجي خاصة بالدول الغربية[1]؛ إلى جانب توافق وتشابه الأسباب والعوامل الخارجية التي ساهمت في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر والمغرب معا، وبشكل عام يمكن إيجاز هذه العوامل الخارجية في النقاط التالية:

– **ضغوط القوى الخارجية**: تعتبر الضغوط الأجنبية أكثر قوة وأشد وقعا على الدول العربية، وتهدف بالدرجة الأولى إلى تأمين المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية لتلك الدول[2].

– **نظرية الدومينو**: هي نظرية سياسية ظهرت خلال الحرب الباردة وتحديداً في الحرب الفيتنامية، تقوم هذه النظرية على مبدأ أنه إذا تشابهت الدول في نظام الحكم، فإن أي تغيير في نظام إحدى الدول سيؤدي إلى تغييرات متتالية في بقية الأنظمة[3]، وهذا ما انطبق على حالتي الجزائر والمغرب.

– **التوجه العالمي نحو الديمقراطية**: ارتهنت مسألة التحول نحو الديمقراطية في العالم الثالث بالتحرر من عائقين كبيرين، كانا بمثابة حجر حائل دون طرحها بشكل جديّ؛ أما العائق الأول فتمثل في النموذج السوفياتي للتنمية المثالي، ومع تفكك المعسكر الشيوعي الذي كان يطمح إلى تحقيق تنمية متسارعة وشاملة، بواسطة تعبئة الجماهير في إطار الحزب الواحد، إلى جانب تفاقم البيروقراطية، فكان الأثر البالغ في جمود هذا النموذج، ليتم الانتقال نحو الديمقراطية. في حين أن العائق الثاني قد تمثل في التحول الحاصل على مستوى الساحة الدولية، حيث أن نظام القطبين لم يكن في صالح الدول النامية لإقرار الديمقراطية واستمرارها، لأنه قائم على خلق اللاإستقرار في المناطق التابعة لكل قطب[4].

---

(1) إيمان أحمد، "قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، ج.2، دراسات سياسية. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 05 مارس 2016، ص-ص.10-11.

(2) بوفلجة غيات، النظام الرسمي العربي وأزمة الديمقراطية. الجزائر: دار القدس العربي، 2010، ص.28.

(3) محرر أورارید، "نظرية الدومينو"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.orared.com/900-Domino-Theory/*، تم تصفح الموقع: 25-12-2019، على الساعة: 16:00.

(4) أحمد طعيبة، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1998، ص.89.

ثانيا: حدود معيقات عملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:

يعتبر الانتقال الديمقراطي مسلسلا حقيقا للتغيير يتم بواسطته الانتقال من وضع سياسي إلى آخر يدخل تغييرات على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وعلى المؤسسات القائمة والفاعلين السياسيين[1]؛ إلا أن هذه التغييرات تعترضها جملة العقبات والمعيقات، على كل المستويات والمجالات السوسيو-اقتصادية والسياسية، الداخلية والخارجية.

فجاء هذا العنصر ليحدّد أهم الحدود المقارنة للمعيقات التي حالت دون ترسيخ الديمقراطية في الجزائر والمغرب؛ كل ذلك مختصرا في العناصر المبينة بالجدول التالي:

الجدول رقم (02) يوضح مقارنة ضمنية لـ

"معيقات الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب".

معيقات عملية الانتقال الديمقراطي (الجزائر والمغرب)	
حالة الجزائر	**حالة المغرب**
/التخلف على المستوى الاجتماعي: - قلة المشاركة السياسية لدى الطبقات الاجتماعية وعدم تماسكها، يؤدي إلى عدم الاستقرار في المجتمع؛ الأمية والفقر ضد انتشار الوعي. **/التخلف على المستوى السياسي:** - تمتع السلطة التنفيذية بالهيمنة مقابل السلطة التشريعية؛ أزمات الحراك الداخلي لدى الأحزاب السياسية؛ - ضعف وتبعية مؤسسات المجتمع المدني للسلطة أو للأحزاب السياسية؛ - ضعف وسائل الإعلام.	- **علاقة السلطة بالمجتمع المدني:** - إطلاق فكرة "التناوب التوافقي" 1998؛ وتبني السلطة المغربية قوانين التعددية السياسية منذ استقلالها، بغرض مواجهة أحزاب الحركة الوطنية؛ - عدم فاعلية وفعالية وقدرة مؤسسات المجتمع المدني على التأثير (بسبب غياب الدعم المالي واللوجيستي). - **الظاهرة الحزبية وأزمة المشاركة السياسية:** - التخلف الاقتصادي والاجتماعي؛ الانفراد بسلطة اتخاذ القرار؛ الاستناد إلى الأساس التقليدي للسلطة كمصدر للشرعية؛ ضعف الأداء السياسي؛ تدني الوعي السياسي. - **مركزية وهيمنة المؤسسة التنفيذية على باقي السلطات:** - عدم اعتراف الملك بمبدأ الفصل بين السلطات؛ هيمنة المؤسسة الملكية (التنفيذية) وخضوع باقي السلطات لها؛ التحجج بالسلطة الدينية؛ - توطيد علاقات الملك مع النخب القبلية (العربية والبربرية) لضمان الولاء.

المصدر: من إعداد الباحث.

[1] محمد بحضاض، "قراءة في معوقات الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، الحوار المتمدن. ع.6266، 2019، من على الموقع الإلكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=640889&r=0*، تاريخ الدخول: 15 ديسمبر 2019، 20:20.

من خلال الجدول السابق، يمكن البحث في معطياته لاستخلاص النتائج التالية:

بالنسبة **لمعيقات الانتقال الديمقراطي في حالتي الجزائر والمغرب**، والتي تم حصرها في مجالات متعددة ومستويات متفاوتة، تم توضيحها في النقاط التالية:

ففي حالة الجزائر، تم **حصر أهم المعيقات** في عامل التخلف على المستويين الاجتماعي والسياسي؛ أما **التخلف على المستوى الاجتماعي**، والذي تمثل أساسا في كل من **قلة المشاركة السياسية لدى الطبقات الاجتماعية وعدم تماسكها، يؤدي إلى عدم الاستقرار في المجتمع**، باعتبار أن المشاركة السياسية أحد المعايير الإيجابية للحكم على النظام السياسي بالاستقرار[1]، وعدم وجودها عائق لتطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، فالنظام السياسي الجزائري لم يعمل على تجسيد آليات المشاركة السياسية، بل تم الاقتصار على الجانب الشكلي منها[2].

فمن الناحية الاجتماعية، بعد تطبيق الإصلاحات الهيكلية التي مست الاقتصادج الجزائري، من جراء سياسيات التكيف الاقتصادي فيما بعد عام 1990م، فقد عادت بنتائج سلبية أثرت على مجمل الطبقات المتوسطة والدنيا، بحيث انتشرت البطالة وتفشت ظاهرتي الأمية والفقر، مع تدني مستوى إشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية، مما جعل من الطبقة البرجوازية لا تسلم هي الأخرى من هذه الظروف المعيشية المتدهورة[3]؛ فكلما انتشرت الأمية وانخفض مستوى التعليم وقلّت المهارات، كلما أدى ذلك إلى انخفاض الوعي في كل مجالاته؛ فهذا يدخل في مفهوم **الأمية والفقر مقابل انتشار الوعي**.

في حين أن التخلف على المستوى السياسي، فتمثل هو الآخر في كل من:

– تمتع السلطة التنفيذية بالهيمنة مقابل السلطة التشريعية، حيث تؤدي البرلمانات أدوارا رئيسية في دعم عملية الانتقال الديمقراطي من خلال دورها في تعزيز الروابط بين الحكومة والمواطنين، والتعبير عن الاحتياجات المجتمعية في صورة سياسية، ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية، لكن تبقى تجربة البرلمان الجزائري بعيدة عن تحقيق الأهداف السابقة، في حين أن كل من **أزمات الحراك الداخلي لدى الأحزاب السياسية وضعف وتبعية مؤسسات المجتمع المدني للسلطة أو للأحزاب السياسية،**

---

(1) محمد الصالح بوعافية، "الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، دفاتر السياسة والقانون. ع.15، جوان 2016، ص.320.

(2) سعاد بن ققة، "المشاركة السياسية في الجزائر:: آليات التقنين الأسري نموذجا 1962-2005"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر- بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011 – 2012، ص.406.

(3) بشير مخلوف، "موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989-1995): دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ -المحلّة-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2012 – 2013، ص.154.

يمكن الحديث عنها من خلال الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات بمختلف تشكيلاتها على الساحة السياسية بشكل عام، وأثناء الاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها الجزائر حتى الآن يثير تحفظات مختلف الأطراف المعنية خاصة الأطراف الساعية إلى الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخابات والمنافسة السياسية النزيهة، كون المجتمع المدني يقف دائما إلى جانب السلطة ومرشحيها ويدعمهم بشكل علني[1].

– **وأخيرا، ضعف وسائل الإعلام**، حيث مرت التجربة الإعلامية الجزائرية بمراحل عديدة وعقبات كثيرة، وعانت ويلات **العشرية** السوداء، وتعاملت مع وضعيات مختلفة، وقد اكتسبت تجربة إعلامية لا يستهان بها في مجال الممارسة والأداء الإعلامي، فمرت بمرحلة الازدهار منذ صدور قانون الإعلام في الإريل 1990 إلى بداية جوان 1991، إلى مرحلة الاستقرار الممتدة من جوان 1991 إلى غاية توقيف المسار الإنتخابي، لتنتقل إلى مرحلة التراجع والاصطدام الممتدة منذ اتستقالة رئيس الجمهورية في 11 جانفي 1992 إلى غاية جوان 1993، بحيث تميزت هذه المرحلة في المجال الإعلامي بسيطرة السلطة على الصحافة المستقلة ..، لتستقر بمرحلة شهدت الخضوع والهدنة منذ جويلية 1993 إلى بدايات 1999[2]؛ إلى أن جاء قانون الإعلام لسنة 2012 كرد من الدولة على مآخذ سجلت على القانون السابق والذي عمّر أزيد من 22 سنة، بحيث أن الواقع يقول بأن قانون العام 1990 لم يتم العمل به كليا، بل تم تعطيل الكثير من مواده والهيئات التي نص عليها مثل "المجلس الأعلى للإعلام" الذي ارتاح له الإعلاميون، حيث تم إلغاء المجلس سنة 1993، بالإضافة إلى ذلك، و أثناء الاضطرابات التي مست الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن العشرين بادرت الدولة بإستصدار تشريعات عديدة أدت كلها إلى التضييق بعض الأحيان على العمل الصحفي مما يمس مباشرة بـ"حق المواطن في الإعلام"، حيث لا يصبح بوسع الصحف تقديم أخبار كاملة أو الوصول الحر إلى مصادر الأخبار[3].

أما عن **حالة المغرب**، فتم **حصر أهم المعيقات** في العناصر التالية:

أولها، متمثل في علاقة السلطة بالمجتمع المدني، من خلال:

---

(1) منير مباركية، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون. ع.خ، أفريل 2011، ص.414.

(2) عبد الكريم مقلاتي، "إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03. ع.09، ديسمبر 2017، ص-ص.28-40.

(3) حسينة رحال زياني، "دراسة في قانون الإعلام لسنة 2012"، محاضرات في مقياس مدخل لعلوم الإعلام والاتصال. جامعة فرحات عباس سطيف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جوان 2012، ص.10.

– إطلاق فكرة "التناوب التوافقي" 1998؛ باعتبارها تجربة سياسية عاشها المغرب منذ 1998 وحتى 2002 عندما اتفقت الملكية مع المعارضة اليسارية على المشاركة الحكومية لأول مرة منذ عقود طويلة، شابها صراع معلن بين الطرفين ذهب ضحيته ضحايا كثر، انتهت التجربة عام 2002 بتعيين رئيس حكومة من خارج الأحزاب السياسية[1].

– تبني السلطة المغربية قوانين التعددية السياسية منذ استقلالها، بغرض مواجهة أحزاب الحركة الوطنية؛ باعتبار أن الأحزاب السياسية آلية تسعى للحصول على الدعم الشعبي لممارسة السلطة ولتنفيذ برامجها الانتخابية، وباعتبارها أيضا تقوم بوظائف محددة ضمن النظام الديمقراطي الحديث وهي: التعبئة، دعم الشرعية، التجنيد والتنمية[2]؛ ومنه يسقط الباحث "محمد شقير" ذلك على حالة المغرب، حيث يخلص لجملة الاعتبارات التالية[3]:

- تنافي طبيعة السلطة في المغرب مع وجود أي مماترسة سياسية تطمح إلى الحصول علي السلطة؛
- كون الملكية تعمل دائما علي احتلال موقع الصدارة داخل النظام السياسي المغربي، وهو تصدر يقابله في الوقت نفسه تواري مختلف القوى السياسية بما فيها الأحزاب؛
- محاولات الحكم الدائمة للحد من نشاط كل ظاهرة حزبية.

– عدم فاعلية وفعالية وقدرة مؤسسات المجتمع المدني على التأثير (بسبب غياب الدعم المالي واللوجيستي)، أين تقتضي فاعلية وإسهام مؤسسات المدتمع المدني في تحقيق الديمقراطية وإرساء قواعدها وقيمها من جهة، ودعم التنمية بشتى أنواعها ومجالاتها من جهة أخرى، مجموعة من الشروط أهمها أن تتوفر تلك المؤسسات على درجة من الاستقلالية وعدم التبعية لأي جهة كانت سواء مؤسسات أو جماعات أو أفراد، إلى جانب الانسجام الذي يتولد عن توافر ثقافة مدنية (ديمقراطية) تجسدها تلك المؤسسات في حياتها الداخلية...بالإضافة إلى الاستقلال المالي الذي يتولد عنه استقلال في القرارات والأهداف؛ وكغيره من المجتمعات المدنية العربية وإن كانت بدرجات متباينة نسبيا يفتقد إلى

---

(1) عن موقع الجزيرة، "التناوب التوافقي...عندما ترأس اليسار الحكومة المغربية"، من على الموقع الإلكتروني: *https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/28*، تاريخ الدخول: 20 ديسمبر 2019، 17:20.

(2) إدريس جنداري، "التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة"، تقييم حالة. الدوحة: معهد الدوحة – المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012، ص.15.

(3) محمد شقير، القرار السياسي في المغرب. الدار البيضاء: دار الألفية مطبعة النجاح الجديدة، 1992، ص-ص.100-102.

تلك الشروط حسب ما أشارت إليه العديد من التقارير والدراسات، وهو الأمر الذي جعل إسهاماته في دمقرطة الدولة محدودة[1].

– وذلك نفس الحال بالنسبة للمغرب، بحيث شجع منذ سنوات الاستقلال عدة هيئات وتنظيمات سياسية للظهور حتي لا تبقى بمنأى عن الصراعات والنقاشات التي تدور وتتفاعل داخل المجتمع السياسي، وعلى الرغم من ذلك فقد تميزت هذه الهيئات بعدم فاعليتها وقدرتها على التأثير بسبب غياب الدعم المالي واللوجيستي[2].

ثانيها، متمثل في الظاهرة الحزبية وأزمة المشاركة السياسية، من خلال:

– التخلف الاقتصادي والاجتماعي، تعتبر الإشكالية التي يطرحها مفهوم التخلف، وبالتالي البلدان المتخلفة، إشكالية مزدوجة، تتعلق من جهة بمظاهر التخلف وتجلياته، ومن جهة أخرى بالأسباب التي جعلت هذه المظاهر ممكنة وموجودة ومستمرة، سواء بالمعنى النسبي أو بالمعنى المطلق[3]؛ من ذلك تكتسي دراسة الاقتصاد المغربي أهمية خاصة، كونها تساعد على فهم وإدراك باقي جوانب الحياة الاجتماعية على المستوى السياسي والفكري، لهذا أقدمت على هدا البحث المتواضع جدا، وإذ أنشر نتائجه فليس إلا بهدف واحد وهو وضع لبنات أولى لاجتهاداتنا القادمة، ووضع مادة أولية للتفاعل مع الآراء الجادة والانتقادات البناءة، ولكون الوضع الاقتصادي لا يمكن وعيه خارج العلاقات التي تربط الناس فيما بينهم وبين الواقع الموضوعي، فلابد ضبط كل من نمط الإنتاج السائد وانعكاساته على الحياة الاجتماعية و كذا السياسية المنتهجة لتأبيد هذا النمط والحد من انعكاساته السلبية على الطبقات المسيطرة[4].

– الانفراد بسلطة اتخاذ القرار والاستناد إلى الأساس التقليدي للسلطة كمصدر للشرعية، من ذلك تنطلق الملكية في تصورها لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ، وعلى هذا الأساس تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها

---

(1) محي الدين بياضي، مرجع سبق ذكره، ص.142.

(2) المرجع نفسه. ص.143.

(3) محمد المرواني، "التخلف والتنمية: دراسة في المفهوم والنظريات والبدائل"، الدراسات البحثية- البرامج والمنظومات الديمقراطية. المركز الديمقراطي العربي، من على الموقع الإلكتروني:*https://democraticac.de/?p=54648* ، تاريخ الدخول: 20 ديسمبر 2019، 23:20.

(4) محمد عقا، "اقتصاد المغرب: البحث في أسباب التخلف"، الحوار المتمدن. ع.1909، ماي 2007، من الموقع الإلكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=96129&r=0*، تاريخ الدخول: 21 ديسمبر 2019، 12:00.

السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعب؛ وبصرف النظر عن الاختصاصات الكلاسيكية لرئيس الدولة يبدو أن المكانة السياسية- الدستورية للمؤسسة الملكية تحتل موقعا مهيمنا في الهرم الدستوري برمته[1].

ثالثها، متمثل في مركزية وهيمنة المؤسسة التنفيذية على باقي السلطات، من خلال:

- عدم اعتراف الملك بمبدأ الفصل بين السلطات، وهيمنة المؤسسة الملكية (التنفيذية) وخضوع باقي السلطات لها، حيث أنه إن كان الملك مُلزمًا بتعيين رئيس حكومة من الأغلبية البرلمانية، فإن سلطان التاج الملكي على السلطة التنفيذية يظلّ طاغيا رغم الإصلاحات المعلنة في دستور 2011، وذلك على حساب رئيس الحكومة، الذي يظهر "أكثر بقليل" من رتبة سكرتير للملك ولكنّه أقل من الصلاحيات المفترضة لرئيس حكومة في كل الحالات؛ كما يفرق دستور البلاد بين المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك ويضم في عضويته كذلك رئيس الحكومة والوزراء، ومجلس الحكومة الذي يقتصر على الطاقم الحكومي فقط. ويمثّل المجلس الوزاري الهيكل الأعلى في تسيير السلطة التنفيذية، حيث يتولّى تحديد "التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة"، ومشاريع القوانين ومشاريع مراجعة الدستور والتوجهات العامة لقانون المالية وغير ذلك[2]، **إلى جانب التحجج بالسلطة الدينية**؛ من خلال **توطيد علاقات الملك مع النخب القبلية (العربية والبربرية) لضمان الولاء.**

المطلب الثاني: حدود بنية الاقتصاد وعملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:

تجدر الإشارة على أنه تم التطرق بالتفصيل –الفصل الثالث في مبحثيه الأول والثاني- لبنية الاقتصاد وعملية الانتقال الديمقراطي حالتي الجزائر والمغرب، في حين أن هذا المطلب تم تخصيصه لحدود المقارنة بين الحالتين لنفس المتغيرات، وذلك من خلال البحث والتقصي واستخلاص أوجه التشابه والاختلاف، وذلك مبيّن في العنصرين التاليين:

أولا: حدود دور الدولة في مجال الاقتصاد بين الجزائر والمغرب:

إن الحديث عن الدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد وكذا الوظيفة الاقتصادية أو غيرها، ومدى إيجابية ذلك الدور أو سلبية، مرهون بمدى الإلمام بمفهوم الدولة وطبيعتها، فهذه الأخيرة كحكم

---

[1] يونس برادة، "طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية"، من على الموقع الإلكتروني: *https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/632d515e-a084-45e9-908d-bdb042e646d4*، تاريخ الدخول: 21 ديسمبر 2019، 13:00.

[2] المرجع نفسه.

مؤسساتي تتميز عن الهيئات السياسية وعن مؤسسات المجتمع الدني، وحتى عن الحكومة بمفهومها الحديث[1].

ومن ثم فإن الحديث عن الدولة ودورها الاقتصادي هو حديث عن ترشيد وتحسين أدائها، وليس مناقشة حول ضرورتها، وإن كان وجود الدولة ضروريا لاستمرار حياة المجتمع، فإن التعرف على الشكل الأمثل لدورها الاقتصادي هو شرط للتنمية ونجاحها[2]؛ وذلك واضح في جملة التوجهات والأفكار التي نادى بها رواد الفكر الاقتصادي[3].

ويمكن التأكيد على أن دور الدولة في الاقتصاد مرهون بطبيعة النظام السياسي، وهذا ما سيتم البحث فيه حول حالتي الجزائر والمغرب، وذلك موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (03) يوضح مقارنة ضمنية لـ

"دور الدولة في مجال الاقتصاد بين الجزائر والمغرب".

حدود دور الدولة في مجال الاقتصاد (الجزائر والمغرب)	
حالة الجزائر	**حالة المغرب**
- استكمال بناء الدولة الجزائرية؛ - دور الدولة الاقتصادي: - 1988 – إلغاء احتكار الدولة للاستيراد؛ - إعادة تنظيم المؤسسات العمومية في تجمعات المصالح المشتركة؛ - مباشرة السلطات الجزائرية لإجراء عدد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية.	- انتهاج المغرب لسياسة اقتصاد السوق؛ - ضمان الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر؛ - دور الدولة في الحفاظ على التوازنات الاقتصادية المغربية بالعالم (التوجه نحو إفريقيا). - القضاء على سلبيات اقتصاد الريع؛ - المأسسة والدمقرطة أمام التحديات السياسية لفعالية الإصلاح المؤسساتي والقانوني والانفتاح الاقتصادي بالمغرب؛ - تحديات النخب السياسية + تحديات المجتمع المغربي.

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول السابق، يمكن استخلاص النتائج التالية:

بالنسبة **لدور الدولة في مجال الاقتصاد بين الجزائر والمغرب**، والتي تم حصرها في مجموعة من النقاط والعناصر، تم توضيحها في النقاط التالية:

---

(1) أحمد سبع، "دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. ع.07، الجزائر: جامعة الجزائر 03، 2016، ص. 150.

(2) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد. بيروت: دار الشروق، 1998، ص.6.

(3) "آدم سميث" ودعوته للحرية الاقتصادية واقتصاد السوق؛ "جان ماينارد كينز" وترويجه لفكرة تدخل الدولة لحماية الاستقرار الاقتصادي؛ "كارل ماركس" ودعوته لتقييد دور الدولة؛ ... وغيرهم ... للمزيد حول هذه المعلومات، راجع في ذلك:
- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي. ج.1؛ ج.2، الإسكندرية: مطبعة التوني، 1993.

ففي حالة الجزائر، تم حصر أهم النقاط التي من خلالها يمكن توضيح الدور التي تلعبه الدولة في مجال الاقتصاد، وذلك فيما يلي:

كان **لاستكمال بناء الدولة الجزائرية** العديد من المميزات التي شهدتها منذ استقلال الجزائر وحتى يومنا هذا؛ أين تميزت فترة ما بعد الاستقلال بصراعات وتناقضات، وذلك لاستفادة من إرث المعمرين، الذين غادروا البلاد وتركوا ممتلكاتهم، وهذا أدى من جهة إلى تشكيل قاعدة اجتماعية برجوازية ذات امتيازات نسبية، فيما كانت القيادة السياسية تعيش في صراعات إيديولوجية فيما بينها، حيث إن هذا يفسر جانبا من الجوانب التي أدت إلى عدم ظهور مشروع تنموي واضح، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري كان لا يزال تابعا للمتروبول، وحتى البنية الاجتماعية التي ظهرت بعد الاستقلال كانت امتداد للفترة الاستعمارية[1]؛ من ذلك تجلى **دور الدولة الاقتصادي** من خلال:

- **1988 – إلغاء احتكار الدولة للاستيراد:** يشكل قانون الخوصصة في الجزائر وجه التقاطع مع الاصلاحات الاقتصادية الذاتية، التي تم الشروع في تطبيقها يوم 12 من شهر جانفي لسنة 1988، أو ما كان يطلق عليها بـ "قوانين الاستقلالية" أي: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، بحيث تدعم وتوسع من القطاع العمومي وإعادة انتشار الدولة في الفضاء الاقتصاديعبر صناديق المساهمة مع خصوع هذه المؤسسات لقواعد القانون الخاص باعتبارها شركات تجارية ذات أسهم أو شركات ذات مسؤولية محدودة، من ذلك اتضحت العلاقة بين الدولة مالك لرأس مال الشركة وصلاحيات إدارة المؤسسات العمومية في إطار الاستقلالية المالية التي تحكم تسيير القطاع العمومي[2].
- **إعادة تنظيم المؤسسات العمومية في تجمعات المصالح المشتركة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية:** عرف النظام الاقتصادي الجزائري عدة اختلالات خاصة حين تدني أسعار المحروقات لسنة 1986، في ظل تلك الاختلالات الهيكلية كان لابد من وضع برامج خاصة للاصلاحات اعتبرت كبداية لمرحلة جديدة على المستوى السياسي والاقتصادي والتوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق؛ ولم تكن الاصلاحات من الجيل الأول لاستقلالية المؤسسات كهدف في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق أهداف اقتصا من أجل الوصول إلى نمو اقتصادي معتبر، وذلك في الأصل لم يكن كفيلا لمعالجة تلك

---

[1] عبد العالي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص.12.

[2] محمد شحماط، "قانون الخوصصة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، 2007، ص-ص.01-02.

الاختلالات[1]؛ ولكن تلك الاصلاحات لم تحقق النتائج المرجوة نتيجة الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر.

أما عن حالة المغرب، فتم حصر أهم النقاط التي من خلالها يمكن توضيح الدور التي تلعبه الدولة المغربية في مجال الاقتصاد، وذلك فيما يلي:

- **انتهاج المغرب لسياسة اقتصاد السوق:** منذ الاستقلال ينتهج المغرب سياسة اقتصاد السوق، حيث **تضمن الدولة حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر،** ويعتمد على الانفتاح كتوجه رئيسي لنظامه الاقتصادي[2]؛ كما **إن الانتقال من دائرة التأثر الريعية إلى دائرة التأثير الإنتاجية،** يحتمل تقوية الرأسمال المؤسساتي بتعاقدات توفق المصالح المركزية واللامركزية، وتعمل على أن تلتقي السياسيات العامة والاستراتيجيات الاقتصادية، لاسيما بالاعتماد على نموذج اقتصادي ينبني على التصنيع كسبيل ومنهج للثروة. فضلاً عن إسهاماته في البحث والتطوير؛ ليقلع الاقتصاد بتنويع المجالات وربط النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية. إضافة إلى **تكثيف الروابط التجارية والعلاقات الاقتصادية بالمنطقة المتوسطية والقارة الإفريقية كأرضية خصبة للتصدير والاستثمار**[3]، من ذلك تولي السياسة المغربية اهتماما إعلاميا وسياسيا متزايدا بإفريقيا، حيث صار للمملكة رصيد من المصداقية في غرب ووسط إفريقيا، فهي من أوائل المستثمرين فيه، ولها حضور قوي على المستوى الدبلوماسي والديني؛ ويرى كثير من المراقبين أن الهندسة السياسية لتوجه المغرب نحو إفريقيا تعرف تحولات كبيرة، وتعطي إشارات سياسية واضحة وقوية حسب محللين سياسيين بأن المملكة المغربية تراهن على دورها الاستراتيجي في مد جسور التواصل مع بقية الدول الإفريقية، الأمر الذي يحتم عليها التفكير في إعادة التموقع بالمجال الإفريقي[4].
- **المأسسة والدمقرطة أمام التحديات السياسية لفعالية الإصلاح المؤسساتي والقانوني والانفتاح الاقتصادي بالمغرب:** عدد الأمن العام السابق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب "محمد الصبار" جملة التحديات التي تقف حائلا أمام تكريس الديمقراطية، في افتتاح يوم دراسي حول "الديمقراطية وأسئلة الوساطة بالمغرب" بمجلس المستشارين يوم الأربعاء الموافق لـــ 07 نوفمبر 2018، ما يلي:

---

(1) المرجع نفسه، ص.110.
(2) يونس بلفلاح، "المغرب: التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية"، مرجع سبق ذكره. ص.03.
(3) المرجع نفسه، ص.10.
(4) عزيزة بوعلام، "جهود المغرب بإفريقيا.. علاقات اقتصادية ومكاسب متبادلة"، تقارير وحوارات. الدوحة: الجزيرة، 25 ماي 2017، ص.03.

1. التربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ في غياب ثقافة ديمقراطية لدى الأفراد والجماعات والمؤسسات يصعب صيانة الديمقراطية واستدامتها، على حد تعبيره؛
2. ضمان التكامل بين الفاعلين الأساسيين المعنيين بالمسألة الديمقراطية من إدارة وسلطات قضائية وأحزاب ومجتمع مدني ومؤسسات الحكامة وقيامهم بمهامهم وفق ما تقتضيه المصلحة العامة؛
3. تقوية قدرات الفاعلين في مجال الوساطة وتأهيلهم من خلال برامج تكوينية ذات مضامين تستند على قيم حقوق الإنسان؛
4. استرجاع الثقة في مؤسسات الوساطة السياسية والاجتماعية والمدنية واستدامتها؛
5. توسيع قاعدة مشاركة مختلف الفئات المجتمعية في البناء الديمقراطي دون تمييز أو هيمنة أو إقصاء، وتحفيز مشاركة النساء والشباب بشكل أكبر؛
6. أن تأخذ الوساطة بعين الاعتبار التنوع والاختلاف الموجود في المجتمع المغربي.

ثانيا: حدود دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بين الجزائر والمغرب:

عندما يتم الحديث عن دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاقتصادية، فإنه يتبادر إلى الذهن تساؤل جوهري حول فاعلية هذا الدور أو الأثر، زحجم المساعدة التي يقدمها للشريك الآخر والأساسي وهو الدولة؛ فعملية تحقيق معدلات نمو اقتصادية أعلى وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي ودعم سياسات السوق هو من مهام الدولة الأساسية، في حين أنه وبالتدقيق فعملية التنمية المستدامة هي عملية ذات طابع حركي ونتاج لتفاعل أطراف عديدة، حكومية وغير حكومية[1].

ونفس الفكرة تنطبق على القطاع الخاص، فمن خلال هذا العنصر سيتم الوقوف على ذلك في حالتي الجزائر والمغرب، وذلك مبين في الجدول التالي.

[1] أحمد عبد الوهاب، "دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية"، دراسة في: برنامج الحريات الفردية وبرنامج الحرية الاقتصادية. القاهرة: المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2017، ص.5.

الجدول رقم (04) يوضح مقارنة ضمنية لـ

"حدود دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بين الجزائر والمغرب".

حدود دور المجتمع المدني والقطاع الخاص (الجزائر والمغرب)	
حالة الجزائر	**حالة المغرب**
I. المجتمع المدني: - دستور 89، الإعلان عن التعددية؛ - دور المجتمع المدني قي تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين باعتباره قطاعا ثالثا يمكن تمييزه عن الدولة؛ - تخطي المجتمع المدني في الجزائر لأزمتي: أ. استقلال المجتمع المدني ماليا عن المجتمع السياسي؛ **ب.** النشاط المناسباتي. **II. القطاع الخاص:** - مدى الاهتمام بمكانة ودور القطاع الخاص؛ مسؤولية القطاع الخاص في الجزائر نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين؛ واقع القطاع الخاص في الجزائر.	**I. المجتمع المدني:** - دور المجتمع المدني قي تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين باعتباره قطاعا ثالثا يمكن تمييزه عن الدولة؛ - أزمات المجتمع المدني بالمغرب؛ - واقع المجتمع المدني بالمغرب. **II. القطاع الخاص:** - دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني؛ عوائق وتحديات القطاع الخاص المغربي؛ واقع القطاع الخاص بالمغرب.

المصدر: من إعداد الباحث.

بالنسبة **لدور كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال الاقتصاد بين الجزائر والمغرب**، والتي تم حصرها في مجموع النقاط والعناصر التالية:

ففي حالة الجزائر، تم حصر أهم النقاط التي من خلالها يمكن توضيح الدور التي يلعبه كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال الاقتصاد، وفقا يلي:

أولا: المجتمع المدني الجزائري:

- **دستور 89 والإعلان عن التعددية السياسية:** في سياق التحولات الجوهرية التي كانت الدولة الجزائرية تمر بها في بداية التسعينيات، والتي أقرها دستور 1989، صدر القانون المتعلق بالجمعيات رقم (90/31) بتاريخ 1990/12/04، والذي ألغى القانون السابق رقم (87/15) بحيث أنه بهذا القانون تم فتح المجال لإنشاء الجمعيات غير السياسية بمختلف أنواعها من أجل ترقية الأنشطة

ذات الطابع المهني والاجتماعي والتنظيمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي..، وقد شهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد[1].

- **دور المجتمع المدني قي تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين باعتباره قطاعا ثالثا يمكن تمييزه عن الدولة:** للمجتمع المدني دور كبير وهام في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، ذلك راجع لجملة للتحولات والتطورات العالمية التي شهدتها الاقتصاديات العالمية، ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كما أصبحت الحاجة إلى المجتمع المدني وكذا إلى منظماته لحل المشكلات والأزمات وكذا لنشر الوعي بشتى أنواعه بين أفراد المجتمع[2]؛ حتى يحظى المجتمع المدني بدور فعال وهام، وجب عليه تخطي العديد من الصعوبات والأزمات، أهمها:

أ. **استقلال المجتمع المدني ماليا عن المجتمع السياسي؛**

ب. **النشاط المناسباتي.**

ثانيا: القطاع الخاص الوطني (الجزائري):

- **مدى الاهتمام بمكانة ودور القطاع الخاص الجزائري:** عطفا على الفكرة السابقة حول المجتمع المدني، لقد كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر قبل سنة 1988 بطيئة، لوجود معارضة داخلية كانت ترفض التغيير، محافظة على المكاسب التي تحصلت عليها في ظل نظام الأحادية الحزبية والاقتصاد الموجه؛ لكن بعد أحداث أكتوبر 1988، تسارعت الإصلاحات نحو التحرير الاقتصادي والسياسي، وتوجت في 23 فيفري 1989 بالمصادقة على دستور 1989، الذي منح ضمانات لممارسة الحريات الفردية والجماعية، فقد فتح المجال أمام حرية التعبير، كما سمح بإنشاء أحزاب سياسية –جمعيات ذات طابع سياسي– بالإضافة إلى تبني نظام اقتصاد السوق وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة، فهو يظهر جليا تغير الموقف الرسمي تجاه القطاع الاص، حيث أقر

---

[1] جهيدة شاوش إخوان، "واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2014-2015، ص.109.

[2] إيمان بوشنقير ومحمد رقامي، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جيل حقوق الإنسان. ع.02، جوان 2013، ص.45.

في مادته 49 بالحق في الملكية الخاصة[1]، ليشكل بذلك أول ضمان قانوني يعترف، يضمن ويحمي الملكية الخاصة ويلغي التمييز بين القطاع الخاص المستغل وغير المستغل، بحيث أصبح ليستخدم مصطلح القطاع الخاص الوطني[2].

- **مسؤولية القطاع الخاص في الجزائر نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين:** تهدف السياسات الإصلاحية في مجالي الاقتصاد وتطوير المناخ الاستثماري من خلال تنمية القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار جراء إعطائه الكثير من المزايا الجمركية والضريبية ورفع كل العراقيل الإدارية والأساليب التمييزية، الأمر الذي سيكون له رد فعل إيجابي لمساهمة هذا القطاع في جوانب عديدة للتنمية متمثلة في الآتي[3]:
  - تكوين الناتج والقيمة المضافة؛
  - المساهمة في عمليات وسياسات التشغيل؛
  - تمويل التنمية؛
  - ترقية التجارة الخارجية.
- **واقع القطاع الخاص في الجزائر:** يمكن رصد واقع القطاع الخاص بالجزائر، من خلال جملة من نتائج دراسات أجرت تقييما لهذا القطاع، وذلك فيما يلي[4]:
  - ما زال القطاع الخاص في الجزائر غير فاعل ونشط في الاقتصاد الوطني، حيث أن القطاع الخاص ينتج ما بين 70 بالمائة إلى 80 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في معظم دول العالم إلا أن مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المصافة في الجزائر لم تتجاوز 50 بالمائة؛
  - إن تباطؤ نمو القطاع الخاص في توليد القيمة المصافة وفرص العمل بالجزائر يرجع إلى عدم فاعلية مناخ الاستثمار حيث وضع الجزائر وترتيبها المتأخر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم

---

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المادة 49 من المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فبراير 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989"، الجريدة الرسمية. ع.09، 01 مارس 1989، ص.240.

(2) ياسمين نوري، "مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)"، مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015، ص.76.

(3) عبد الرزاق مولاي لخضر، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009-2010، ص-ص.267-274.

(4) عبد الرزاق مولاي لخضر وشعيب بونوة، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث. ع.07، 2010، ص.148.

مناخ الاستثمار، يكشف أنه غير مناسب لنمو القطاع الخاص ووجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية؛

- بالرغم من أن الجزائر استعادت تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر شرطا أساسيا لتنمية القطاع الخاص، غير أنها لا تكفي وحدها لخلق مناخ يساعد على نمو القطاع الخاص، كما أن هنالك العديد من المسائل المتعلقة بالعقار والتمويل والبيروقراطية والمنافسة غير الشرعية تطرح كل مرة في قائمة العوائق التي تعيق نمو قطاع الأعمال بالجزائر.

أما عن حالة المغرب، تم حصر أهم النقاط التي من خلالها يمكن توضيح الدور التي يلعبه كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال الاقتصاد، وفقا يلي:

أولا: المجتمع المدني المغربي:

- **دور المجتمع المدني قي تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين باعتباره قطاعا ثالثا يمكن تمييزه عن الدولة:** في سياق مستجدات دستور 2011، تندرج إشكالية تفاعل المجتمع المدني مع الهيئات الرسمية والحكومية والجهوية في صيرورة المشاركة وآليات الإنتاج المشترك للسياسات العمومية؛ فإستراتيجيات المجتمع المدني في الحراك الاجتماعي متنوعة ومتعددة، يمكن حصرها في الآتي[1]:
  - الالتزام السياسي والدفاع عن المطالب الاجتماعية؛
  - إبداع المبادرات التطوعية والرفع من العمل المحلي؛
  - الاشتغال بالمجالات التالية: ميادين التربية ومحاربة الأمية والحملات الطبية والتحسيسية في المناطق الهشة، وقضايا الشغل والبيئة والرياضة والإشكالات التنموية وقضايا الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وإشكالات رمزية تتعلق بالحقوق اللغوية والثقافية والترافع على حقوق الإنسان ورهانات المناصفة وتحديات الحكامة الجيدة.
- **أزمات المجتمع المدني بالمغرب:** لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني في المغرب دون الحديث عن الدولة وطبيعتها السياسية والتاريخية وبمعنى أدق الحضارية، -كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا- إذ لا ينفصل الأمر عن تحديد هذه الخاصية فبوساطتها قد يتأتى لنا معرفة أوجه العلاقة

[1] سعيد بنيس "المجتمع المدني بالمغرب: الصيرورة والتفاعل"، من على الموقع الإلكتروني: *https://www.hespress.com/writers/371128.html*، تاريخ الدخول: 15 جانفي 2020، 13:20.

بين الدولة والمجتمع المدني وبالمعنى الذي صيغت به هذه العلاقة؛ فعلى الرغم من المكتسبات التي حققها والأهداف التي يروم تحقيقها خاصة تحديث المؤسسات ودمقرطة النظام و تقنين العلاقات بين الدولة و المجتمع واكتساح مجالات جديدة كانت محظورة، الأكثر من هذا تحقيق الاستقلالية عن الفاعلين السياسيين بتأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في ديسمبر 1988، وآخرها دسترة المجتمع المدني في دستور سنة 2011، فإن الأمر ينطوي على العديد من الإشكالات لعل أبرزها طبيعة الفرد المدني ومقوماته المعرفية والثقافية، وهذا الإشكال يحيل بالضرورة على طبيعة المعايير والمقاييس التي تضبط الانتماء إلى قوى المجتمع المدني[1].

- **واقع المجتمع المدني بالمغرب:** تبعا لما سبق، فإن الإشكال الذي يبدو أكثر استعصاء فهو الذي يتعلق بمكونات المجتمع المدني ومدى مدنيتها، فإذا تم التسليم بمقولة ممارسة السياسة في المغرب انطلاقا من مرجعية القبيلة أو من علاقة الشيخ بالمريد، فإن المجتمع المدني لا زال بعيداً عن صيغة تعاقدية واضحة ذات مشروع متكامل قائم على أساس التعاقد المدني[2].

كما أن مجموع الإصلاحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها المغرب، لا يمكن استثمارها استثمارا حقيقيا، إلا من خلال الإشراك الحقيقي الفاعل والمسؤول لمختلف الفاعلين في الساحة الاجتماعية، وكذلك بتوظيف مجموعة من الآليات التي من شأنها أن تعالج جملة الأزمات التي يعاني منها المجتمع المدني المغربي[3]:

- الزيادة من حصص الدعم "المادي، اللوجستي والتكويني" المخصصة لمنظمات المجتمع المدني؛
- الحث على ضرورة استعمال هاته المؤسسات لوسائل الاعلام المكتوبة، المرئية والمسموعة، ولما لا خلق قناة تلفزية خاصة بتقديم برامجها مما سيسمح لفئات عريضة من المجتمع بالانخراط في الحياة الاجتماعية؛ مع إرساء مبادئ التسويق الاجتماعي غير الربحي بطبيعة الحال ضمن الأبجديات المكونة لهذا النوع من المؤسسات؛ إلى جانب توسيع تطبيق آليتي التدقيق المحاسباتي الداخلي والخارجي، وذلك بغية ضمان قيام هؤلاء الفاعلين بالخدمات المرجوة منهم أحسن قيام؛

---

(1) رشيد اليملولي، "إشكالية المجتمع المدني في المغرب"، من على الموقع الإلكتروني: *https://www.jadaliyya.com/Details/31347*، تاريخ الدخول: 15 جانفي 2020، 17:00.

(2) المرجع نفسه.

(3) العباس الوردي، "المجتمع المدني المغربي: الوظائف، التحديات والرهانات"، من على الموقع الإلكتروني: *https://www.hespress.com/opinions/55304.html*، تاريخ الدخول: 15 جانفي 2020، 18:20.

- التوسيع من تمثيلية الفاعليين الاجتماعيين في المنظمات الوطنية، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الوطني لحقوق الانسان.

كما أن المغرب مطالب بتوسيع صلاحيات منظمات المجتمع المدني خاصة وأن دستور 2011 قد قام بتوسيع حقل الحريات العامة، وبالتالي فلما لا يتم جعل هاته المؤسسات سلطة خامسة فاعلة وفعالة هدفها مواصلة بناء مغرب الديمقراطية الحقة.

ثانيا: القطاع الخاص المغربي:

- ترجع مشاركة القطاع الخاص في تدبير المرافق العمومية بالمغرب إلى عهد الحماية حيث تم تطبيق الأشكال التقليدية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص المسماة التدبير المفوض، وقد عرف هذا النوع من التدبير انتعاشة قوية في التسعينيات من القرن الماضي حيث انخرط المغرب في سياسة توفير العديد من الخدمات العمومية من خلال إبرام عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في شكلها الحديث أو التقليدي أي التدبير المفوض[1].
- كما أنه قد صدر مؤخرا عن البنك الدولي تقرير حول حالة الاقتصاد والقطاع الخاص بالغرب يقول على أن أرباح الإنتاجية كانت ضعيفة، حيث لم يسجل الاقتصاد المغربي أي ربح في مستوى الانتاجية بين سنتي 1970 و2011، فيما اعتبر أن هناك تحسنا سجل سنة 2000 لكنه لم يكن كاف من أجل دعم النمو الاقتصادي الحالي، كما قد أقر نفس التقرير، أنه رغم الإنجازات التي تم تحقيقها في البنيات التحتية، إلا أن المشاريع المختارة للاستفادة من التمويل العمومي لا تأخد بشكل كاف مشاكل الفعالية مما سيكون له تأثير على الإنتاجية وخلق فرص العمل، مؤكدا على أن المغرب يجب ألا يعول على تراكم الرأسمال، لكي يتدارك الفوارق بين البلدان ذات الدخل المرتفع، لكون ذلك سيتطلب استثمارات مرتفعة، مما سيهدد التوازنات الماكرواقتصادية؛ كما إنه هناك حاجة لقطاع خاص أكثر دينامية[2].

---

(1) محمد سعيد السعدي، "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص- المغرب"، تقرير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2000، ص.03.

(2) مجموعة البنك الدولي، "خلق أسواق بالمغرب: تشخيص القطاع الخاص"، تقرير البنك الدولي حول وضعية الاقتصاد والقطاع الخاص في المغرب. واشنطن: مجموعة البنك الدولي، أكتوبر 2019.

الفصل الثالث

متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد في الجزائر والمغرب.

جاء هذا الفصل لدراسة متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد في الجزائر والمغرب، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثاني: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد المغربي؛

المبحث الثالث: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد بين الجزائر والمغرب.

المبحث الأول: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد بالجزائر:

منذ العام 1982 تاريخ بداية تفكك المؤسسات الوطنية بدأ الاقتصاد الجزائري رحلة البحث عن نموذج ملائم للتنمية خلفا لنموذج الصناعات المصنعة المبني على الاستثمارات الكبرى للدولة، وعلى خلفية الأزمة التي أصابت عمق مالية الدولة العام 1986 –كما سبق الإشارة إليه– بسبب انهيار أسعار النفط تبنت البلاد آلية السوق دون توضيح لماهية النموذج الاقتصادي الجديد، وبدل التفكير في أساسيات الفكرة الاقتصادية التي عليها توجيه السياسات ومن ثمة البرامج، غرقت الحكومات المتعاقبة في إدارة سوق غير ناضجة لاستيعاب ابجديات الليبيرالية بسبب غياب الشروط المواتية لهذا النمط من الأسواق وعلى رأس تلك الشروط جاهزية القطاع الخاص ونضج السوق المالية وتوفر الرؤية الاقتصادية لمجالات التنافسية؛ ومن هناك بدأ التراكم في تناقضات الاقتصاد الوطني بين إكراهات "اقتصاد السوق" من جهة والتدخل الواسع الذي ما زالت الحكومة تمارسه من خلال الموازنة العامة[1].

فكانت الإصلاحات الاقتصادية عبارة عن صيغة جديد نحو الانتقال إلى الليبيرالية واقتصاد السوق، حيث راجع دستور 1989 مفهوم ملكية الدولة وجماعاتها الإقليمية بشكل يختلف تماما عن مفهوم دستور 1976؛ بحيث حدد دستور 1989 علاقة الدولة بالاقتصاد من خلال الأحكام الدستورية التالية[2]:

- حصر الملكية العامة وجماعتها الإقليمية في الثورات الطبيعية الحية والمرافق العمومية، أما الأملاك الأخرى فقد تركها الدستور للقانون؛
- تجنب دستور 1989 التنصيص على كيفية تسيير الملكية العامة، تاركا هذه الصلاحية لحرية القانون، وهذا لجعل علاقة الدولة بالاقتصاد أكثر مرونة؛
- يقر دستور 1989 حق الملكية الخاصة دون أي قيد، سواء كانت فردية أو جماعية مثل الأملاك الوقفية وأملاك الجماعيات الخيرية؛
- تخلي الدستور عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية؛
- تحرير الاقتصاد من التسيير الإداري.

---

(1) بشير مصيطفى، حريق الجسد – مقالات في الاقتصاد الجزائري. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2011، ص-ص.117-118.

(2) ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص.96.

ومن بين أهم الإصلاحات الاقتصادية الجديدة أيضا معاملة المؤسسات العمومية ومؤسسات القطاع الخاص على قدم المساواة، بتوفير الشروط الملائمة لهذا الأخير من أجل الاستثمار، كما تم تحرير الأسعار تدريجيا، وتنظيم السوق بما يجعله خاضعا للمنافسة، وسن تقاليد التفاوض بين الشركاء الاجتماعيين أي أرباب العمل والنقابيين[1].

فتميزت المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية أو الغير المفروضة، بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني نتيجة الوضع الأمني في فترة التسعينات، وارتفاع المديونية، ومنها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80% من إيرادات المحروقات؛ في ظل الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني، فأصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية[2]؛ كان المخرج أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة، هو العودة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت سابقا مرفوضا.

بحيث تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي، المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي؛ فيعرّف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية، الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية[3]؛ كما أن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، فدخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية.

من ذلك، تتجلى أهمية سياسات الإصلاح الاقتصادي ومتطلبات التحول الديمقراطي، في كون هذه الأخيرة تضمن ترسيخ الديمقراطية من ناحية، كما أنها هي التي تمنح هذه الديمقراطية جوهرها وفعاليتها من حيث ضمان التعبير عن الرؤى والتوجهات المختلفة كافة في المجتمع، وضمان حل الصراعات فيه سلميا من ناحية أخرى؛ ويمكن التمييز داخل هذه المتطلبات بين ثلاث مجموعات رئيسية هي: المتطلبات الاقتصادية-الاجتماعية، والمتطلبات السياسية، والمتطلبات الثقافية. ومن ثم

---

(1) المرجع نفسه. ص.97.

(2) كربالي بغداد، مرجع سبق ذكره. ص-ص.8-9.

(3) المرجع نفسه. ص.9.

تبدو العلاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي وهذه المتطلبات من خلال ما تطرحه تلك السياسات من نتائج وآثار في التطبيق على صعيد هذه المتطلبات[1].

وهذا ما سيتم إبرازه على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي في الجزائر، وذلك من خلال الآتي:

المطلب الأول: المتطلبات التنموياتية السوسيو – اقتصادية:

جرى التشكيك بالفكرة القائلة بأن التنمية الاقتصادية– الاجتماعية شرط أساسي للديمقراطية وطعن في مصداقيتها، فعلى سبيل المثال يرى أحد البحاثة أن من الخطأ التساؤل ما إذا كان بلد ما على استعداد للديمقراطية، فواقع الأمر أن البلد يصبح مستعدا بفضل الديمقراطية، وعلى ذلك فإن التنمية المستدامة الحقة لا تتحقق إلا عن طريق الديمقراطية[2]؛ فمن ذلك يذهب أنصار الليبيرالية الجديدة[*] إلى عدم وجود علاقة بين الديمقراطية كنظام سياسي وبين النظامين الاقتصادي والاجتماعي، بحيث تنطبق الديمقراطية على الجانب السياسي فقط دون الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، وتغدو الديمقراطية السياسية وسيلة تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة الحقوق.

وتأكيدا لهذا الرأي، قال الأستاذ "كمال المنوفي" في أحد حلقات النقاش البحثية[3]:

"إن للديمقراطية مصاحبات أو شروطًا اقتصادية واجتماعية، وأن هناك بلدان حققت انطلاقة اقتصادية في ظل نظم سلطوية ...، لكن الرأي الغالب هو الذي يقول بالتلازم بين الديمقراطية وبين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنني من المؤمنين مع هؤلاء الذين يرون ذلك بأنه لا تنمية اقتصادية بغير تكريس لاحترام حقوق الإنسان، وأنه لا تنمية اقتصادية

---

(1) منار محمد الرشواني، "سياسات الاصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، ندوة علمية حول: التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات. 30/11-1/12/1999، عمان: منشورات جامعة آل البيت، 2000، ص.137.

(2) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "خارطة طريق الديمقراطية والتجديد في العالم العربي اليونيسكو تواكب عمليات التحول الديمقراطي"، وثيقة أعدت في إطار التحضير لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي نظمته اليونسكو. فرنسا: مقر اليونسكو، 21 جوان 2011، ص.18.

(*) للمزيد حول الليبيرالية الجديدة، راجع في ذلك:

- أشرف منصور، الليبيرالية الجديدة وجذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية، القاهرة: مكتبة الأسرة، 2008.

(3) كمال المنوفي، "تأثيرات التحول الديمقراطي على هياكل الدول في المنطقة العربية"، في: المشروع البحثي المشترك حول مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية. تح. أحمد فخر، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، يوليو 2005.

بغير استشمارات، ولا استشمارات بغير حريات، والحريات لا يكفلها إلا نظام الديمقراطية الحقيقي".

ومن ذلك، يمكن إجمال أهم تلك المتطلبات في الآتي[1]:

أولا: النمو الاقتصادي (ثراء الدولة):

إن موضوع النمو الاقتصادي نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته، والمحيط والبيئة المدعمة له، وعلاقته بالإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي والإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل لتحقيق النمو القابل للاستمرار، وبعد مسيرة طويلة، امتدت لأكثر من ثلاثين عام كانت تركز فيه أنظمة التخطيط السابقة على زيادة الناتج والنمو، من خلال، وضع أرقام كمية مستهدفة للإنتاج دون اهتمام كبير بالتكاليف؛ وبمرور الوقت أصبحت جوانب عدم الكفاءة واضحة للعيان في ظل هذه الأوضاع واتجهت معظم اقتصاديات التخطيط المركزي نحو تبني آليات السوق، في إطار برامج وسياسات الإصلاحات الاقتصادية[2].

ويظهر الدور المحوري للنمو الاقتصادي، في تعزيز وترسيخ الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي من ناحيتين: **فالأولى** تتمثل في الآثار الايجابية لهذا النمو على مجموعة من المتغيرات وثيقة الصلة بتعزيز الديمقراطية، إذ أن النمو الاقتصادي الناجم عن قطاعات إنتاجية إنما يؤدي إلى تعددية مراكز السلطة المتنافسة سياسية واقتصادية، بما يعزز فرص التحول الديمقراطي وتعزيزه كوسيلة لمواجهة هذا التنافس سلميا[*]، **أما الناحية الثانية** لدور النمو الاقتصادي في تعزيز الديمقراطية وترسيخها فتتمثل في قدرة الدولة على توفير مجموعة من الحقوق الاجتماعية التي تشكل المطلب الآخر من المتطلبات الاقتصادية-الاجتماعية للديمقراطية[3].

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مرجع سبق ذكره. ص-ص.137-138.

[2] حاكمي بوحفص، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. ع.07، السداسي الثاني 2009، ص-ص.1-3.

[*] أما على صعيد آخر، فإن النمو الاقتصادي قد يعكس فعالية الدولة، والتي تمثل أحد عوامل الاستقرار السياسي الذي يمثل بدوره أحد متطلبات استقرار الديمقراطية وترسيخها... للمزيد راجع في ذلك:

- سيمور مارتن ليبست وآخرون، "تحليل مقارن للمتطلبات الاجتماعية الخاصة بالديمقراطية"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. ع.136، باريس 1993.

[3] منار محمد الرشواني، مرجع سبق ذكره. ص.137.

ثانيا: توفير متطلبات المعيشة الأساسية – التنمية الاجتماعية ومتطلباتها–:

إن حالة الجزائر، بخصوص التنمية الاقتصادية لمواجهة الأزمات تقتضي إعادة النظر والمراجعة الجذرية لكثير من الخيارات السابقة حتى تتكيف مع التغيرات التي طرأت على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتتجاوز الأخطاء القاتلة التي تضمنتها التجربة الماضية –أزمة التسعينات– من خلال تشجيع الاستعمال العقلاني للموارد والثروات الممكنة –الإمكانات الاقتصادية–، المادية والبشرية منها على الخصوص، ولعل أول خطوة في ذلك الاتجاه هي إعادة تقويم الموارد مثل النفط والغاز الطبيعي، وكذلك الخبرات والمهارات الفنية والعلمية المتراكمة في هذين الميدانيين، واستعمال عائداتهما لتطوير فروع جديدة من الصناعات وتنشيط الاستثمار[1].

فمن خلال ذلك، هناك من يرى أن التنمية الاقتصادية تبنى على انتقال من مرحلة إلى أخرى مثل فترة الخماسية والسداسية وغيرها، وهناك من يرى بأن التنمية مثل النابض أي كلما كان أكثر مرونة وسماكة كلما يكون الانتقال أكبر أي الانتقال عبر الصدمات؛ وهناك من يرى أن التنمية لا تعني فقط الوفرة المادية وإنما التنمية تؤدي إلى الشمول أي الاهتمام بكل الظواهر المتعلقة بالبشر وتنمية المؤسسات وعدم التمييز بين الأشخاص والمؤسسات نفسها[2]، وهذا ما يدفع للحديث عن نقطة أساسية وهي التنمية البشرية التي أصبحت من أهم المتطلبات فهي من أجل الإنسان وللإنسان وبمعنى آخر هي توسيع خيارات الناس للعيش بطريقة كريمة، وأول مرة استعمل هذا المصطلح سنة 1977 وأعلن عنه رسميا سنة 1986 في الأمم المتحدة.

ثالثا: المتطلبات الأساسية المساعدة على تفعيل الديمقراطية:

وأهم ما يتعلق بمتطلبات المعيشة الأساسية التي تتضمنها الديمقراطية والمساعدة على عملية الانتقال الديمقراطي، وما يجعل هذه الأخيرة بفعل الحرية والمساواة تمكن الفرد من الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والمتطلبات، هي:

1. الحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل (أزمة التوزيع): تتعلق أزمة التوزيع بعدم قدرة النظام السياسي في أن يكون عادلا ومساويا في توزيعه لكافة الموارد الاقتصادية المتاحة

---

(1) عنصر العياشي، "سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي. ع.191، جانفي 1995، ص.90.

(2) جدو فؤاد، "التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص.03.

وعدم مقدرته أيضا على توزيع عوائد التنمية المادية وغير المادية على المجتمع[1]، هذا ما يجعل من الحكومات تواجه هذه المشكلة بالقرض المباشر في توزيع الثروة، وتؤثر بشكل فادح وكبير ظاهرة الفساد السياسي على أزمة التوزيع من خلال وجود عناصر شاذة وفساد في موقع المسؤولية، تقوم بخلخلة النظام الاجتماعي من خلال وجود طمعها بمصالحها الخاصة ويقصد بأزمة التوزيع أيضا الزيادة الهائلة في كم المطالب الشعبية التي تتعلق بمنافع مادية من الحكومة وإدخال فكرة أن الحكومات هي المسؤولة عن مستوى المعيشة هذا في المجتمع[2].

حيث أن الجزائر، صُنفت ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة في الرتبة 39، وكان ذلك وفقا لمؤشر الفقر البشري الذي قُدر بـ 23.4% استنادا لتقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003[3].

وأثناء قمة رؤساء الدول في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنسبة لآفاق 2015 ، هو القضاء على الفقر المدقع والجوع، كما جاءت الملاحظات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالنسبة للجزائر إيجابية فيما يخص التقدم المحرز في اتجاه تحقيق هذا الهدف، ورأى البرنامج أن الجزائر بصدد تحقيقها الأهداف التالية[4]:

- تقليص نسبة الأفراد الذين يعانون من الجوع بنسبة 50% وتمكين جميع الأطفال من إتمام طور كامل من الدراسات الابتدائية.
- العمل على تخفيض نسبة الفقر العام المقدر بـ 8.5% من السكان سنة 2002 و8.0% سنة 2003، إلى 6.8% سنة 2004 كخطوة أولى.
- ثم محاولة القضاء على الفقر كخطوة ثانية، من خلال بعث النشاط الاقتصادي واستحداث مناصب الشغل وانتهاج سياسة التضامن الوطني، حيث سجلت مداخيل الأسر في سنة 2004 ارتفاعا بنسبة 14% منها نسبة 9 % تمثلها خصوصا الزيادات في الأجور.

---

(1) محمد العويني، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق. القاهرة: عالم الكتب، 1988، ص.30.

(2) محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي الأردن نموذجا (1999-2005). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص.62.

(3) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي. 2003، ص.10.

(4) رزيق نفيسة، مرجع سبق ذكره. ص.127.

2. توفير التعليم ودور وسائل الإعلام: يؤدي كل من التعليم، الرعاية الصحية، الضمانات الاجتماعية ضد البطالة وغيرها دورا رئيسا في الحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، ويظهر دورها، بالتالي في تعزيز عملية التحول الديمقراطي، إلا أن أهمية التعليم تظهر بشكل خاص في ذلك، من حقيقة أن توفير التعليم يعزز فرصة المشاركة الديمقراطية كنتيجة لتزايد الوعي بالحقوق، والاطلاع على الأحداث وتكوين رأي شأنها، والتعبير عن موقف بصددها[1]؛ كما أن للثقافة السياسية دور هام في هذا الصدد.

ولابد الإشارة إلى نقطة أساسية تتعلق بالتعليم، وهي دور وسائل الإعلام والاتصال، التي من شأنها أن تساعد وتدعم على التعليم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون لها دور في تعزيز عملية الانتقال إلى الديمقراطية؛ بحيث تلعب وسائل الإعلام دوراً رئيساً وفاعلاً في تشكيل سياق الديمقراطية والإصلاح السياسي في المجتمعات المختلفة، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير، ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع وحجم الحريات، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، بجانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع، فطبيعة ودور وسائل الإعلام في تدعيم الديمقراطية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي، يرتبط بفلسفة النظام السياسي الذي تعمل في ظله، ودرجة الحرية التي تتمتع بها داخل البناء الاجتماعي[2].

وهناك تصنيف، حيث يصنف الدراسات المفسرة للعلاقة بين وسائل الإعلام والانتقال الديمقراطي في ضوء اتجاهات ثلاثة، وهي:

يعترف **الاتجاه الأول** بالدور الفاعل للإعلام في عملية الإصلاح السياسي والانتقال نحو الديمقراطية باعتبار أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في الانتقال إلى الديمقراطية، والإصلاح السياسي بمعناه العام؛ **فالاتجاه الثاني** ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي والتغيير السياسي من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام أو التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي، أما

---

(1) بيتر ميركل، "ماهي البلدان الديمقراطية في عالم اليوم؟"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. ع.136، باريس 1993، ص-ص. 115-116.

(2) عيسى عبد الباقي، "وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور.. وآليات التعزيز"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني. من الموقع الإلكتروني: *http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=4318*، تم تصفح الموقع يوم: 2013/08/15. 03:15.

الاتجاه الثالث فينظر إلى طبيعة العلاقة بين الإعلام والديمقراطية بوجهة نظر اعتدالية تعطي للإعلام أدوارًا محددة في مرحلة التحول[1].

وفي الأخير، متطلبات وضرورات التنمية، الشروط الاقتصادية مسألة أساسية باعتبار أن انهيار البنى الاجتماعية والاقتصادية كان من بين الأسباب التي أدت إلى تأجيج العنف[2] الاجتماعي الذي فجّر الانتفاضات الشعبية في العالم العربي –الجزائر في التسعينات–. فالعملية الديمقراطية لا يمكن أن تزدهر إلا في بيئة اقتصادية مواتية، ولهذا يتعين على المجتمع في إطار سعيه العام من أجل التنمية، أن يهتم بصفة خاصة في تلبية الاحتياجات الاقتصادية للطبقات المحرومة ليضمن من ثم اندماجها الكامل في العملية الديمقراطية –القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية–[3].

المطلب الثاني: المتطلبات السياسية (القدرة التنظيمية):

من بين أهم المتطلبات السياسية التي تعد هامة في عملية الانتقال الديمقراطي، وتبادر بشكل أو بآخر لرسم سياسات إصلاح اقتصادي ناجحة، القدرة التنظيمية، فهذه الأخيرة تعتبر من بين أهم المستويات الوظيفية للنظام السياسي، والمتمثلة في القدرات التي حددها كل من "غابريال ألموند" و"بنجهام باول" *Benjham Powell*[*]، أي هي قدرة النظام على ضبط سلوك وعلاقات الأفراد[4]؛ وعلى رأس قائمة هذه المتطلبات ما يلي:

---

(1) صفوت العالم، "دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي .. مصر نموذجا"، قضايا مركز الجزيرة للدراسات. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2013، ص.3. من الموقع الإلكتروني: *http://studies.aljazeera.net%20transition.pdf*، تم تصفح الموقع يوم: 2013/08/15.

(2) لمزيد من التفاصيل حول العنف في الجزائر، راجع في ذلك:
- مسعود بوسعدية، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011.
- حسن طوالبه، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجا، ط.2، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2005.

(3) منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، مرجع سبق ذكره. ص.18.

(*) للمزيد حول هذا الموضوع، راجع في ذلك:
- جبرائيل ألموند وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص-ص.281-303.
- جبرائيل ألموند وبنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية. ط.5، تر. هشام عبد الله، لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص-ص.192-197.

(4) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004، ص.64.

أولا: بناء الدولة:

يعد قيام الدولة الوطنية من بين أهم المرتكزات الأساسية لنجاح عملية التنمية في العالم الثالث، ولنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، وذلك لما ستتركه من تأثيرات إيجابية على مستقبل هذه الدول، وقد ذكر الدكتور "برهان غليون" أن:

"البحث في الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية... وكل إصلاح اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يمر إلا بإصلاح الدولة" [1].

ويخلص معظم الباحثين إلى أن للدولة دور مؤثر في تعزيز الديمقراطية وإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، وهذه الأخيرة تحتاج إلى "رحم دولة قوية متماسكة ينمو جنينها بداخله"، وعلى الرغم مما يقيمه أنصار الليبيرالية الجديدة من ارتباط بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية القائمة على الحد من دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي[2]، أما الداعي إلى تدخل الدولة (التدخل الحكومي) في النشاط الاقتصادي هو الرغبة في القضاء على البطالة وتحقيق التشغيل الكامل بتنظيم الانتاج والاستهلاك، ومن هنا وجب على حكومات الدول –من بينها الجزائر–، أن تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوجيه جانب من مواردها للاستثمار في المجالات التي لا يتمكن النشاط الفردي من الاستثمار فيها لنقص في الخبرة أو في رؤوس الأموال، وبتوجيه تجارتها الخارجية وفقا لاحتياجات البلاد[3].

ويسير التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في العصر الحديث في اتجاهين، الأول يتمثل في وضع خطة إنتاجية عامة تساهم المشروعات الخاصة والمشروعات العامة في تنفيذها؛ في حين أن الاتجاه الثاني هو وضع خطة مركزية كاملة لاستخدام الموارد في كافة القطاعات[4].

---

[1] إبراهيم مشورب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006، ص.51.

[2] منار محمد الرشواني، مرجع سبق ذكره. ص.145.

[3] مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية- النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج. القاهرة: جامعة القاهرة كلية الحقوق، 2007، ص.82.

[4] المرجع نفسه. ص-ص.82-83.

ثانيا: الاستقرار السياسي وانتقال السلطة:

إن حالة عدم الاستقرار السياسي واردة مع كيفية استلام السلطة وكيفية المحافظة على النظام السياسي بالكمية والنوعية التي تجعل السلطة تضحي بكثير من البرامج الاقتصادية والاجتماعية من أجل إنجاح برامجها السياسية والمحافظة على النظام السياسي، وأن لكل ما تقدم تأثيراً مباشراً في الحياة الاقتصادية، وهنا يتأكد أن جهود الدولة المؤسساتية تنصب على جوانب تثبيت السلطة وديموميتها وتوفير أسباب الثبات للنظام السياسي على حساب النشاطات الأخرى بل تسيير النشاطات كافة بهذا الاتجاه واستثمار الحالات الإيجابية من توفر عناصر الإنتاج لتوفير الحماية اللازمة للسلطة، كما إن طبيعة النظام من كونه نظاماً ديمقراطياً أم شبه ديمقراطي أم سلطوياً أم شبه سلطوي له تأثيره المباشر في تحريك الحياة الاقتصادية وإعطاء الفرصة لأصحاب الرأي من تخطيط الحياة الاقتصادية ومتابعة تنفيذ الخطط وتعديلها بما يتناسب وتحقيق الأهداف[1].

وعلى الرغم من أن أهمية الاستقرار السياسي كمتطلب أساسي لتوفير الطمأنينة بين الأفراد من أجل تحقيق مشاركة سياسية واسعة وفعالة وجدية[2]، وتكمن العلاقة وأهميتها بين توفير الأمن والاستقرار السياسي وبين ترسيخ الديمقراطية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي، بشكل أخص من خلال العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي، التي تعدّ من متطلبات ازدهار الديمقراطية[3].

ومن خلال طبيعة النظام يتحدد دور المعارضة السياسية التي تمثل التهديد المهم للسلطة في حالة عدم مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاستفادة من ملاحظاتها النقدية لتسيير الأمور والأخذ بالرأي الآخر كأحد الوسائل في تعديل المسارات الخاطئة التي قد تحدث من خلال النشاطات المختلفة، كما تتأثر الحياة الاقتصادية بدرجة استخدام العنف السياسي بين السلطة والمحكومين أو من الجهات المعارضة للسلطة بدرجة كبيرة من حيث درجة ثبات الأمن السياسي الذي ينعكس مباشرة على الوضع الاقتصادي العام وحركة الأسواق[4].

---

(1) فارس رشيد البياتي، "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. عمان: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008، ص.157.

(2) رعد عبودي بطرس، "أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي. ع.206، 1996، ص-ص.30-31.

(3) منار محمد الرشواني، مرجع سبق ذكره. ص.146.

(4) فارس رشيد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص-ص.158-159.

المبحث الثاني: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد بالمغرب:

سيتم التطرق في هذا المبحث، أهم الشروط التي تتطلبها عملية الانتقال الديمقراطي، إلى جانب سياسات إصلاح الاقتصاد المغربي، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: المتطلبات السوسيو–اقتصادية:

سيتم التفصيل في هذا المطلب المعنون بالمتطلبات السوسيو–اقتصادية، من خلال البحث في التنمية وأهم متطلباتها لتوفير المعيشية الأساسية، والتطرق لأهم مقومات الديمقراطية من الجانب الممارساتي بالمغرب، وذلك وفقا للعناصر التالية:

أولا: توفير متطلبات المعيشة الأساسية بالمغرب – التنمية ومتطلباتها–:

يحسب للنظام السياسي المغربي في ميزان الديمقراطية، وذلك لأن المرحلة التي أقر فيها المغرب نظام التعددية الحزبية، كانت مرحلة تهيمن عليها الإيديولوجية الاشتراكية القائمة على أساس نظام الحزب الواحد، وخصوصا في دول العالم الثالث قريبة العهد بالاستقلال[1]؛ فغداة الاستقلال اختار المغرب التوجه الليبرالي أساسًا لتنظيم اقتصاده الناشئ، خلافًا لمعظم البلدان المستقلة التي مالت نحو التوجه إلى الاشتراكية باعتبارها النموذج الأكثر عدالة في توزيع الثروات، ويبقى هذا الاختيار الرسمي مدفوعًا بعوامل متضافرة[2].

من ذلك؛ تستوجب التنمية الاقتصادية بالمغرب مجموعة من الشروط من ضمنها نذكر ما يلي[3]:

- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة؛
- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة؛
- توفير الموارد البشرية المتخصصة؛
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة؛
- توفير الأمن والاستقرار؛

---

(1) بومدين طاشمة، التنمية السياسية دراسة في خبرات الأنظمة السياسية العربية. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2018، ص.116.

(2) أمين الطاهر، "المغرب بين التنمية الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.sasapost.com/opinion/morocco-between-economic-development-and-its-social-implications/*، تم تصفح الموقع: 08-07-2019، على الساعة: 14:00.

(3) هشام بويزكارن، "التنمية الاقتصادية بالمغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://sites.google.com/site/hichamouaouizert/---1*، تم تصفح الموقع: 08-07-2019، على الساعة: 15:00.

– نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

ومما سبق، وجب على المغرب تجاوز بعض المشاكل والعقبات التي تحول دون التطور الاقتصادي، والرقي بالتنمية الاقتصادية، أين يمكن إجمال أهم هذه التحديات فيما يلي[1]:

– تحدي التمويل المحلي لمشاريع التنمية الاقتصادية؛

– تحدي التمويل الأجنبي؛

– تحدي التركيز على الأهداف المالية دون مراعاة الجوانب الأخرى لهذه التنمية؛

– تحدي عدم استخدام الموارد المتاحة بالكامل؛

– تحدي التأخر في تنفيذ المشاريع التي تهم التنمية الاقتصادية، وهي من أهم المشاكل التي تعاني منها السياسات الاقتصادية بالمغرب؛

– تحدي التوجهات الوطنية فيما يخص الاختيار بين الصناعات الجديدة؛

– تحدي يهم انعدام سياسات تهتم بكيفية تصريف المنتجات الصناعية.

إجمالا يمكن تحديد معالم الخيارات التنموية التي اعتمدها المغرب في عهد الملك "محمد السادس" لتعزيز الإقلاع الاقتصادي في أربعة نقاط جوهرية هي كالتالي[2]:

- **الأولى**: مواصلة تعزيز الطلب الداخلي، بمكونيه الاستهلاك والاستثمار، من خلال مواصلة دعم القدرة الشرائية وتعزيز الاستثمار العمومي والخاص؛
- **الثانية**: تنويع روافد النمو بالتركيز على التصنيع وإطلاق استراتيجيات قطاعية واعدة في الصناعة والطاقات المتجددة والفلاحة والسياحة، واللوجستيك والصيد البحري والصناعة التقليدية؛
- **الثالثة**: تفعيل الإصلاحات الهيكلية والضرورية، والتي تمثل العمق الاستراتيجي للمرحلة؛
- **الرابعة**: تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، عن طريق تقوية الاستثمارات الموجهة للفئات الهشة والفقيرة خصوصا في الصحة والتعليم، بالإضافة للإجراءات المتخذة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

---

(1) المرجع نفسه.

(2) نوفل الناصري، " المغرب، 20 سنة من الإصلاح والتنمية ما بين توطيد المكتسبات ومواجهة التحديات"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.assahifa.com/%*، تم تصفح الموقع: 07-07-2019، على الساعة: 15:00.

وانطلاقا من سنة 1999، تم العزم على الاستمرارية في الإصلاح بمنطق جديد يصبو فعليا إلى جعل التنمية الاجتماعية مدخلا للإصلاحات السياسية والاقتصادية؛ وهكذا فتحت الدولة العديد من الورشات ذات الطابع الإجتماعي الإستعجالي من خلال[1]:

- التخفيف من حدة الفقر وتحسين مستوى مؤشرات التنمية الاجتماعية؛
- إعادة النظر في سياسة التمدين بتصحيح التراكمات السلبية (برنامج المدن بدون صفيح، وبرنامج إعادة تأهيل المدن، تجريم عمليات ترخيص السكن غير اللائق وغير القانوني،...)؛
- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (أنشطة ذات طابع فلاحي، وحرفي، وتجاري، وخدماتي)؛ كما تم دعم الاقتصاد القروي بأنشطة جديدة موازية....
- الاستثمار في البنية التحتية المشجعة لجلب رؤوس الأموال الخارجية والوطنية، مما أنعش قطاع التشغيل.
- تعميم برامج المساعدة والحماية الاجتماعية،
- الإرادة السياسية للاستثمار في التربية والتعليم والتكوين المهني.

ثانيا: المقومات الأساسية المساعدة على تفعيل الديمقراطية بالمغرب من الجانب الممارساتي:

تم الاقتصار في هذا العنصر من جانب أهم المقومات الأساسية التي تساعد على تفعيل الديمقراطية بالمغرب، حيث كان التركيز على أهم الدعائم الخاصة بالجنب الممارساتي، وذلك مبين في النقاط التالية:

– واقع مبدأ احترام الحرية والمساواة: سجل الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في بيان له صادر يوم 10 مارس 2011، بخصوص مضامين الخطاب الملكي لـ 09 مارس 2011، الإصغاء العميق والتفاعل الإيجابي للمؤسسة الملكية مع النبض المجتمعي بمختلف تعبيراته[2]، ومن بين أهم الإصلاحات العميقة التي خصها المغرب بالترقب تتحدد في تجدد بناء التعاقد انطلاقا من التقاء الإرادة الملكية مع الإرادة الشعبية والسياسية، التي يطبعها التطلع المشترك للديمقراطية وحقوق الإنسان وسمو الدستور، انطلاقا من مطالب الحركة الوطنية، ووصولا إلى تطلعات الحركة المجتمعية الإصلاحية الراهنة

---

[1] الحسين بوخرطة، "المغرب ورهان التنمية الاجتماعية"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.hespress.com/opinions/8970.html*، تم تصفح الموقع: 07-07-2019، على الساعة: 16:00.

[2] خديجة مروازي، "الإصلاحات الدستورية"، مذكرة الوسيط بخصوص الإصلاحات الدستورية. الرباط: الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، 19 أبريل 2011، ص.4.

بمختلف تعبيراتها وحركياتها؛ من أجل التأسيس لسمو الدستور وللديمقراطية كاختيار وكقواعد، ولسيادة القانون، إلى جانب الدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان والحريات وضمانها، ومبدأ الديمقراطية وسمو الدستور، ذلك ما يؤسس خلفية للثوابت، وللحقوق، وللمؤسسات التي تعلو ولا يعلى عليها، في جميع الظروف والسياقات والمستجدات، كما أن الديمقراطية هي وحدها ما يضمن الحماية الفعلية للحقوق والحريات، والمواطنة، وللتنوع المجتمعي، والتي ترتهن باشتراطات أساسية تتمثل في سيادة القانون وفصل السلطات وحكامة النظام السياسي[1].

فعلى سبيل المثال لا الحصر عن المساواة، قد ساهم المسار الديمقراطي الذي بدأ من أوائل التسعينيات، في توجيه اهتمام أكبر لمسألة المساواة بين الرجل والمرأة وإقرار السلطات العمومية سياسة استباقية للنهوض بالنساء في تجاه المساواة بين الجنسين، وانطلاقا من وضع الاستراتيجية الوطنية للإنصاف والمساواة، بدأ العمل بعدة برامج وسياسات جديدة؛ وتم الإقرار بالطابع المتداخل لقضية العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، كما تم استحداث آليات جديدة وتمت أيضا صياغة استراتيجيات قطاعية وتطبيقها، وبالموازاة مع ذلك، تم إطلاق تجربة عدة سياسات جديدة للشراكة مع الجمعيات النسوية[2].

وبشكل عام، فإن دستور الفاتح من شهر يوليوز 2011 بتكريسه للحقوق والحريات بوصفها ثوابت وطنية راسخة بالمغرب[3]، يأخذ في الاعتبار أهم التغيرات العميقة التي طرأت في المملكة مع السعي إلى تسريع وتيرة التحولات الإيجابية التي يشهدها المغرب واستباق التوجهات المستقبلية في مجال الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية والفوارق المرتبطة بالنوع الاجتماعي[4].

– واقع المشاركة السياسية: تعد المشاركة السياسية واجهة نضالية أساسية لفئة الشباب، باعتبارها المدخل الأساسي للدفاع عن الديمقراطية، فالفئة الشبابية يجب أن تلعب دورا محوريا في تشجيع المواطنين والمواطنات على الانخراط في الأحزاب السياسية، بما يقتضيه ذلك من مشاركة فعالة في كل

---

(1) المكان نفسه.

(2) الاتحاد الأوروبي، "الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي"، تقرير حول تحليل الوضع الوطني - المغرب-. الاتحاد الأوروبي: تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008-2011)، جويلية 2010، ص.10.

(3) المادة 175 من دستور 01 يوليوز 2011.

(4) المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وضعية المساواة والمناصفة في المغرب: صون غايات وأهداف الدستور وإعمالها. الرباط: منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2015، ص.03.

مناحي الحياة السياسية؛ من ذلك يحتل الشباب المغربي موقعا مركزيا في البرنامج الحكومي باعتباره يمثل تلث المجتمع ورصيدا للوطن، مما يحتم تقديم خدمة عمومية ومندمجة للشباب، من قبيل تنزيل وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المندمجة للشباب وفق مقاربة تشاركية، وتفعيل المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي[1].

كما أن للعزوف السياسي وقع في الحياة السياسية بالمغرب، وذلك راجع لعديد الأسباب، منها ما هو سياسي متعلق بضعف الأحزاب السياسية والمعارضة وجميع التنظيمات السياسية الموجودة على الساحة، لأنها غير قادرة على عملية صنع القرارات أو المشاركة في التوجهات العامة للدولة، وذلك لارتباط عملية صنع القرار بأيدي فئة معينة من أصحاب الشأن، وبالتالي ضعفت الأحزاب السياسية وقياداتها حيث أصبحت أداة هشة يطغوا عليها العنصر الشخصي وتبادل المصالح[2]؛ ومنها ما هو سوسيو-اقتصادي متعلق معاناة المغرب من عدة مشاكل في هذا الجانب، حيث أن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ظاهرة ملموسة بالمغرب، والاختلال واضح في توزيع الدخل والثروات، والتفاوت الملحوظ في الأوضاع الاجتماعية[3]؛ كل ذلك كان له سبق ودفع لعدم المشاركة في الحياة السياسية.

– واقع مبدأ الفصل بين السلطات: سار الدستور المغربي على تطبيق وتفعيل الديمقراطية من خلال النص على مسألة فصل السلطات وتوازنها وتعاونها واعتبارها أحد أسس النظام الدستوري للمملكة، إلى جانب الديمقراطية المواطنة والتشاركية ومبادئ الحكامة الجيدة بالإضافة إلى ربط المسؤولية بالمحاسبة[4].

ففي دراسة نقدية للأستاذ "عبد الرحمن النوضة"، التي يحاول من خلالها الإجابة عن العديد من الأسئلة الجوهرية حول النظام السياسي المغربي، وبصفة مركزة حول دستور 2011، حيث يقول: "هل جاء هذا الدستور (الممنوح في سنة 2011) بالفصل بين السلط؟ هل أتى باستقلال القضاء؟ هل يؤسس لملكية برلمانية؟ هل يَفْصِل بين سلطة الملك والسلطات الأخرى (التنفيذية والتشريعية والقضائية

---

(1) سعيد شكاك، "آليات تمكين الفئة الشبابية من المشاركة السياسية بالمغرب"، مجلة القانون والأعمال. المغرب- سطات: جامعة الحسن الأول، من الموقع الإلكتروني: *https://www.droitetentreprise.com*، تم تصفح الموقع: 08-09-2019، على الساعة: 17:00.

(2) منار احديدو، "العزوف السياسي عند الشباب.. قراءة في الأسباب وسبل المعالجة"، من الموقع الإلكتروني: *https://assabah.ma/342603.html*، تم تصفح الموقع: 08-09-2019، على الساعة: 17:15.

(3) المرجع نفسه.

(4) نور الدين التقاوي، "مسألة فصل السلط في المغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.maghress.com/alittihad/2060429*، تم تصفح الموقع: 08-09-2019، على الساعة: 17:30.

والعسكرية)؟ الجواب هو بالتأكيد لا... إن هذا الدستور، مثل سابقيه، لا زال يُشَرِّع لنظام سياسي مُقفل، واستبدادي، ومغلّف بمظاهر خَدّاعة، تُوهِم الملاحظ غير المنتبه أن هذا النظام هو ديمقراطي. بينما هو يؤسس لملكية استبدادية، يسود فيها الملك ويحكم. حيث لم نجد في هذا الدستور الفصلَ فيما بين السلطات الرئيسية (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، ولا استقلاليتها، ولا توازنها. بل وجدنا أن هذه السلطات منزوعة من أي نفوذ حقيقي، وأن موسّسة الملك هي السلطة الحقيقية الوحيدة التي تهيمن على كل شيء. ولم نجد في هذا الدستورة لا التداول السّلمي على السلطة، ولا الديمقراطية، ولا الحرية، ولا حقوق الانسان، ولا البرلمانية، ولا العدالة المجتمعية"[1].

المطلب الثاني: المتطلبات السياسية (القدرة التنظيمية):

كما سبقت الإشارة في الفصل السابق، على أن من بين أهم المتطلبات السياسية التي تعد هامة في عملية الانتقال الديمقراطي، وتبادر بشكل أو بآخر لرسم سياسات إصلاح اقتصادي ناجحة، القدرة التنظيمية، فهذه الأخيرة تعتبر من بين أهم المستويات الوظيفية للنظام السياسي، والمتمثلة في القدرات التي حددها كل من "غابريال ألموند" و"بنجهام باول"[*]، أي هي قدرة النظام على ضبط سلوك وعلاقات الأفراد[2]؛ ومن بين أهم هذه المتطلبات التي يمكن إسقاطها على الحالة المغربية، ما يلي:

أولا: بناء الدولة:

احتلت إشكاليتي التحديث السياسي وبناء الدولة الحديثة موقعا مركزيا في أدبيات علماء السياسة والباحثين في هذا المجال، كما تلازم انشغالهم واشتغالهم على هذه الإشكالية مع إشكالية أخرى لا تقل أهمية، وهي إشكالية التوفيق والتصالح أم التنازع والتصدع بين واقع الملكية الحاكمة وتحقيق الديمقراطية كما هو متعارف عليها في المنظومة المرجعية[3]؛ كما لا تزال إشكالية السلطوية والديمقراطية وإشكالية الدولة الحديثة والدولة التقليدية في المغرب تحتفظ بأهميتها ومركزيتها، على مستوى النقاش العلمي أو السياسي

---

(1) عبد الرحمن النوضة، "تحليل دستور المغرب لسنة 2011، هل هو ديمقراطي أم استبدادي؟"، من الموقع الإلكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=393645&r=0*، تم تصفح الموقع: 08-09-2019، على الساعة: 18:30.

(*) للمزيد حول هذا الموضوع، راجع في ذلك:

- جبرائيل ألموند وآخرون، مرجع سبق ذكره. ص-ص.281-303.
- جبرائيل ألموند وبنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية. ط.5، تر. هشام عبد الله، لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص-ص.192-197.

(2) ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره. ص.64.

(3) يونس برادة، "وظيفة الحزب في النظام السياسي المغرب"، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء: كلية العلوم القانونية، 2000، ص.86

أو الاجتماعي، والذي توسع بفعل المفارقة التي ميزت الحقبة السياسية الممتدة من عام 1998 إلى غاية 2014، والمتمثلة في كثافة الخطاب حول الديمقراطية في مقابل تمدد المجال السياسي التقليدي مجال الملكية وتقلص المجال السياسي الحديث "مؤسسات الدولة الحديثة"، وانحصر فعل هذا المجال بقوة في تشغيل آلة صناعة وتحيين وملاءمة القوانين العادية، في سياق عولمة القرار الاقتصادي والسياسات العامة المرتبطة به[1].

كما يعتبر موضوع بناء الدولة من أهم مفاصل الحكم، منطلقه خدمة قضايا المجتمع عبر هياكله ونقاباته وقنواته ومنظماته، بما يضمن له وضع الآليات والميكانيزمات الحامية لكل أجزاء ومكونات المجتمع كالأسرة والجامعة والمؤسسة والوزارة؛ من ذلك، كان بناء الدولة الوطنية في دول العالم الثالث عامة، والمغرب بصفة خاصة، قد بدأ حديثا بعد حصول هذه الدول على استقلالها، غير أن بناء الدولة كعملية سياسية في المملكة المغربية قد تأثرت بعاملين أساسين، حيث تمثل العامل الأول في الخصوصية التاريخية التي حملتها في شكل ترسبات للذهنية القبلية وما تنتجه من تخلف حضاري وبنائي، في حين أن العامل الثاني قد تشكل في الأثر الذي خلفته التركة الاستعمارية من توجهات وتبعات على الدولة المستعمرة، وهذا ما ساهم في إرساء إشكالات بناء وتكوين الدولة[2].

في ذات السياق يحدد "صامويل هنتجتون" ثلاث مقومات للحداثة السياسية متمثلة في كل من ترشيد السلطة، التمايز الهيكلي والمشاركة السياسية، هذه المقومات بمثابة متغيرات أساسية لعملية بناء الدولة مرتبطة هي الأخرى أساسا بالعوامل التحديثية؛ فبناء سلطة سياسية قوية تكون عامة علمانية محل السلطات التقليدية والدينية والأسرية والعرقية؛ إلى جانب تطوير الأبنية السياسية والفصل بين الوظائف السياسية، وتتضمن هذه العملية توزيعا للموارد المادية والاقتصادية على أساس الإنجاز وليس المحاباة، مرتبطة أساسا بتوسيع المشاركة السياسية في المجتمعات التي تحترم مبدأ المساواة.

في حين أن التجربة المغربية في بناء الدولة كانت تسعى إلى بناء دولة وطنية قوية وفاعلة، ومؤسسات منتخبة وشرعية، تمثل المواطنية، أين بدأت هذه التجربة بعد الاستقلال منذ أواسط الخمسينيات، فالمغرب منذ انتقاله إلى عهد الحرية والسيادة لم يدخر جهدا في إيجاد الإطار المؤسساتي

---

[1] عبد القادر الخاضري، "تمثلات السياسي والممكنات الدلالية للديمقراطية عبد الملكية والأحزاب السياسية بالمغرب، حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاضي عياض مراكش، كلية العلوم القانونية، 1999، ص-ص. 16-18.

[2] منال الحواش، "إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر: قراءة نقدية"، مجلة تحولات. ع.2، جوان 2018، ص.166.

الأمثل لممارسة الديمقراطية، حيث سار على النموذج الفرنسي باختياره لنمطية من الديمقراطية، أي الديمقراطية النيابية والديمقراطية شبه المباشرة عبر الاستفتاءات[1].

فمن خلال كل ما سبق، وعلما أن عملية بناء الدولة ذات أبعاد مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية، من ذلك كان تطور الدولة وبنائها بالمغرب منذ الاستقلال من خلال السياسات المنتهجة في المجالات والقطاعات التي تم الإشارة إليها، ومن جهة أخرى كان للمؤثرات الخارجية دور في التأثير على عملية بناء الدولة المغربية، والذي تثمل أساسا في إعلانات الحقوق والدساتير الغربية، أين يتضح ذلك جليا في دستور 1998، إلى جانب الدور الذي لعبته المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي الذي لعب هو الآخر دورا فعالا في توجيه المغرب اقتصاديا وسياسيا عبر سياسات التقويم الهيكلي بسبب الوضعية الاقتصادية والمالية المتأزمة في المغرب[2].

ثانيا: صنع القرار بين الاستقرار السياسي وانتقال السلطة:

إن البحث في حركية النظام السياسي المغربي بهدف ضمان استقراره واستمراره، يتطلب البحث في الكيفية التي يحافظ بها النسق على توازنه، وهذه الكيفية يمكن أن تظهر من خلال بلورة استراتيجية سياسية مركزية تتجسد في ضبط المجال السياسي، وترسيخ شرعية مركزية وهي الشرعية الدينية، إلى جانب إعطاء الأولوية لحقل سياسي مركزي هو حقل إمارة المؤمنين[3].

يوجد فاعل سياسي ومركزي أساس في النظام السياسي المغربي، هو الملك بمنزلاته الثلاث، والذي يتمتع بسلطة احتكار القرار السياسي، أين يمكن له أن يتخذ القرار السياسي على مستوى ثلاث أشكال[4]:

- **المرسوم الملكي**: الشكل الأول للقرار السياسي الملكي، وأهم القرارات الملكية.
- **الخطاب السامي**: الخطابات الملكية لا تعتبر مجرد إبداء رأي، وإنما تشكل في حد ذاتها قرارات سياسية.

---

(1) أمحمد الداسر، "التحول الديمقراطي في المغرب العربي"، من الموقع الإلكتروني: *http://boulemkahel.yolasite.com/resources/pdf*، تم تصفح الموقع: 30-12-2016، على الساعة: 16:00.

(2) المرجع نفسه.

(3) محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيو-سياسية. المغرب: دار نشر إفريقيا الشرق، 1991، ص-ص.150-151.

(4) عبد السلام نوير، "قضايا التحول الديمقراطي في المغرب"، في: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. تح.أحمد منيسي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص.101.

– **الكلمات التوجيهية:** تتمتع هذه الكلمات التوجيهية أو التعليمات بقوة قانونية، ولو لم تكن مجسدة في نص قانوني.

ومن خلال هذه الأشكال الثلاثة يتمتع الملك كفاعل سياسي مركزي بسلطة احتكار القرر، غير أنه لا يحتكر القرار السياسي التكتيكي أو الروتيني، ولكنه يحتكر سلطة القرار الاستراتيجي، ومثال على ذلك: النظام الملكي، الإسلام، وحدة تراب المغرب...[1].

حاولت أغلب الدراسات التي تناولت موضوع القرار في علاقته بالنظام السياسي المغربي التركيز على فكرة أساسية مفادها مركزية القرار، باعتبارها مسلمة في التجربة السياسية المغربية بالنظر إلى قوة وهيمنة المؤسسة الملكية من خلال اكتساحها لمختلف مجالات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تمتعها بالمشروعيات متعددة الأبعاد (التاريخية والدينية والاجتماعية والسياسية)، الشيء الذي يعطي القرار بعدا ساميا يجسد نوعا من السيادة ويقترح المؤسسة الملكية كبديل وحيد ومشروع في إطار الجدلية القائمة على أساس استقرار البلاد رهين باستمرار النظام، وحسبما توصلت إليه نتائج مجموعة من الدراسات في الحقل السياسي المغربي حول القرار الملكي، حيث يحتل المراتب الأولى في السلم القراري كنتيجة طبيعية أمام عجز باقي الفاعلين (الحكومة والبرلمان)[2].

---

[1] المكان نفسه.

[2] سيدي لشكل، "صناعة القرار في المغرب دراسة في المفهوم والرهانات"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.maghress.com/almassae/155192*، تم تصفح الموقع: 10-01-2017، على الساعة: 13:00.

المبحث الثالث: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد بين الجزائر والمغرب:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى إجراء مقارنة حول المتطلبات التي تستلزمها عملية الانتقال الديمقراطي، وسياسات إصلاح الاقتصاد بين كل من الجزائر والمغرب، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: حدود المتطلبات التنموياتية السوسيو – اقتصادية بين الجزائر والمغرب:

تم حصر هذا المطلب لمعالجة التنمية في طبيعتيها الاجتماعي والاقتصادي، في كل من النمو الاقتصادي، وأهم المتطلبات المعيشية الأساسية، إلى جانب تحديد أهم المتطلبات المساعدة على تفعيل الديمقراطية وترسيخها، في حدود مقارنة ضمنية بين الجزائر والمغرب، وذلك وفقا للعناصر التالية:

أولا: حدود النمو الاقتصادي (ثراء الدولة) بين الجزائر والمغرب:

يُقصد بالنمو الاقتصادي ارتفاع تدفق الإنتاجيّة الاقتصادية في دولة معينة؛ من خلال ارتفاع إنتاج السلع والخدمات في مدة زمنية محددة مع استبعاد آثار التضخم الاقتصادي، ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة أرباح الشركات من خلال ارتفاع قيمة أسهمهم المالية؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة استثماراتهم، وزيادة طلبهم على الأيدي العاملة، مما يساهم في خفض معدلات البطالة ورفع معدل دخل الأفراد، وتحسين مستوى معيشتهم؛ مما يؤدي إلى زيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات؛ وبالتالي فإن زيادة الانفاق من قبل الأفراد يقود النمو الاقتصادي لمستويات أعلى[1]؛ من ذلك، سيتم توضيح ذلك من خلال التالي.

[1] مجد خضر، "مفهوم النمو الاقتصادي"، من على الموقع الإلكتروني: *https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87%*، تاريخ الدخول: 20 فيفري 2020، 18:20.

الجدول رقم (05) يوضح مقارنة ضمنية لـ

"حدود النمو الاقتصادي (ثراء الدولة) بين الجزائر والمغرب".

حدود النمو الاقتصادي (ثراء الدولة) بين الجزائر والمغرب.	
حالة الجزائر	**حالة المغرب**
- واقع النمو الاقتصادي بالجزائر؛ - الدور المحوري للنمو الاقتصادي في تعزيز وترسيخ الديمقراطية: أ. الآثار الإيجابية الناجمة عنه؛ ب. النمو الاقتصادي كمطلب سوسيو-اقتصادي للديمقراطية.	- واقع النمو الاقتصادي بالجزائر؛ - الدور المحوري للنمو الاقتصادي في تعزيز وترسيخ الديمقراطية: أ. الآثار الإيجابية الناجمة عنه؛ ب. النمو الاقتصادي كمطلب سوسيو-اقتصادي للديمقراطية.

المصدر: من إعداد الباحث.

بالنسبة لحدود النمو الاقتصادي (ثراء الدولة) بين الجزائر والمغرب، والتي تم حصرها في مجموع النقاط والعناصر التالية:

ففي حالة الجزائر، تم حصرها وفقا يلي:

-واقع النمو الاقتصادي بالجزائر: تطور النمو الاقتصادي عبر مراحل عديدة متمايزة، والشكلين التاليين يوضحان تطور معدلات النمو في الجزائر ما بين 1990 و2014.

الشكل رقم (01) يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

"للفترة الممتدة ما بين 1990 و2000".

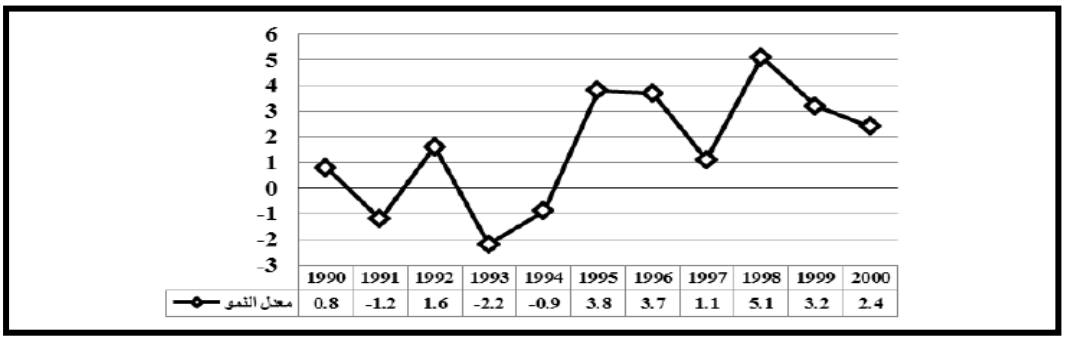

المصدر: ***مليك محمودي ويوسف بركان، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسباتية. جامعة حمة لخضر –الوادي–الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ع.07، 2016، ص.264.***

-يمكن تحليل الشكل السابق، وفقا لمرحلتين متباينتين[1]:

– المرحلة الأولى الممتدة من 1990 إلى غاية 1994: فنلاحظ أن معدلات النمو قد تراوحت بين الزيادة والنقصان، وذلك راجع لتذبذب أسعار البترول في الأسواق الدولية، فكانت المعدلات موجبة في السنوات (1989-1990-1992)، وعلى العكس في السنوات (1991-1993-1994) معدلات موجبة؛ ويمكن إرجاع ذلك إلى مخلفات الأزمة الاقتصادية وأزمة انخفاض أسعار النفط سنة 1986، بالإضافة إلى الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر، ووتيرة الإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي، وعدم شفافية مسار الخوصصة إلى جانب ضعف مشاركة القطاع الخاص...الخ

– المرحلة الثانية الممتدة من 1995 إلى غاية 2014: فنلاحظ أن معدلات النمو للاقتصاد في الجزائر خلال الفترة (1995-2000) قد شهدت تحسنا تدريجيا حيث بدأت تسجيل معدلات نمو موجبة بعد سنوات من المعدلات السلبية، الأمر الذي يعكس تحسن الأداء الاقتصادي في هذه الفترة كنتيجة لإجراءات الإصلاح الاقتصادي.

الشكل رقم (02) يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر "للفترة الممتدة ما بين 2000 و2014".

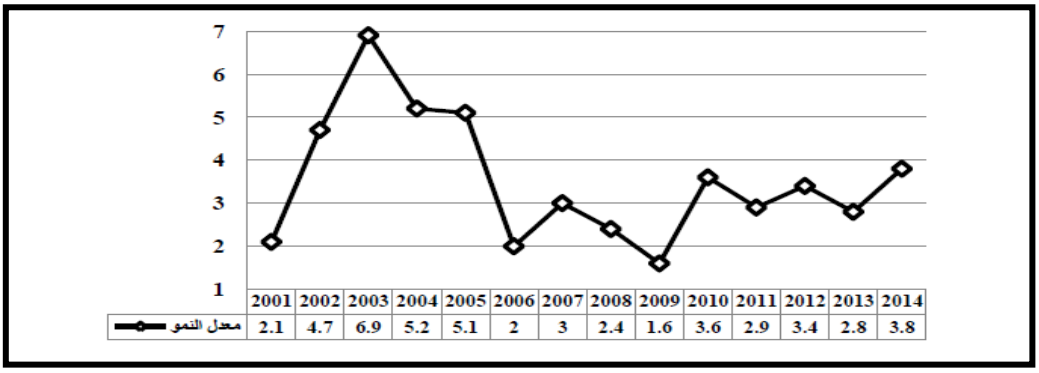

المصدر: ***مليك محمودي ويوسف بركان، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسباتية. جامعة حمة لخضر –الوادي–الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ع.07،2016، ص.266.***

[1] مليك محمودي ويوسف بركان، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسباتية. جامعة حمة لخضر –الوادي-الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ع.07،2016، ص.264.

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 بحبوحة مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية، مما أدى بالجزائر إلى اتباع سياسة إنفاق توسعية، ويمكن توضيح ذلك وفقا للمراحل التالية[1]:

– **المرحلة الأولى الممتدة من 2000 إلى غاية 2004**: أدى الارتفاع في أسعار المحروقات منذ النصف الثاني من سنة 1999 إلى انتعاش الميزانية العامة للدولة والتي سمحت بتطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي.

– **المرحلة الثانية الممتدة من 2005 إلى غاية 2009**: لقد تزامنت هذه الفترة مع مواصلة الجزائر سياستها الانفاقية التوسعية، وذلك بتطبيق البرنامج اتلتكميلي لدعم النمو، حيث شهدت معدلات النمو الاقتصادي في سنة 2005 تراجعا طفيفا حيث بلغ 5.1 بالمائة، إلا أنه شهد انخفاضا رهيبا سنة 2006 ليبلغ 2 بالمائة، ليتحسن نوعا ما سنة 2007 محققا معدل 03 بالمائة ليتباطأ مجددا سنة 2008، نتيجة للانخفاض القوي في أسعار النفط.

– **المرحلة الثالثة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014**: لقد تزامنت هذه مع الفترة الخاصة بتجسيد برنامج التنمية الخماسي أين بلغ متوسط النمو الاقتصادي فيها ما يقارب 3.3 بالمائة وتميزت هذه الفترة بحفاظ الجزائر على استقرارها الكلي، بحيث تسارع النمو الاقتصادي بصورة طفيفة سنة 2010، إلا أنمه تباطأ بشكل واضح في 2011، ليعرف انتعاشا في سنة 2012، ليزيد تباطأ في سنة 2013، بحيث لم يتمكن التوسع في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء أن يعوض الأداءات الضعيفة لقطاع المحروقات، ليشهد في سنة 2014 انتعاشا ملحوظا.

– لقد دفع الغموض حول **العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي** بالمحللين الاقتصاديين إلى دراسة أبعاد هذه العلاقة، فمنهم من يشير إلى أن الديمقراطية تساعد في تعزيز التنمية (أكثر مما في العكس) على أساس بعض الخصائص المؤسسية **للأنظمة الديمقراطية** المتمثلة في آلياتها في المساءلة وتزويد نظام المراقبة والفصل بين السلطات؛ هذه الخصائص كلها تلعب دورا أساسيا في تضييق استغلال سلطة الدولة من خلال الانتخابات والعمليات الأخرى،من جهة أخرى كانت معظم الحركات

[1] مليك محمودي ويوسف بركان، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسباتية. جامعة حمة لخضر –الوادي-الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ع.07،2016، ص-ص.264-266.

نحو الديمقراطية الرسمية قد حدثت في بلدان لا يتوقع فيها مثل هذا التحول نظرا للمستويات الواطئة للتطور الاقتصادي وغيره من المؤشرات السوسيواقتصادية[1].

– وبدراسة حالة الجزائر التي تعتبر أحد البلدان السائرة في طريق النمو، قد شهدت عمليات انتقال ديمقراطي من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية، تأكد لبعض الباحثين من خلال تطبيق العلاقة السببية في الأجل القصير والأجل الطويل، أنه توجد علاقة في اتجاه واحد وهي أن **النمو الديمقراطي يسبب الديمقراطية** وهذا ما يؤكد الاتجاه الثاني الذي يشير إلى **ضرورة تحقيق نمو اقتصادي عند حد معين من أجل ترسيخ الديمقراطية**[2].

أما عن حالة المغرب، فقد تم حصر أهم النقاط وفقا يلي:

- واقع النمو الاقتصادي بالمغرب: تطور النمو الاقتصادي بالمغرب عبر مراحل عديدة متمايزة، والشكل التالي يوضح تطور معدلات النمو ما بين 1999 و2012.

الشكل رقم (03) يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في المغرب "للفترة الممتدة ما بين 1999 و2012".

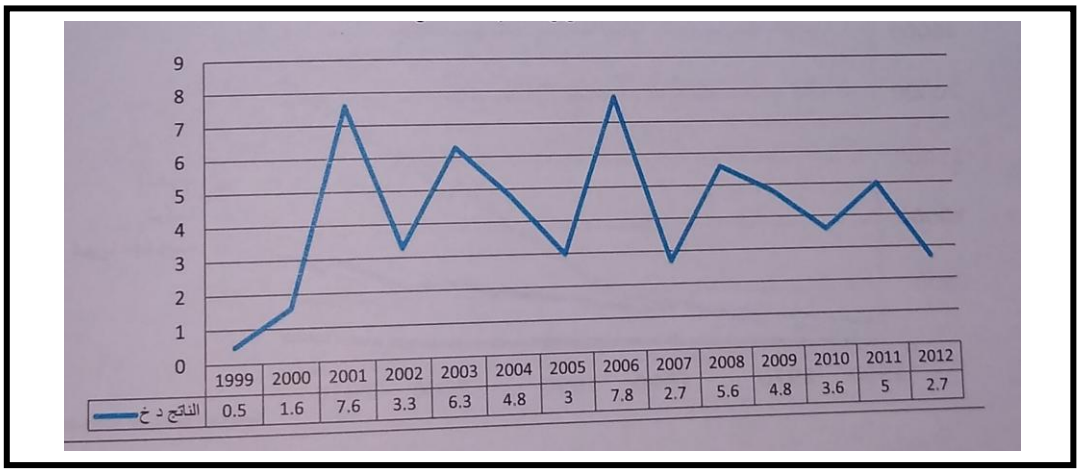

المصدر: ***محمد شيكر، الاقتصاد المغربي السياق والوضعية والآفاق. المغرب: حنظلة للنشر والتوزيع، 2015، ص.74.***

الملاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن معدلات النمو قد تراوحت بين الزيادة والنقصان، فكانت المعدلات مرتفعة في السنوات (2001-2003-2006-2012)، وعلى العكس في السنوات (1999-

[1] زاوي أحمد صادق ووراد فؤاد، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة العلاقة السببية"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت. م.05، ع.1، مارس 2018، ص.164.

[2] المكان نفسه.

2000-2007) معدلات منخفضة؛ ومعدلات متوسطة في السنوات التالية (2002-2005-2009-2010-2011)، ويمكن تمييز ذلك **بالضعف والهشاشة والرداءة**، بحيث أنه لم تتجاوز نسبة النمو في المتوسط 4.21 بالمائة ما بين 1999 و2012 إذا ما تم استثناء القطاع الفلاحي. ومن حسن الحظ أن العامل الديمغرافي في تراجع ولم يعد بذلك الثقل الذي كان يتسم به من قبل الانتقال الديمغرافي والذي كان ينعكس على مجموعة من المرافق وخاصة منها مرفق سوق الشغل ويؤثر على مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد، فنسبة تزايد السكان لم تتجاوز 1.25 بالمائة ما بين (2004-2014) و1.35 بالمائة ما بين (1994-2004)[1].

والملاحظ أن ضعف النمو يعوض نسبيا بتراكم النمو على مدى السنوات ليترجم بتطور المجتمع بصفة عامة لكن دون أن يفضي إلى تقدمه، قد يؤدي هذا التطور إلى تأهيل التخلف وظهور جزر مزدهرة بلمسات عصرية في بحر البؤس والغبن والحرمان، ذلك لأن النمو لا يفضي بالضرورة إلى التنمية؛ ومع ذلك يمتاز **النمو بالهشاشة** في المغرب **ومتقلب غير مستقر**، وتجدر الإشارة أيضا إلى ضرورة الطلب الداخلي كمحرك رئيس للنمو، فالمغرب بذل الطلب الخارجي والاستثمارات المباشرة الأجنبية التي ارتكز عليها النموذج المتبع، إلا أنه استمد النمو طاقته من الطلب الداخلي على ضعفه[2].

ثانيا: توفير متطلبات المعيشة الأساسية – التنمية الاجتماعية ومتطلباتها– بين الجزائر والمغرب:

تم حصر هذه المتطلبات سابقا، وسيتم تحديدها بصفة أدق من خلال مقارنة ضمنية بين حالتي الجزائر والمغرب، وذلك مبين في الجدول التالي.

(1) محمد شكير، مرجع سبق ذكره، ص.72.
(2) المرجع نفسه، ص-ص.73-74.

الجدول رقم (06) يوضح مقارنة ضمنية لـ

"حدود توفير متطلبات التنمية الاجتماعية بين الجزائر والمغرب".

حدود توفير متطلبات التنمية الاجتماعية بين الجزائر والمغرب.	
حالة الجزائر	**حالة المغرب**
- واقع التنمية الاجتماعية بالجزائر؛ - واقع التنمية البشرية بالجزائر؛ - مدى توسيع خيارات الناس للعيش بكرم في الجزائر.	- واقع التنميةالاجتماعية بالمغرب؛ - واقع التنمية البشرية بالمغرب؛ - مدى توسيع خيارات الناس للعيش بكرم في المغرب.

المصدر: من إعداد الباحث.

بالنسبة لحدود نوفير متطلبات التنمية الاجتماعية بين الجزائر والمغرب، والتي تم حصرها في مجموع النقاط والعناصر التالية:

ففي حالة الجزائر، تم حصرها وفقا يلي:

- **واقع التنمية الاجتماعية والبشرية بالجزائر**: تعتبر التنمية الاجتماعية عملية أساسية تستلزم مشاركة فعلية للسكان للتعبير عن الحياة التشاركية، من خلالها تتظافر الجهود المحلية والحكومية لتحسين نوعية الحياة السوسيواقتصادية للمواطنين وإدماجها في منظومة التنمية الشاملة ومن ثم المستدامة، كما تتحدد التنمية الاجتماعية من خلال توفير الحاجيات الأساسية للفرد من عدالة وصحة وتعليم وسكن؛ وفي المقابل لغرض تحقيق التنمية الاجتماعية يجب القضاء على مشكلة الفقر والذي يعتبر من أهم التحديات التي يجب الاهتمام بها ومواجهتها[1].

من ذلك قد أدركت الجزائر كبقية دول العالم أهمية الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره محور العملية التنموية، فهو وسيلة وغاية في نفس الوقت، حيث تم بذل الكثير من الجهود في إطار البرامج التنموية المطبقة من طرف الجزائر[2]، ومن خلال ما سبق في المباحث، قد تم إجمال المؤشرات الاجتماعية المتمثلة في كل من: الصحة العامة، التعليم، السكن وأخيرا النمو السكاني، والحديث عنها، وسيتم عرض أهم الخلاصات المتعلقة ببعضها فيما يلي:

---

[1] رحيمة حوالف، "تحديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط"، مجلة البدر. ع.09، جانفي 2017، ص.10.

[2] إيمان بودير وفيصل مختاري، "المؤشرات الاجتماعية لتقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر: مؤشر التعليم"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمناجمنت. ع.08، فيفري 2017، ص.51.

– مؤشر الصحة العامة –على سبيل المثال لا الحصر–: أولا بالنسبة لمؤشر الصحة في الجزائر، فمن خلال الاطلاع على بعض الدراسات في هذا المجال، تم التوصل في حالة وواقع النظام الصحي في الجزائر على أنه لا يزال يعاني من الفجوة الواسعة التي تفصل بين الطاقات الكامنة وبين الأداء الفعلي للنظام الصحي،. لذا تتطلب الحاجة لإجراء عدد متزايد من التقييمات الذاتية لأدائه ومقارنته مع البلدان الأخرى ذات الظروف والمستوى المتقارب، والتي حققت نتائج مرضية وأفضل، إلى جانب إشراك كافة القطاعات التي تؤثر بصفة غير مباشرة على الصحة بغرض تخطيط وبناء النظام الصحي، إلى جانب وضع البرامج الكفيلة برفع المستوى الصحي وتحسين وتطوير الهياكل الصحية وتأهيل الإمكانات التقنية لتقديم خدمات صحية ذات مستوى[1].

بالنسبة للجزائر في **مجال التنمية البشرية،** تشير عديد الدراسات أنها قد قطعت أشواطا في هذا المجال، رغم العقبات التي اعترضتها، وقد خلصت بعض الدراسات إلى تحديد واقع التنمية البشرية في الجزائر من خلال استعراض جملة النتائج التي تفي بالغرض ضمن الدراسة محل البحث وذلك موضح فيما يلي[2]:

- تحسن المؤشر العام للتنمية البشرية والذي كان يقدر بـ 0.509 سنة 1980 ليرتفع ويصبح 0.717 سنة 2013، وقد رافق هذا التحسن تطور في المؤشرات المكونة لهذا المؤشر؛
- تطور دور المرأة بشكل ملحوظ، فقد تبوأت نساء كثيرات مراكز قيادية في مختلف المجالات وأصبحت نسبة الإناث هي الغالبة في جميع مراحل التعليم وفي الكثير من القطاعات؛
- رغم ما تحقق من إنجازات على مستوى التنمية البشرية بشكل عام في الجزائر إلا أن الواقع يتطلب بذل المزي من الجهود لبلوغ المستويات العالمية المرغوبة.

أما عن حالة المغرب، فقد تم حصر أهم النقاط وفقا يلي:

- واقع التنمية الاجتماعية والبشرية بالمغرب: يمكن الحديث عن واقع **التنمية الاجتماعية بالمغرب** حينما عمد في إطار الصراع السياسي إلى تهميش المسألة الإجتماعية وإلى

---

(1) إيمان بن زيان وريمة أوشن، "أسباب تدني مستوى الخدمات الصحية في المؤسسات الصحية الجزائرية من وجهة نظر الأطباء"، مجلة الاقتصاد الصناعي. ع.12، ديسمبر 2017، ص.59.

(2) راجع في ذلك كل من:

- لطيفة لمطوش وأقاسم عمر، "التنمية البشرية في الجزائر: واقعها، قياسها ومعوقاتها"، مجلة دفاتر بوادكس. ع.05، مارس 2016، ص.167.
- نصيرة قوريش، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. ع.06، 2011، ص-ص.32-41.

إنعاش العديد من الظواهر السلبية التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر في تدبير المرفق العام والمجالات العمومية، فإلى جانب الوصاية المالية والإدارية على الجماعات المحلية، وتشجيع الهجرة القروية إلى المدن مع تسهيل انتشار ظاهرة السكن الغير اللائق والسكن غير القانوني، تم تفريخ الدوائر الانتخابية بالمدن، والتحكم في التمثيليات السياسية المحلية، والجهوية، والوطنية، وصنع الخرائط السياسية[1].

ذلك ما جعل المغرب يتراجع في ترتيب برنامج الامم المتحدة للتنمية البشرية بثلاث نقط إذ انتقل الى الرتبة 126 من بين 177 دولة، وقد صنف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعامي 2007 – 2008 **المغرب ضمن البلدان ذات التنمية البشرية** المتوسطة لكن بمؤشر أقل من المتوسط العالمي، وقد تم تصنيف الدول وفقا لأربع مؤشرات تضم:

- متوسط العمر؛
- مستوى التعليم؛
- مستوى الدخل الفردي؛
- وكيفية توزيع الثروة.

ورغم ارتفاع معدل الحياة في المغرب ليتجاوز 70 سنة فإن هذا المعدل يظل اقل من معدلات الحياة المحققة في الدول المتقدمة، وكذا المؤشرات المتعلقة بصحة الطفل والأم حيث لازالت مبعث قلق ومصدر ذي انعكاسات سلبية على التنمية البشرية بالبلاد، حيث يرى البعض ان البلاد لم تصل بعد الى التعامل الأمثل مع الأمراض المنتشرة في البلدان الفقيرة، إضافة الى ذلك يظل ولوج الخدمات الطبية غير كاف وغير متكافئ؛ كما أن حالة الوحدات التطبيبية والمستشفيات ظلت تتأرجح بين الاستقرار والتراجع[2].

المطلب الثاني: حدود المتطلبات السياسية (القدرة التنظيمية) بين الجزائر والمغرب:

يمكن الحديث عن القدرة التنظيمية للنظام السياسي وأهم المستويات الوظيفية للنظام السياسي التي جاءت بها النظرية البنائية الوظيفية، ومقارنتها ضمن حالتي الجزائر والمغرب، في العنصرين التاليين:

---

[1] الحسين بوخرطة، مرجع سبق ذكره.

[2] حياة زلماط،"التنمية الاجتماعية بالمغرب"، من على الموقع الإلكتروني: *https://alhoriyatmaroc.yoo7.com/t1325-topic* ، تاريخ الدخول: 25 مارس 2020، 17:30.

أولا: بناء الدولة بين الجزائر والمغرب:

تم حصر المتطلبات السياسية والمتمثلة أساسا في القدرة التنظيمية للنظام السياسي، من خلال مؤشر بناء الدولة، قصد إجراء مقارنة ضمنية بين حالتي الجزائر والمغرب، وذلك مبين في الجدول التالي.

الجدول رقم (07) يوضح مقارنة ضمنية لـ

"حدود بناء الدولة بين الجزائر والمغرب".

حدود بناء الدولة بين الجزائر والمغرب.	
حالة الجزائر	**حالة المغرب**
- علاقة بناء الدولة الجزائرية بعملية الانتقال الديمقراطي؛ - مبررات تدخل الدولة الجزائرية في النشاط الاقتصادي؛ - تحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية من مسؤولية الدولة.	- علاقة بناء الدولة المغربية بعملية الانتقال الديمقراطي؛ - مبررات تدخل الدولة المغربية في النشاط الاقتصادي؛ - تحقيق التنمية السوسيو-اقتصادية من مسؤولية الدولة.

المصدر: من إعداد الباحث

بالنسبة لحدود المتطلبات السياسية المتمثلة في مؤشر بناء الدولة بين الجزائر والمغرب، كل ذلك موضح على النحو التالي:

ففي حالة الجزائر، تم حصرها وفقا يلي:

تعاني الجزائر منذ بنائها من ديمقراطية الواجهة، والتي تعرف بالتعددية السياسية والمجتمع المدني وقدر مقبول من حرية الرأي والتعبير ، إلا أنها حققت جانبا من الاستقرار وقدرا من المجهود في **مجال بناء الدولة الحديثة**، ولكنها لازالت تعيش تحت وطأة الحكم العسكري الظاهر منه والخفي، وما زال الجيش يحكم بشكل مباشر أو غير مباشر وما زال المتحكم وإن كان من وراء الستار في بعض المرات في تحديد الأشخاص الذين يوكل لهم مسؤولية القيادة في الجزائر، وهو الشيء الذي كان واضحا منذ حكم "هواري بومدين"، وهو الأمر الذي أصبح يتم وراء الستار سواء بالنسبة لـ "بوضياف" أو حتى بالنسبة لـ "عبد العزيز بوتفليقة"في ولاياته الأربعة[1].

كما يتم الإقرار على وجود ترابط وثيق بين **الطبقة الوسطى والديمقراطية**، وأن تحقيق الديمقراطية لا يتم من دون وجود الطبقة الوسطى، فبصفتها بديلا مناسبا في تعزيز الاستقرار السياسي في المجتمع، ولا

[1] كريمة الصديقي، "تجارب الانتقال الديمقراطية دراسة مقارنة: المغرب والجزائر نموذجا"، الملتقى الدولي الأول حول: المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والسياسية والاقتصادية، 27-28 مارس 2020، ص.323.

يمكن للديمقراطية أن تسود بمعزل عن الطبقة الوسطى، وأن تعزيز التقدم الاقتصادي وازدهاره يساهم في دعم الديمقراطية، فالدول الغنية التي فيها يكون مستوى دخل الفرد العالي تكون مؤهلة أكثر لكي تكون ديمقراطية[1]، وهذا ما يجب على الجزائر أن تأخذه بعين الاعتبار.

أما عن حالة المغرب، فقد تم حصر أهم النقاط وفقا يلي:

ساهمت ظروف الاستقرار المضطرد الذي عرفه غداة الاستقلال، في تمكينه من شروط أفضل نسبيا في **تأكيد بناء الدولة الحديثة،** ولقد برزت المعالم الأولى لهذه الإرادة من صدور دستور 1958، والذي بالرغم مما اعتراه من نقائص احتوى على العديد من المبادئ الرائدة بمقاييس تلك الحقبة بالذات، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وجاء دستور 1962 ليؤكد على مبدأ التعددية الحزبية وعلى عدم شرعية الحزب الوحيد، وعلى تدعيم الممارسة الانتخابية والمشاركة السياسية، إلى أن جاء دستور 2011 ليفرد بابه الني لموضوع الحريات العامة والحقوق الأساسية وليتم التأكيد عبر واحد وعشرون مادة على العديد من الحقوق السياسية سواء تلك المتعلقة بالمساواة أو المناصفة أو حرية التفكير والرأي والتعبير، أو حرية الصحافة والاجتماع والتجمع والتظاهر السلمي، وكذا الحق في تأسيس الجمعيات والانتماء النقابي والسياسي، والحق في التصويت وفي الترشح في الانتخابات[2].

كان من المفروض أن تباشر الحكومة برئاسة حزب العدالة والتنمية جملة من **الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية،** وكذا معالجة **الإشكالات البنوية للاقتصاد** في إطار التنفيذ الديمقراطي للدستور، الذي خص عشرة فصول من متنه لتوسيع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحضر تضارب المصالح ومعاقبة ممارسة الرشوة واختلاس الأموال الهامة ودستوة الجهوية المتقدمة، إضافة إلى مختلف الهيئات الرقابية أو **التنظيم الاقتصادي،** على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومجلس المنافسة... وغيرها[3]، ولكن المفارقة أن أهم الإصلاحات التي أعقبت دستور 2011 عززت الواقع بل زادت من غموضه، مما فسحت الطريق إلى **تنمية حقيقة يكون المواطن المغربي محورها وغايتها** سواء المتعلقة باقتصاد الريع والنظام الضريبي أو ملف التقاعد وغيرها.

---

(1) وجيه عفدو علي، "مستلزمات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية بعد 2010"، الملتقى الدولي الأول حول: المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والسياسية والاقتصادية، 27-28 مارس 2020، ص.363.

(2) كريمة الصديقي، مرجع سبق ذكره، ص.323.

(3) السعدية لديس، "مداخل الانتقال الديمقراطي وموضع الإصلاح الدستوري منها، اختبارات نجربة المغرب أنموذجا"، الملتقى الدولي الأول حول: المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والسياسية والاقتصادية، 27-28 مارس 2020، ص.67.

ثانيا: الاستقرار السياسي وانتقال السلطة بين الجزائر والمغرب:

تم حصر المتطلبات السياسية والمتمثلة أساسا في القدرة التنظيمية للنظام السياسي، من خلال آخر متمثل في كل من الاستقرار السياسي وانتقال السلطة، قصد إجراء مقارنة ضمنية بين حالتي الجزائر والمغرب، وذلك موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (08) يوضح مقارنة ضمنية لـ

"حدود الاستقرار السياسي وانتقال السلطة بين الجزائر والمغرب".

حدود الاستقرار السياسي وانتقال السلطة بين الجزائر والمغرب.	
حالة الجزائر	**حالة المغرب**
- طبيعة النظام السياسي الجزائري؛	- طبيعة النظام السياسي المغربي؛
- واقع الاستقرار السياسي في الجزائر؛	- واقع الاستقرار السياسي في المغرب؛
- واقع السلطة السياسية في الجزائر؛	- واقع السلطة السياسية في المغرب؛
- آليات انتقال السلطة السياسية في الجزائر؛	- آليات انتقال السلطة السياسية في المغرب؛
- واقع المعارضة السياسية في الجزائر.	- واقع المعارضة السياسية في المغرب.

المصدر: من إعداد الباحث

بالنسبة لحدود المتطلبات السياسية المتمثلة في مؤشر الاستقرار السياسي وانتقال السلطة بين الجزائر والمغرب، كل ذلك موضح على النحو التالي:

ففي حالة الجزائر، تم حصرها وفقا يلي:

تعتبر **المرحلة الانتقالية** في النظام السياسي الجزائري حاملة لمجموعة من التناقضات العديدة لعل من أهمها: الجدل الكبير والقائم في تحديد **الإدارة العامة كجهاز تنفيذي** وبحكم علاقته المباشرة **بالمواطن وبالسلطة السياسية**، وظهور ديمقراطية ليبيرالية، وصنع القرارات الاستراتيجية الكبرى دون الرجوع إلى القاعدة الشعبية واستشارتها، وهذا ما جرى فعلا من خلال الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسساتية والاقتصادية في نهاية التسعينيات، وتبقى المسألة الأساسية تتمحور حول البحث في الأطر النظرية والإجرائية[1] التي من شأنها أن **تستتب الأمن والاستقرار** من جهة، **وإرساء معالم الديمقراطية** من

[1] سنوسي خنيش، "النظام السياسي الجزائري بين الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، مجلة أبحاث. م.01، ع.01، جوان 2016، ص.42.

جهة أخرى؛ وهذا ما عانت ولا تزال تعاني منه الجزائر لتناقضات منظومة الديمقراطية في بيئة سياسية واجتماعية تفتقر إلى بعض **المقومات الأساسية للنضوج المجتمعي والسياسي**.

كما يعتبر انعدام الحوار الحقيقي والجاد بين **السلطة والمعارضة** في النظام السياسي الجزائري من أجل البحث وإيجاد البدائل السياسية الناجعة، وذلك أيضا يحيط بجميع مكونات المجتمع الجزائري، ويعبر عن طموحاته وتطلعاته، بالإضافة إلى تحديد المراحل المقبلة من العملية السياسية في إطار الدستور وقوانين الجمهورية المتفق عليها سلفا بين جميع الفرقاء السياسيين، هذا من شأنه أن يدفع بالانتقال الديمقراطي المتعثر نحو عملية الترسيخ الديمقراطي[1]؛ وعليه حتى تستقيم عملية الانتقال الديمقراطي في الجزئر، يجب التأكيد على **المصالحة بين المعارضة السياسية والسلطة السياسية والمجتمع**، وأن تكون انعكاسا لمطالب اجتماعية وليس استجابة لضغوطات خارجية.

أما عن حالة المغرب، فقد تم حصر أهم النقاط وفقا يلي:

يمتاز **النظام السياسي في المغرب بطبيعته** الخاصة، ويختلف كل الاختلاف عن الأنظمة السياسية في المشرق العربي، سواء كانت أنظمة ملكية أو جمهورية، ديكتاتورية أو ديمقراطية، فكما سبق الحديث عن ذلك فإن النظام الملكي في المغرب يختلف عن أي نظام ملكي في المشرق في تكوينه الذاتي، وفي طبيعة صلته بالشعب المغربي، وفي نظرة المواطن إليه؛ والملكية المغربية ليست مجرد نظام أو سلطة، وإنما هي ظاهرة مغربية لها جذورها الراسخة، ولها كيانها، ولهذا استمرت خلال عصور ودامت، وواجهت العواصف، ودخلت تحديات، وحاربت وانتصرت في معارك، وانهزمت في معارك أخرى، واستمرت الملكية قائمة لمدة اثني عشر قرنا، وحدثت تمزقات داخلية، وموجات مد وجزر، وفترات قوة وضعف، وظل العرش المغربي رمزا للوجود المغربي وللشخصية المغربية المعتزة بذاتها، والغيورة على كيانها[2].

أما عن **واقع الاستقرار السياسي وانتقال السلطة**، فقد أثبتت التجربة في المغرب أن اعتماد **الآليات الديمقراطية** وحدها من تعدّدية سياسية وانتخابات ومؤسسات منتخبة لم تؤدِّ إلى استتباب **الاستقرار السياسي** الحقيقي داخل المجتمع، فالأخير لا يمكن ترسيخه إلا بديمقراطية حقيقية، وتنمية مستدامة يستفيد من ثمارها الجميع، وهذا ما خرج الناس في منطقة الريف المغربي يطالبون به؛ فالسلطة

---

(1) يوسف جحيج، "التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري: دراسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاليمية. ع.05، جامعة باتنة 01: كلية الحقوق والعلوم السياسية، مارس 2015، ص.244.

(2) محمد فاروق النبهان، "مقومات الاستقرار السياسي في المغرب"، مجلة دعوات الحق. ع.296، جانفي 2013، ص.160.

السياسية في المغرب في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في مفهومها **للاستقرار السياسي** الذي لا يجب فقط التعاطي معه من خلال المقاربة الأمنية الضيقة[1].

وفيما يخص **المعارضة السياسية بالمغرب**، فقد حققت هذه الأخيرة بعض الانجازات والمتمثلة في الآتي[2]:

- تقديم العديد من مقترحات القوانين الخاصة بالقطاعات الحوية، ولكنها لم تلق دعما من الأغلبية؛
- مناقشة عدة مشاريع قوانين، واعتماد عدد مهم منها، التي ترى المعارضة أنها في صالح المواطنين؛
- محاولة المعارضة أن تمارس نوعا من الرقابة على عمل الحكومة، تتمثل اساسا في الأسئلة الموجهة إلى الوزراء ورئيس الحكومة؛
- مصادقة المعارضة على مشاريع قوانين هامة تخص الانتخابات والدعم الاجتماعي، مناقشة التصريح الحكومي، إضافة إلى تشكيلها لعة لجان تقصي الحقائق حول مجموعة من الأحداث والقضايا ذات الأهمية.

(1) علي أنوزلا، "عن الاستقرار في المغرب"، من على الموقع الإلكتروني: *https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/6/28*، تاريخ الدخول: 01 أفريل 2020، 18:30.

(2) حسن مسكين، الحياة السياسية في المغرب المعاصر الحكومة والمعارضة نموذجا: دراسة في الخطاب والممارسة. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2016، ص.196.

الـخـاتـمـة

تناولت الدراسة من خلال فصولها الثلاثة المسبقة بفصل تمهيدي موضوع: **الانتقال الديمقراطي والإمكانات الاقتصادية دراسة حالتي الجزائر والمغرب في الفترة الممتدة ما بين 1990 و2014،** بالبحث في العلاقة بين المتغيرين سالفي الذكر، باعتبار أن العامل الاقتصادي يلعب دورا مهما في عملية الانتقال الديمقراطي مثله مثل باقي العوامل الأخرى؛ إلى جانب كون عملية الانتقال الديمقراطي تتطلب من جانب توفر الامكانات الاقتصادية.

فكان التركيز في **الفصل التمهيدي** على مفهوم الانتقال الديمقراطي، الذي يشكل ظاهرة تستدعي الكثير من البحث والتقصي والمجهودات العلمية الدقيقة، من خلال التركيز على أهم المفاهيم المتشابهة، وإبراز أهم الآليات والمداخل النظرية المفسرة له؛ إلى جانب التطرق لأهم المقاربات والمداخل النظرية المفسرة لعلاقة الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية.

أما **الفصل الأول** فتم تخصيصه لدراسة طبيعة الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر والمغرب، منذ 1990 إلى غاية 2014، كون أن البلدين قد عرفا أحداثا عديدة ومتنوعة خلال هذه الحقبة الزمنية التي شملت مختلف المجالات، واعتبرت بمثابة خلفيات وأسباب ساعدت على الانتقال من نظام إلى نظام آخر؛ فمن ذلك كان الانتقال الديمقراطي في الجزائر وليدا لظروف متنوعة أهمها الظرف الإيديولوجي، أما المغرب فكان الانتقال نحو الديمقراطية فيها هو الآخر تلبية لظروف خارجية دولية وأخرى اقتصادية، فكانت الضرورة في هذه الدراسة التطرق لطبيعة النظام السياسي في البلدين، من خلال التركيز على أهم العوامل المؤثرة في هذه العملية، وما هي تجلياتها وأهم الصعوبات والعوائق التي تحول بينها وبين ترسيخ الديمقراطية والنهوض بنظام ديمقراطي بكل شروطه.

ولأن موضوع الدراسة يدور حول علاقة الانتقال الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية في الجزائر والمغرب، جاء **الفصل الثاني** ليبرز أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بكل من الجزائر والمغرب، من خلال دراسة معالم الانتقال الديمقراطي وبنية الاقتصاد والانتقال الديمقراطي؛ ليختتم بدراسة مقارنة ضمنية بين حالتي الجزائر والمغرب.

كما، يعد الانتقال الديمقراطي كعملية تستوجب عديد المتطلبات التنموياتية السوسيو اقتصادية والمتطلبات السياسية، جاء **الفصل الثالث والأخير** لدراسة متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات أصلاح الاقتصاد في كل من الجزائر والمغرب، ليخلص هذا الفصل بإجراء مقارنة ضمينة في كل ما سبق.

فمن ذلك يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، هي كالتالي:

- الديمقراطية هي القيام بإصلاحات إدارية واقتصادية واجتماعية مكمّلة للإصلاحات السياسية باعتبار أنّ الديمقراطية هي مشروع مجتمع متكامل؛
- لا يمكن اعتبار أن الديمقراطية مجرد الإقرار بالتعددية السياسية فقط، ولكن الديمقراطية مجموع الإجراءات والقواعد، التي تصّب كلها في إعطاء فرصة للمواطنين للتعبير عن أفكارهم بكل حرية؛
- ضرورة إشراك الجهات ذات العلاقة في سياسات التخطيط للبرامج وتنفيذها.

ففي حالة الجزائر، خلصت الدراسة بمجموع النتائج التالية:

- منذ أن كرّس دستور 23 فبراير 1989 التعددية السياسية بصفة رسمية، لا يزال النظام السياسي الجزائري يبحث عن صيغة ديمقراطية مناسبة لاكتساب شرعية مقبولة من طرف جميع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع؛
- يبرز اتجاهان أساسيان في قضية الديمقراطية بالجزائر، فالأول متفائل بمستقبل الديمقراطية، ولا سيما منذ صدور دستور 1989 الذي فتح آفاقا جديدة للتغيير السياسي، أما الثاني متشائم من إمكانية وقدرة الاصلاحات السياسية والاقتصادية على تحقيق الانتقال الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية وتجسيد دولة القانون، ما دام الإصلاح لم يشمل أركان النظام السياسي القائم؛
- الحد من قضية الإبعاد والإقصاء لأي من القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية؛
- يسعى صانعوا القرار من خلال الإصلاحات الديمقراطية إلى الحفاظ على المصالح السياسية وامتيازاتها الاقتصادية التي تجنيها من الريع النفطي؛
- يوجد نمط خاص للاقتصاد السياسي في الجزائر، أين تتداخل فيه الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الاقتصادية؛ وتتعدد فيه الانعكاسات الداخلية والخارجية، الدولاتية والدولية بشكل معقد، مع تباين الأساليب والممارسات والسياسات والمصالح؛
- تمكن الجزائر في التعامل مع الوضع من خلال احتواء رياح التغيير والانتقال التي شهدتها المنطقة العربية –أحداث الربيع العربي 2011–، فبالإمكانات الاقتصادية والمالية منها خاصة، تمكنت من امتصاص غضب الشعب وسعيه للتغيير نحو الديمقراطية؛
- تحديد الاستراتيجيات التنموياتية بعيدة المدى خارج قطاع المحروقات؛

- تشجيع الشراكة والاستثمار في كل القطاعات باعتبارها مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد، بدل الاعتماد على الاستثمار في قطاع المحروقات؛
- كل تلك المشكلات التي ينبغي على النظام السياسي الجزائري إيجاد حلول لها، لأنها حلها سيكون بمثابة الأرضية لمستقبل ديمقراطي، تنعم فيه كل الأطراف السياسية بالحقوق في شتى المجالات.

أما عن حالة المغرب، فيمكن استخلاص النتائج التالية:

- يعيش المغرب انتقالا ديمقراطيا، لكنه لم يصل بعد لنظام ديمقراطي حقيقي؛
- اتسام عملية الاصلاحات السياسية والدستورية بالمحدودية والهامشية والشكلية؛
- اتسام مبدأ التداول على السلطة هو الآخر بالشكلية؛
- يعد الانتقال الديمقراطي كخيار لحل الأزمة السياسية والاقتصادية، من أجل إعادة بناء شرعية النظام الملكي من جهة، وكوسيلة لكسب الشرعية الدولية والمساعدات الاقتصادية والمالية من الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية؛
- مكنت هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية من جعلها تكتفي بأن تمارس وظيفة التشريع لإضفاء الشرعية على قرارات الملك والنظام السياسي؛
- عجز النظام على تكوين نخب سياسية جديدة معتمدة على عنصر الكفاءة، وهذا ما كشفته الممارسة السياسية للانتخابات؛
- فتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني بصورة محدودة جدا؛ على الرغم من تحقيقه للنمو والتنوع في العدد والإيديولوجيات وذلك راجع لعوامل داخلية كسيطرة القادة على السلطة إلى جانب الانقسامات والشقاقات، وأخرى خارجية تتعلق أساسا بالنظام السياسي؛
- إشكالية العلاقة بين الملكية والأحزاب والمجتمع؛
- عدم إشراك لجميع القوى والأطراف في العملية السياسية؛
- علاقة الحكومة بالمعارضة لم تكن كافية للنهوض بأوضاع المغرب السياسية والسوسيو-اقتصادية، التي شهدت تراجعا واضحا، من خلال المؤشرات التالية: القدرة الشرائية للمواطنين، ازدياد نسبة البطالة، عدم تحقيق شعار محاربة الفساد والقضاء على اقتصاد الريع،

عدم تنزيل العديد من المبادئ والحقوق التي أقرها الدستور، وكل ذلك يشكل عائقا أمام الانتقال الحقيقي للديمقراطية؛

- عدم رقي الديمقراطية التمثيلية في المغرب والنهوض بها، الذي يعتبر مهام كل من ممثلي ونواب الأمة، وكذا متخذي القرار الاقتصادي والفاعل السياسي النشيط، كون التصور الحقيقي الذي ينسجم أكثر مع روح ومنظور الديمقراطية الحديثة كقاعدة للتمثيل والنيابة السياسية.

ومن خلال كل ما سبق، تمت الإجابة عن الإشكالية، والبرهنة على صحة وصدق الفرضية، بحيث أن العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي بالجزائر تحددت من خلال عوامل داخلية تمثلت أساسا في التوجهات الإيديولوجية وأخرى خارجية؛ كما تحددت هذه العلاقة هي الأخرى بالمغرب من خلال عوامل داخلية تمثلت أساسا في التوجهات الاقتصادية الليبرالية وأخرى خارجية؛ أين ارتبطت عملية الانتقال الديمقراطي في حالتي الدراسة بطبيعة الإمكانات الاقتصادية ارتباطا وثيقا، حيث أن هذة العلاقة بينهما كانت تتوجه حسب درجة تأثير أحدهما على الآخر، فانحصرت العلاقة بين الانتقال الديمقراطي والانفتاح الاقتصادي بالجزائر من خلال عوامل داخلية تمثلت أساسا في التوجهات الإيديولوجية والتي تعود بالأساس للمعيار التاريخي؛ كما تحددت هذه العلاقة بالمغرب من خلال عوامل داخلية تمثلت أساسا في التوجهات الاقتصادية الليبرالية؛ وفي كلا البلدين انحصرت العوامل الخارجية الإقليمية والدولية المتمثلة في الشرعية الدولية والمساعدات الاقتصادية والمالية من الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولية.

قـائـمـة الـمـراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. إبراش، إبراهيم، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب. الرباط: منشورات الزمن، د.س.ن.
2. إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.
3. -----، ----، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
4. أحمد، إيمان، "قراءات نظرية الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، ج.2، دراسات سياسية. القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 05 مارس 2016.
5. الأسود، شعبان الطاهر، علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003.
6. ألموند، جبرائيل وآخرون، السياسة المقارنة إطار نظري. تر. محمد زاهي بشير المغيربي، بن غازي: جامعة قار يونس، 1996.
7. ألموند، جبرائيل وبنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية. ط.5، تر. هشام عبد الله، لبنان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
8. أوصديق، فوزي، النظام الدستوري ووسائل التعبير المؤسساتي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
9. بالحبيب، عبد الله، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.
10. البيلاوي، حازم، دور الدولة في الاقتصاد. بيروت: دار الشروق، 1998.
11. برامة، عمر، الجزائر في المرحلة الانتقالية، أحداث ومواقف. الجزائر: دار الهدى، 2001.
12. بن شهرة، مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.
13. بن محرز، ليندة لطاد، المعارضة السياسية في الجزائر. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2014.
14. بهلول، محمد بلقاسم، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر. ج.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
15. بو الشعير، سعيد، النظام السياسي الجزائري. ط.2، الجزائر: دار هومة، 1993.
16. بورورديكيس، إدوارد، إدارة المخاطر والأزمات والأمن. تر. أحمد المغربي، القاهرة: دار الفجر للتوزيع، 2008.

17. بوسعدية، مسعود، ظاهرة العنف في الجزائر والعلاج المتكامل، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2011.

18. تاحي، طارق، "الرهانات الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية"، في: الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

19. تورين، آلان، كتاب ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية. تر. عبود كاسوحة، سوريا: منشورات وزارة الثقافة، 2000.

20. ثابت، أحمد، التحول الديمقراطي في المغرب. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994.

21. جابي، عبد الناصر، "الحالة الجزائرية"، في: كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، تحرير: نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

22. جاد الله، محمود، إدارة الأزمات. عمان: دار أسامة، 2008.

23. حامد، خالد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. ط.2، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2012.

24. خالدي، الهادي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي. الجزائر: المطبعة الجزائرية للمجلات، 1996.

25. الخزرجي، ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

26. دبلة، عبد العالي، الدولة الجزائرية الحديثة الاقتصاد والمجتمع والسياسة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

27. دربال، عبد الوهاب، الديمقراطية بين الادعاء والممارسة، الجزائر: دار قرطبة، 2007.

28. دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي. ج.1؛ ج.2، الإسكندرية: مطبعة التوني، 1993.

29. زغدود، علي، الأحزاب السياسية في الدول العربية. الجزائر: متيجة للطباعة، د.س.ن.

30. زغيب، شهرزاد وحكيمة حليمي، "الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط: خيارات المستقبل"، في: الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

31. زين الدين، محمد، الدستور ونظام الحكم في المغرب. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2015.

32. ساحلي، مبروك، "عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل في الجزائر"، في: الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

33. سو، روجيه، المجتمع المدني في مواجهة السلطة. تر. صلاح نيّوف، باريس: مطبوعات العلوم السياسية، 2003.

34. شروخ، صلاح الدين، منهجية البحث العلمي. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

35. شعبان، عبد الحسين، "معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي: الديمقراطية الموعودة...الديمقراطية المفقودة"، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

36. شقير، محمد، القرار السياسي في المغرب. الدار البيضاء: دار الألفية مطبعة النجاح الجديدة، 1992.

37. شكر، عبد الغفار، "الانتقال الديمقراطي في المغرب وعلاقته بالواقع المصري" في: قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقارنة بمصر والأردن. تح. أحمد شوقي بنيوب، القاهرة: مركز الدراسات وحقوق الإنسان، 2001.

38. الشويبري، يوسف، "الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال"، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

39. شيكر، محمد، الاقتصاد المغربي السياق العام والوضعية والآفاق. المغرب: دار النشر والتوزيع حنظلة، 2015.

40. صاغور، هشام، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010.

41. صديقي، العربي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية انتخابات بدون ديمقراطية. تر. محمد شيّا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

42. ضريف، محمد، النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيو-سياسية. المغرب: دار نشر إفريقيا الشرق، 1991.

43. طاشمة، بومدين، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات. الجزائر: دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011.

44. ---، ---، التنمية السياسية دراسة في خبرات الأنظمة السياسية العربية. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2018.

45. ---، ---، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

46. ---، ---، مدخل إلى علم السياسة مقدمة في دراسة أصول الحكم. الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2013.

47. طلبة، مختار عبد الحكيم، مقدمة في المشكلة الاقتصادية- النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج. القاهرة: جامعة القاهرة كلية الحقوق، 2007.

48. طوالبه، حسن، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجا، ط.2، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2005.

49. الطيب، مولود زايد، علم الاجتماع السياسي. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007.

50. عارف، محمد نصر، إبستمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

51. ---، ---، الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة –التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006.

52. العباس، بلقاسم وعمار بوحوش، "الجزائر: الديمقراطية والتنمية في ظل الصفقة الاستبدادية"، في: تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي. تر. إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، تر. حسن عبد الله بدر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

53. عبد الله، ثناء فؤاد، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

54. ---، ---، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

55. عبد الوهاب، أحمد، "دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية"، دراسة في: برنامج الحريات الفردية وبرنامج الحرية الاقتصادية. القاهرة: المركز المصري لدراسات السياسات العامة، 2017.

56. العكش، محمد أحمد نايف، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي الأردن نموذجا (1999-2005). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

57. العلوي، سعيد بنسعيد والسيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. بيروت: مطابع المستقبل، 2006.

58. العمار، منعم، الجزائر والتعددية المكلفة، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

59. العويني، محمد، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق. القاهرة: عالم الكتب، 1988.

60. العياشي، سليمان وآخرون، الأزمة الجزائرية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

61. غيات، بوفلجة، النظام الرسمي العربي وأزمة الديمقراطية. الجزائر: دار القدس العربي، 2010.

62. فرمان، كريم، في كيفية عمل النظام السياسي – مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا. بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2009.

63. القصبي، عبد الغفار رشاد، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الحراك السياسي وإدارة الصراع. ج.2، ط.2، القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

64. قيرة، إسماعيل وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

65. لخضاري منصور ، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات- الميادين –التحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

66. لونيسي، رابح، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ – تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة. الجزائر: دار المعرفة، 2011.

67. محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر. الجزائر: المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، 2001.

68. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. الجزائر: منشورات دحلب، 1993.

69. المخادمي، عبد القادر رزيق، أخر الدواء.. الديمقراطية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

70. ---، ---، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.

71. مروازي، خديجة، "الإصلاحات الدستورية"، مذكرة الوسيط بخصوص الإصلاحات الدستورية. الرباط: الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، 19 أبريل 2014.

72. مسكين، حسن، الحياة السياسية في المغرب المعاصر الحكومة والمعارضة نموذجا: دراسة في الخطاب والممارسة. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2016.

73. مشورب، إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006.

74. مصيطفى، بشير، الإصلاحات التي نريد- مقالات في الاقتصاد الجزائري. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012.

75. ---، ---، حريق الجسد – مقالات في الاقتصاد الجزائري. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2011.

76. المغيربي، محمد زاهي بشير، قراءات في السياسة المقارنة :قضايا منهاجيه ومداخل نظرية. ط.2، بنغازي: جامعة قار يونس، 1998.

77. منصور، أشرف، الليبرالية الجديدة وجذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية. القاهرة: مكتبة الأسرة، 2008.

78. منصور، مولود، بحوث في القانون الدستوري. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2011.

79. المنوفي، كمال، "تأثيرات التحول الديمقراطي على هياكل الدول في المنطقة العربية"، في: المشروع البحثي المشترك حول مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية. تح. أحمد فخر، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، يوليو 2005.

80. منيسي، أحمد، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عُمان وقطر. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية، 2009.

81. مهنا، محمد نصر، في النظم الدستورية والسياسية-دراسة تطبيقية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2005.

82. مياسي، إكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

83. ناجي، عبد النور، المدخل إلى علم السياسة. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

84. النجار، باقر، "المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح"، في: المجتمع المدني ودوره في الإصلاح. تحر. ممدوح سالم، الإسكندرية: الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، 2004.

85. نوارى، علاوة، التكامل العربي والإسلامي اللوحة الاقتصادية لمسيرة التنمية: الجزائر نموذجا. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

86. نوير، عبد السلام، "قضايا التحول الديمقراطي في المغرب"، في: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي. تح.أحمد منيسي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.

87. هنتجنتون، صمويل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة. تر. سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1993.

88. والي، خميس حزام، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر. بيروت: مركز الدراسات العربية،2001.

89. وهبة، ربيع وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر–المغرب–لبنان–البحرين). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

ب. الدوريات:

90. أحمد، زاوي صادق ووراد فؤاد، "الديمقراطية والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة العلاقة السببية"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت. م.05، ع.1، مارس 2018.

91. الأندلسي، نبيل، "معيقات المشاركة السياسية بالمغرب: مقاربة للمنطلقات والخلفيات"، مجلة رهانات. ع.17، المغرب: مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، شتاء 2010.

92. أوات، محمد الأمين، "التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية. م.04، ع.02، السنة الرابعة 2009.

93. أوتاي، مارينا وميريديث رايلي، "المغرب: من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي"، سلسلة الشرق الأوسط – أوراق كارنيغي. ع.71، سبتمبر 2006.

94. ب، مراد، "الجزائر عرفت في عهد الرئيس بوتفليقة أكبر مدة استقرار في منصب الرئاسة"، يومية الحدث. ع.477، 06 نوفمبر 2012.

95. بطاهر، علي، "سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. ع.1، جامعة الشلف، 2001.

96. بطرس، رعد عبودي، "أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي"، المستقبل العربي. ع.206، 1996.

97. بغداد، كربالي، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية. ع.08، جانفي 2005.

98. بلعزوز، بن علي، "انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية. ع.30، القاهرة، 2003.

99. بلقزيز، عبد الإله، "تجربة التناوب التوافقي في المغرب إلى أين؟"، المستقبل (رأي وفكر)". ع.2889، 28 أكتوبر 2008.

100. بن زيان، إيمان وريمة أوشن، "أسباب تدني مستوى الخدمات الصحية في المؤسسات الصحية الجزائرية من وجهة نظر الأطباء"، مجلة الاقتصاد الصناعي. ع.12، ديسمبر 2017.

101. بن عمراوي، عبد الدين، "أسس شرعية الأنظمة السياسية المغاربية"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة. ع.09، 09 فيفري 2016.

102. بن ناصر، بوطيّب، "رهانات التحول الديمقراطي في الجزائر"، مجلة الفقه والقانون. ع.03، جانفي 2013.

103. بوحفص، حاكمي، "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. ع.07، د.س.ن.

104. بودير، إيمان وفيصل مختاري، "المؤشرات الاجتماعية لتقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر: مؤشر التعليم"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمناجمنت. ع.08، فيفري 2017.

105. بوشنقير، إيمان ومحمد رقامي، "دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة"، مجلة جيل حقوق الإنسان. ع.02، جوان 2013.

106. بوعافية، محمد الصالح، "الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات"، دفاتر السياسة والقانون. ع.15، جوان 2016.

107. بوعزارة، محمد، "هؤلاء هم رؤساء الجزائر"، يومية الجزائر نيوز. ع.2688، 18 نوفمبر 2012.

108. تلمساني، رشيد، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية"، أوراق كارنيغي. ع.07، يناير 2008.

109. جحيج، يوسف، "التطور المؤسساتي للنظام السياسي الجزائري: دراسة للسلطتين التنفيذية والتشريعية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. ع.05، جامعة باتنة 01: كلية الحقوق والعلوم السياسية، مارس 2015.

110. حجاج، قاسم، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة، بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج"، مجلة الباحث. ع.02، 2003.

111. حليلو، نبيل ، "التنمية والثقافة السياسي: أية علاقة ؟"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. ع.08، جوان 2012.

112. الحواش، منال، "إشكالية بناء الدولة والمجتمع في الجزائر: قراءة نقدية"، مجلة تحولات. ع.2، جوان 2018.

113. حوالف، رحيمة، "تحديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط"، مجلة البدر. ع.09، جانفي 2017.

114. خنيش، سنوسي، "النظام السياسي الجزائري بين الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي"، مجلة أبحاث. م.01، ع.01، جوان 2016.

115. دمدوم، زكرياء، "الإصلاح الاقتصادي من خلال استراتيجية دعم النمو – قراءة في مخططات التنمية المغربية 2000 -2012"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. ع.09، م.03، جامعة الوادي، 2014.

116. راتول، محمد، "تحولات الاقتصاد الجزائري: برنامج الإنعاش الاقتصادي وانعكاساته على المعاملات الخارجية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.23، 2001.

117. زيد، نوال، "نصف قرن من الاستقلال انجازات وإخفاقات وجيل جديد يبحث عن تسلم المشعل"، يومية الأحداث. ع.1، 20 جانفي 2008.

118. سبع، أحمد، "دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. ع.07، الجزائر: جامعة الجزائر 03، 2016.

119. الشيخ، الداوي، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. م.25، ع.02، 2009.

120. عبد الحليم، أميرة محمد، "الجزائر بين سباق الرئاسة ومستقبل الانفتاح السياسي"، مجلة السياسة الدولية. ع.154، أكتوبر 2003.

121. عبد الفتاح، نبيل، "الأزمة السياسية في الجزائر: المكونات والصراعات والمسارات"، مجلة السياسة الدولية. ع.64، أفريل 1992.

122. عماري، عمار، "الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل"، مجلة العلوم الإنسانية. ع.14، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإنسانية، 2000.

123. العياشي، عنصر، "سوسيولوجية الأزمة الراهنة في الجزائر"، مجلة المستقبل العربي. ع.191، جانفي 1995.

124. فاطمة، مساعيد، "التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة"، دفاتر السياسة والقانون. عدد خاص، أفريل 2011.

125. قبي، آدم، "رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر".مجلة الباحث. ع.01، الجزائر: جامعة ورقلة، 2002.

126. قوريش، نصيرة، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. ع.06، 2011.

127. لعجال، أعجال محمد لمين، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية. ع.12، نوفمبر 2007.

128. لمطوش، لطيفة وأقاسم عمر، "التنمية البشرية في الجزائر: واقعها، قياسها ومعوقاتها"، مجلة دفاتر بوادكس. ع.05، مارس 2016.

129. ليبست، سيمور مارتن وآخرون، "تحليل مقارن للمتطلبات الاجتماعية الخاصة بالديمقراطية"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. ع.136، باريس 1993.

130. مباركية، منير، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون. ع.خ، أفريل 2011.

131. محمودي، مليك ويوسف بركان، "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسباتية. جامعة حمة لخضر –الوادي–الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ع. 2016.

132. معو، زين العابدين وراندة حمايزية، "تجربة الإصلاح السياسي الدستوري في المغرب بعد عام 2011: قراءة في الدوافع والمحتوى"، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي. ع.09، جوان 2018.

133. مقلاتي، عبد الكريم، "إشكالية الصحافة المستقلة وحرية التعبير في الجزائر"، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03. ع.09، ديسمبر 2017.

134. مليح، يونس، "حكامة الانتخابات بمغرب ما بعد دستور 2011"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد. ع.43–44، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2016.

135. موزاي، بلال، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بالمملكة المغربية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. ع.02، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جوان 2014.

136. مولاي، عبد الرزاق لخضر وشعيب بونوة، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث. ع.07، 2010.

137. ميتكس، هدى، الحركة الإسلامية في المغرب والمرجعية المشتركة مع النظام، سلسلة بحوث سياسية. ع.88، بيروت: مركز البحوث والدراسات السياسية، نوفمبر 1994.

138. ميركل، بيتر، "ماهي البلدان الديمقراطية في عالم اليوم؟"، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية. ع.136، باريس 1993.

139. النبهان، محمد فاروق، "مقومات الاستقرار السياسي في المغرب"، مجلة دعوات الحق. ع.296، جانفي 2013.

140. نضيف، أحمد، "مآزق ممارسة المعارضة في المغرب من المعارضة التقليدية إلى المعارضة الجديدة"، مجلة رهانات. ع.17، المغرب: مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، شتاء 2010.

ج. الوثائق الرسمية:

141. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "المادة 49 من المرسوم الرئاسي رقم 89-18 المؤرخ في 28 فبراير 1989، المتعلق بنشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989"، الجريدة الرسمية. ع.09، 01 مارس 1989.

142. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، دستور 1989. الجزائر: المطبعة الرسمية، 1989.

143. القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. ع.16، الصادر في 18 أفريل 1990.

144. المملكة المغربية، وزارة العدل، دستور المملكة المغربية 2011. إصدارات مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو: سلسلة نصوص قانونية، ع.19، شتنبر (سبتمبر) 2011.

د. الموسوعات:

145. الشويخات، أحمد، الموسوعة الإلكترونية العربية العالمية. السعودية: د.د.ن، 1992.

هـ. التقارير:

146. الاتحاد الأوروبي، "الحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي"، تقرير حول تحليل الوضع الوطني –المغرب–. الاتحاد الأوروبي: تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورومتوسطية (2008–2011)، جويلية 2010.

147. أفابة، نور الدين، "توترات التقليد والتحديث.. الديمقراطية ومتغيرات السياسة في المغرب"، سلسلة تقييم حالة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2011.

148. بركة، نزار، "التطور الاقتصادي"، التقرير السنوي 2014. المملكة المغربية: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2014.

149. بلفلاح، يونس، "المغرب: التحديات الاقتصادية في ظل حكومة العدالة والتنمية"، تقرير. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

150. ---، ----، "المغرب: الحصيلة الاقتصادية للملك بعد خمسة عشر عاما"، تقارير. قطر– الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 08 ديسمبر 2014.

151. بوعلام، عزيزة، "جهود المغرب بإفريقيا.. علاقات اقتصادية ومكاسب متبادلة"، تقارير وحوارات. الدوحة: الجزيرة، 25 ماي 2017.

152. جنداري، إدريس، "التجربة الحزبية في المغرب: غموض التصور وإعاقة الممارسة"، سلسلة تقييم حالة. قطر– الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012.

153. الدقاوي، بسيمة، "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الجوع والفقر: التنمية والتحديات الراهنة"، عرض المملكة المغربية –وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية– بمناسبة انعقاد الدورة الـ 56 للجنة وضع المرأة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. الولايات المتحدة الأمريكية: نيويورك، 28 فبراير 2012.

154. دي بيرو، جيريمي وآخرون، "دراسة تصورية عن الابتكار والملكية الفكرية والاقتصاد غير الرسمي"، تقرير مقدم لأمانة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. د.11، 13-2013/05/17، جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2013.

155. السعدي، محمد سعيد، "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص– المغرب"، تقرير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2000.

156. غالي، بطرس بطرس وآخرون، تقرير حول: التفاعل بين الديمقراطية والتنمية. فرنسا: هيأة الأمم المتحدة، اليونيسكو، 2003.

157. المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتعديل الهيكلي"، مشروع التقرير التمهيدي. نوفمبر 1998.

158. ----------، التقرير السنوي. 2003.

159. المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وضعية المساواة والمناصفة في المغرب: صون غايات وأهداف الدستور وإعمالها. الرباط: منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، 2015.

160. مجموعة البنك الدولي، "خلق أسواق بالمغرب: تشخيص القطاع الخاص"، تقرير البنك الدولي حول وضعية الاقتصاد والقطاع الخاص في المغرب. واشنطن: مجموعة البنك الدولي، أكتوبر 2019.

161. مكتب العمل الدولي، "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم"، التقرير الخامس لمؤتمر العمل الدولي. الدورة 103، سويسرا: مكتب العمل الدولي جنيف، 2014.

162. المملكة المغربية، "ظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب: الاستراتيجيات الجديدة"، التقرير الوطني حول أهداف الألفية من أجل التنمية. المغرب: د.د.ن، 2003.

163. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، "خارطة طريق الديمقراطية والتجديد في العالم العربي اليونيسكو تواكب عمليات التحول الديمقراطي"، وثيقة أعدت في إطار التحضير لاجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى الذي نظمته اليونسكو. فرنسا: مقر اليونسكو، 21 جوان 2011.

و. المواد غير المنشورة:

164. إخوان، جهيدة شاوش، "واقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2014-2015.

165. برادة، يونس، "وظيفة الحزب في النظام السياسي المغرب"، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء: كلية العلوم القانونية، 2000.

166. بصيري، جمال، "واقع تنظيمات المجتمع المدني ومدى مساهمتها في مسار التحول الديمقراطي –دراسة ميدانية للتنظيمات الطلابية"، مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006–2007.

167. بلعور، مصطفى، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 –2008)"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009.

168. بن بختي، عبد الحكيم، "المعارضة والتحول السياسي في الجزائر والأرجنتين دراسة مقارنة"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008–2009.

169. بن ققة، سعاد، "المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجا 1962-2005"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر– بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2011 – 2012.

170. بوجمعة، بلال، "سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر: دراسة تطبيقية للفترة 1986–2011"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2013.

171. بودبوز، غاني، "إشكالية الديمقراطية في الجزائر وموقف النخبة السياسية منها دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني"، مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2004–2005.

172. بوزيدة، حميد، "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح في الفترة 1992 –2004"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

173. البياتي، فارس رشيد، "التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. عمان: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2008.

174. بياضي، محي الدين، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر -بسكرة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012.

175. توبين، علي، "النمو الديمغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2003-2004.

176. حبّة، عفاف، "التعددية الحزبية والنظام الحزبي"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2004-2005.

177. الخاضري، عبد القادر، "تمثلات السياسي والممكنات الدلالية للديمقراطية عبد الملكية والأحزاب السياسية بالمغرب، حزبا الاستقلال والاتحاد الاشتراكي نموذجا"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاضي عياض مراكش، كلية العلوم القانونية، 1999.

178. راتول، محمد، "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر، 2000.

179. زيرمي، نعيمة، "التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، 2011.

180. شحماط، محمد، "قانون الخوصصة في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، 2007.

181. صحراوي، شهرزاد، "هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)". مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

182. ضيف، محمد، "التحول السياسي في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1997-1998.

183. طعيبة، أحمد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر 1988-1994"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1998.

184. طه، صالح أحمد عبد الخالق، "ظاهرة العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني -دراسة تحليلة 1994-2000"، مذكرة ماجستير غير منشورة. فلسطين: جامعة النجاح الوطنية في نابلس، 2003.

185. عبد الكريم، هشام، "المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية 1989-1999"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2006.

186. عبد الوهاب، أيمن السيد محمود، "دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة المملكة المغربية منذ التسعينات"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2001.

187. كريبش، نبيل، "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة: الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007-2008.

188. لخضر، عبد الرزاق مولاي، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية: دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2010.

189. لخضر، عبد الرزاق مولاي، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009-2010.

190. المحمد، صخر، "أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية، الجزائر نموذجا"، حلقة بحث غير منشورة. تحت إشراف الأستاذ: كريم أبو حلاوة، جامعة دمشق: كلية العلوم السياسية، 2011.

191. مخلوف، بشير، "موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989-1995): دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ -المحلّة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2012 – 2013.

192. مرزوقي، عمر، "حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظل التحول الديمقراطي"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005.

193. المومن، عبد الكريم، "سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009.

194. نفيسة، زريق، "عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق"، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الحاج لخضر باتنة: الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008-2009.

195. نوري، ياسمين، "مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني (1962-2012)"، مذكرة ماجيستير غير منشورة. جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015.

196. يونسي، حفيظة، "الأزمة السياسية في الجزائر والمؤسسات الجديدة"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: معهد العلوم القانونية والإدارية، 2000-2001.

ز. المداخلات والمحاضرات:

197. الأعور، محمد البشير، "مقارنة صيرورات التحول والتغيير السياسي في إفريقيا"، بحث مقدم لدراسات ما بعد التدرج. تخصص الدراسات السياسية المقارنة، جامعة يوسف بن خدة –الجزائر–: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2008-2009.

198. برقوق، عبد الرحمن وصونيا العيدي، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي بالجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 11-10 ديسمبر 2005.

199. بن يسمينة، عزيزة، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، مداخلة ألقيت بالملتقى الدولي حول: أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية. بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، يومي: 04 و05 ديسمبر.

200. بوحوش، عمار، "الإصلاحات السياسي في الجزائر: واقع وآفاق"، محاضرة ألقيت في ندوة: الإصلاحات السياسية في الجزائر، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 1990.

201. جدو، فؤاد، "التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد وخصوصية الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

202. الرشواني، منار محمد، "سياسات الاصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي"، ندوة علمية حول: التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات. 30/11-1/12/1999، عمان: منشورات جامعة آل البيت، 2000.

203. زياني، حسينة رحال، "دراسة في قانون الإعلام لسنة 2012"، محاضرات في مقياس مدخل لعلوم الإعلام والاتصال. جامعة فرحات عباس سطيف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جوان 2012.

204. سعيدي، إلهام نايت، "طبيعة عملية التحول الديمقراطي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10–11 ديسمبر 2005.

205. سليمان، عادل، "تأثيرات العامل الخارجي على التحول الديمقراطي في الدول العربية في ظل المتغيرات العالمية"، في: المشروع البحثي المشترك حول مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية. تح. أحمد فخر، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، يوليو 2005.

206. الصديقي، كريمة، "تجارب الانتقال الديمقراطية دراسة مقارنة: المغرب والجزائر نموذجا"، الملتقى الدولي الأول حول: المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 27-28 مارس 2020.

207. عبد العالي، عبد القادر، "الثقافة السياسية"، محاضرات في مقياس: النظم السياسية المقارنة، ألقيت على طلبة السنة الثانية علوم سياسية. جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2008 / 2009.

208. علواش، فريد، "آثار التحول الديمقراطي على المؤسسات الدستورية الجزائرية"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005.

209. علي، وجيه عفدو، "مستلزمات الانتقال الديمقراطي في الدول العربية بعد 2010"، الملتقى الدولي الأول حول: المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 27-28 مارس 2020.

210. عياد، محمد سمير، "إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر: واقع وتحديات. الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

211. كلفاني، خولة، "مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائر في ظل دستور 1989"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول :التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005.

212. كيم، سمير وغربي رقية، "المداخل النظرية للتحول الديمقراطي"، بحث قدم في دراسة ما بعد التدرج. سنة أولى ماجيستير تخصص سياسات مقارنة، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية: 2007-2008.

213. لديس، السعدية، "مداخل الانتقال الديمقراطي وموضع الإصلاح الدستوري منها، اختبارات نجربة المغرب أنموذجا"، الملتقى الدولي الأول حول: المسألة الدستورية وإشكالية بناء الدولة الديمقراطية. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 27-28 مارس 2020.

214. لعجال، أعجال محمد لمين، "معوقات التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005.

215. مجاهد، يونس، "المجتمع المدني والتجربة المغربية"، ورقة بحث قدمت إلى مؤتمر: المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي. لبنان: تجمع الباحثات اللبنانيات؛ مؤسسة فريديرش آيبرت، 18-20 أفريل 2004.

216. المغيربي، محمد زاهي بشير، "الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات"، ورقة بحثية قدمت إلى: ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي. جامعة القاهرة ، طرابلس- ليبيا: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 22-08-2005.

217. مفتاح، عبد الجليل، "الاصلاحات الدستورية والقانونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي في الجزائر"، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005.

218. النجار، باقر، "المجتمع المدني في الوطن العربي واقع يحتاج إلى إصلاح"، في: المجتمع المدني ودوره في الإصلاح. تحر. ممدوح سالم، الإسكندرية: الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، 2004.

ح. المواد الإلكترونية:

219. إبراهيم، حسنين توفيق، "الانتقال الديمقراطي: إطار نظري"، ملفات. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013. من الموقع الإلكتروني: *http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy43.html#*.

220. ---، ------، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات، قطر، من الموقع الالكتروني: *http://studies.aljazeera.net/files/arabwor lddemocracy/201*.

221. احديدو، منار، "العزوف السياسي عند الشباب.. قراءة في الأسباب وسبل المعالجة"، من الموقع الإلكتروني: *https://assabah.ma/342603.html*.

222. أنوزلا، علي، "عن الاستقرار في المغرب"، من على الموقع الإلكتروني: *https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/6/28*.

223. أورارید، محرر، "نظرية الدومينو"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.orared.com/900-Domino-Theory*.

224. باهي، نور الدين، "تشخيص القطاع العام والخاص بالمغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://lakome2.com/opinion/86242*.

225. بحضاض، محمد، "قراءة في معوقات الانتقال الديمقراطي بالمغرب"، الحوار المتمدن. ع.6266، 2019، من على الموقع الإلكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=640889&r=0*.

226. البخاري، عبد الجليل، "أزمة اقتصاد المغرب وسط خلافات سياسية"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/4/8/*.

227. برادة، يونس، "طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية"، من على الموقع الإلكتروني: *https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/632d515e-a084-45e9-908d-bdb042e646d4*.

228. بلقصري، عبد الواحد، "إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة –البرتغال نموذجا–"، الحوار المتمدن. ع.1693، أفريل 2006، من الموقع الالكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=77331*.

229. بن الشريف، خالد، "كل ما تود معرفته حول طبيعة النظام السياسي في المغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.sasapost.com/all-you-want-to-know-about-the-nature-of-the-political-system-in-morocco*.

230. بن محمد، عماد، التداول على السلطة. من الموقع الالكتروني: *http://fr.scribd.com/doc/117006151*.

231. بنيس، سعيد، "المجتمع المدني بالمغرب: الصيرورة والتفاعل"، من على الموقع الإلكتروني: *https://www.hespress.com/writers/371128.html*.

232. بوخرطة، الحسين، "المغرب ورهان التنمية الاجتماعية 2"، جريدة هسبريس المغربية الإلكترونية. من الموقع الإلكتروني: *https://www.hespress.com/opinions/8971.html*.

233. ---، ---، "المغرب ورهان التنمية الاجتماعية"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.hespress.com/opinions/8970.html*.

234. بوكروح، عبد الوهاب، "القطاع الخاص يسيطر على 96 بالمائة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، جريدة الشروق اليومي. ع.05 فبراير، 2012، من الموقع الإلكتروني: *http://www.echoroukonline.com /ara/articles/121684.html*.

235. بويزكارن، هشام، "التنمية الاقتصادية بالمغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://sites.google.com/site/hichamouaouizert/---1*.

236. بيد الله، محمد الشيخ، "الدستور المغربي لـ 29 يوليو 2011: تغيير عميق ومهيكل في ظل الاستمرارية"، من الموقع الالكتروني: *https://www.hespress.com/writers/195721.html*.

237. التقاوي، نور الدين، "مسألة فصل السلط في المغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.maghress.com/alittihad/2060429*.

238. الحسناوي، مصطفى، "الثقافة الديمقراطية كمدخل للتحرر والإبداع"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.maghress.com/almassae/124578*.

239. خالفي، يحي، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على المغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.oujdacity.net/national-article-15180-ar/national-article-15180-ar.html*.

240. خرباش، سكينة، "تقرير يشخص وضعية القطاع الخاص بالمغرب...حصيلة مخيبة للآمال صادر عن البنك الدولي"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.maghress.com/al3omk/444384*.

241. خضر، مجد، "مفهوم النمو الاقتصادي"، من على الموقع الإلكتروني: *https://mawdoo3.com/%D9%85%D9%81%D9%87*.

242. الخياري، مريم، "النموذج التنموي المغربي خلال نصف قرن بين الطموح الداخلي والإكراهات الخارجية"، موقع العلوم القانونية –المغرب–. من الموقع الإلكتروني: *https://www.marocdroit.com_a5439.html*.

243. الداسر، أمحمد، "التحول الديمقراطي في المغرب العربي"، من الموقع الإلكتروني: *http://boulemkahel.yolasite.com/resources/pdf*.

244. رحمة، أمل، الحكومة والمجتمع المدني، من الموقع الإلكتروني: http://kenanaonline.com/users/2/topics/56736.

245. رحموني، خالد، "وظيفة المعارضة في مرحلة الانتقال الديمقراطي"، من الموقع الإلكتروني: https://www.hespress.com/writers/70936.html.

246. زروال، عبد اللطيف، "الاقتصاد غير المهيكل في المغرب: الجذور والوظيفة السياسية"، منصة السفير العربي. من الموقع الإلكتروني: http://assafirarabi.com/ar/21642/2018/06/14.

247. زلماط، حياة ،"التنمية الاجتماعية بالمغرب"، من على الموقع الإلكتروني: https://alhoriyatmaroc.yoo7.com/t1325-topic.

248. الزياني، عثمان، "تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي"، قضايا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، من الموقع الإلكتروني: http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/04/201542182130404427.html.

249. زين الدين، محمد، "الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني علاقات تقاطع أم تكامل"، الحوار المتمدن. ع.1905، ماي 2007، من الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=95709.

250. شبايشب، محمد علي، "برنامج التقويم الهيكلي بالمغرب"، تغيرت نيوز الإلكترونية. من الموقع الإلكتروني: https://www.tighirtnews.com/?p=39180.

251. الشتيوي، حسن، "عشر سنوات من عهد جلالة الملك محمد السادس في خدمة اقتصاد منفتح قادر على التأقلم وامتصاص الصدمات"، من الموقع الإلكتروني: http://chtiouiroyal.canalblog.com/archives/2009/07/30/1459274.html.

252. الشرقي، محمد، "من برنامج التقويم الهيكلي إلى معالجة بطالة الشباب، مواجهة تحديات العولمة...اقتصاديا"، جريدة الحياة الإلكترونية. من الموقع الإلكتروني: http://www.alhayat.com/article/1010729.

253. شكاك، سعيد، "آليات تمكين الفئة الشبابية من المشاركة السياسية بالمغرب"، مجلة القانون والأعمال. المغرب- سطات: جامعة الحسن الأول، من الموقع الإلكتروني: https://www.droitetentreprise.com.

254. الطاهر، أمين، "المغرب بين التنمية الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية"،ساست بوست –العالم والاقتصاد-. من الموقع الإلكتروني: https://www.sasapost.com/opinion/morocco-between-economic-development-and-its-social-implications.

255. طيفوري، محمد، "المعارضة الناعمة في المغرب"، من الموقع الإلكتروني: https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/7/26/.

256. العالم، صفوت، "دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي .. مصر نموذجا"، قضايا مركز الجزيرة للدراسات. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2013، من الموقع الإلكتروني: *http://studies.aljazeera.net%20transition.pdf*.

257. عبد الباقي، عيسى، "وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية إشكالية الدور.. وآليات التعزيز"، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني. من الموقع الإلكتروني: *http://www.accronline.com/article_detail.aspx?id=4318*.

258. عروب، هند، "متكآت الحكم الملكي في المغرب"، من الموقع الإلكتروني: *http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2004/10/3/*.

259. عقا، محمد، "اقتصاد المغرب: البحث في أسباب التخلف"، الحوار المتمدن. ع.1909، ماي 2007، من الموقع الإلكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=96129&r=0*.

260. عن موقع الجزيرة، "التناوب التوافقي...عندما ترأس اليسار الحكومة المغربية"، من على الموقع الإلكتروني: *https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/28*.

261. الكنبوري، إدريس، "قراءة في الدستور المغربي الجديد"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.assakina.com/news/news1/8489.htm*.

262. لشكل، سيدي، "صناعة القرار في المغرب دراسة في المفهوم والرهانات"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.maghress.com/almassae/155192*.

263. لمودن، مصطفى، "الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد المغربي من خلال عرض لجمعية –أطاك–"، الحوار المتمدن. ع.2641، ماي 2009، من الموقع الإلكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171294&r=0*.

264. ماضي، عبد الفتاح، "مفهوم الانتخابات الديمقراطية"، في: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، اللقاء السنوي السابع عشر، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية. 18 أوت 2007، من الموقع الالكتروني: *http://www.achr.nu/art220.htm*.

265. المرواني، محمد، "التخلف والتنمية: دراسة في المفهوم والنظريات والبدائل"، الدراسات البحثية– البرامج والمنظومات الديمقراطية. المركز الديمقراطي العربي، من على الموقع الإلكتروني: *https://democraticac.de/?p=54648*.

266. الناصري، نوفل، " المغرب، 20 سنة من الإصلاح والتنمية ما بين توطيد المكتسبات ومواجهة التحديات"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.assahifa.com/%*.

267. النوضة، عبد الرحمن، "تحليل دستور المغرب لسنة 2011، هل هو ديمقراطي أم استبدادي؟"، من الموقع الإلكتروني: *http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=393645&r=0*.

268. الوردي، العباس، "المجتمع المدني المغربي: الوظائف، التحديات والرهانات"، من على الموقع الإلكتروني: *https://www.hespress.com/opinions/55304.html*.

269. اليملولي، رشيد، "إشكالية المجتمع المدني في المغرب"، من الموقع الإلكتروني: *https://www.jadaliyya.com/Details/31347*.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

أ. الكتب:

270. *A. DAHL, Robert, Polyarchy: Participation and Opposition New Haven: Yale University Press, 1971.*
271. *BRAUD, Philippe, La violence politique dans les démocraties Européennes. Harmattan: Paris Occidentales, 1993.*
272. *DIAMOND, Larry, Developing Democracy: Towards Consolidation, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1999.*
273. *ECKSTEIN, Harry, Regarding Poltics: Essays on Political Theory, Stability, and Change. Berkeley: university of California Press,1992.*
274. *HINTINGTON, Samuel, The Third Wave Democratization In The Late Twentieth Centry. U.S.A: University Of Oklahoma Press, 1993.*
275. *LIPSET, Seymour Martin, Political Man The Social Bases of Politics. New York: Garden city, 1960.*
276. *MEKIDECHE, M. , L'Algérie Entre L'économie De Rente Et Economie Emergente. Alger: Edition Dahab, s.d.é.*
277. *N. KATZ, Mark, Revolutions And Revolutionary Waves. USA: Library Of Congress Cataloging In Publication Data, 1997.*
278. *SCHNEIDER, Carsten Q., The Consolidation of Democracy: Comparing Europe and Latin America. Routledge, New York, 2009.*
279. *SCHUMPETER, Joseph, Capitalism, Socialism, and Democracy. New York: Harper, 1950.*
280. *SMITH, Adam, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. United State: Jims Manis, 2005.*
281. *VERBA, Sidney and Lucian W. PYE, Political Culture and Political Development. New Jersey: University press, 1965.*

ب. الدوريات:

282. *CHAKIB, E. Chérif, "Programme D'agistement Structurale Et Resultat Socio-Economique En Algerie", Revue Sciences Humaines. N°.02, l'Université Larbi Ben M'hidi: oum El Bouaghi- Algérie, Décembre 2002.*
283. *O'DONNELL, Guillermo,"Delegative Democracy", Journal of Democracy. Vol.5, No.1,January 1994.*
284. *POURGERMI, Abbas, "The Political Economy Of Development: An Empirical Examination Of The Wealth Theory Of Democracy", Journal Of Theoretical Politics. Vol.3, N°.2, April 1991.*

285. *RUSTOW, Dankwart, «Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model »,* Comparative Politics*. Vol. 02, April 1970.*
286. *SCHEDLER, Andreas,"Measuring Democratic Consolidation",* Studies in Comparative International Development*. Vol.36, No.1, Spring 2001.*

فهرس الأشكال

والجداول.

الرقم	فهرس الأشكال	
	الــعنوان	الصفحة
01	تطـور معـدلات النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر "للفتـرة الممتـدة مـا بـين 1990 و2000":	143
02	تطـور معـدلات النمـو الاقتصـادي فـي الجزائـر "للفتـرة الممتـدة مـا بـين 2000 و2014":	144
03	يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في المغرب "للفترة الممتدة ما بين 1999 و2012":	146
الرقم	فهرس الجداول	
	الــعنوان	الصفحة
01	مقارنـة ضـمنية لـلعوامل المـؤثرة فـي عمليـة الانتقـال الـديمقراطي بـين الجزائـر والمغرب:	98
02	مقارنة ضمنية لمعيقات الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:	105
03	مقارنة ضمنية لدور الدولة في مجال الاقتصاد بين الجزائر والمغرب:	111
04	مقارنـة ضـمنية لـحدود دور المجتمـع المـدني والقطـاع الخـاص بـين الجزائـر والمغرب:	115
05	مقارنة ضمنية لحدود النمو الاقتصادي (ثراء الدولة) بين الجزائر والمغرب:	143
06	مقارنة ضمنية لحدود توفير متطلبات التنمية الاجتماعية بين الجزائر والمغرب:	148
07	مقارنة ضمنية لحدود بناء الدولة بين الجزائر والمغرب:	151
08	مقارنة ضمنية لحدود الاستقرار السياسي وانتقال السلطة بين الجزائر والمغرب:	153

الـــفـــــهـــــرس

المحتوى	الصفحة
ملخص الدراسة	
خطة الدراسة	
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	**02**
الفصل التمهيدي: الانتقال الديمقراطي: مقاربة ماهيمية ونظرية:	**11**
المبحث الأول: الإطار النظري لمفهوم الانتقال الديمقراطي:	**12**
المطلب الأول: الانتقال الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة:	**12**
أولا: مفهوم الانتقال الديمقراطي:	**12**
ثانيا: التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:	**13**
ثالثا: الترسيخ الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:	**15**
المطلب الثاني: آليات الانتقال الديمقراطي:	**16**
أولا: الآليات السلمية:	**16**
ثانيا: الآليات غير السلمية:	**18**
ثالثا: معيقات الانتقال الديمقراطي:	**20**
المطلب الثالث: المداخل المفسرة لعملية الانتقال الديمقراطي:	**20**
أولا: مدخل الثورة:	**21**
ثانيا: مدخل الثقافة السياسية:	**22**
المبحث الثاني: الديمقراطية والتنمية الاقتصادية: مداخل نظرية:	**24**
المطلب الأول: المدخل التحديثي	**24**
المطلب الثاني: المدخل الانتقالي:	**26**
الفصل الأول: طبيعة الوضع السياسي والاقتصادي بالجزائر والمغرب:	**29**
المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي والاقتصادي بالجزائر 1990 - 2014:	**30**

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري 1990 - 2014:	**30**
أولا: ظروف الانتقال نحو التعددية السياسية 1990 - 2014:	**30**
ثانيا: واقع الممارسة السياسية في فترة التعددية 1990 - 2014:	**31**
المطلب الثاني: طبيعة النظام الاقتصادي الجزائري 1990 - 2014:	**34**
أولا: ملامح الانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق 1990 - 2014:	**35**
ثانيا: جملة الاصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة 1990 - 2014:	**35**
المبحث الثاني: طبيعة النظام السياسي والاقتصادي بالمغرب 1990 - 2014:	**49**
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي المغربي 1990 – 2014:	**49**
أولا: الملامح العامة لنظام الحكم المغربي:	**49**
ثانيا: السياق التاريخي لمسألة الإصلاح الدستوري والسياسي 1990 - 2014:	**50**
المطلب الثاني: طبيعة النظام الاقتصادي المغربي 1990 – 2014:	**55**
أولا: هيكلة الاقتصاد المغربي:	**55**
ثانيا: أهم الاصلاحات الاقتصادية في الفترة الممتدة 1990 – 2014:	**57**
الفصل الثاني: أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر والمغرب:	**64**
المبحث الأول: أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر:	**65**
المطلب الأول: معالم الانتقال الديمقراطي بالجزائر 1990-2014:	**65**
أولا: العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي بالجزائر:	**65**
ثانيا: مظاهر ومعيقات الانتقال الديمقراطي بالجزائر:	**71**
المطلب الثاني: بنية الاقتصاد الجزائري وعملية الانتقال الديمقراطي:	**75**
أولا: دور الدولة في مجال الاقتصاد:	**76**
ثانيا: دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في الإصلاحات السياسية والاقتصادية:	**77**
المبحث الثاني: أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بالمغرب:	**84**
المطلب الأول: معالم الانتقال الديمقراطي بالمغرب 1990 -2014:	**84**
أولا: عوامل الانتقال الديمقراطي بالمغرب:	**84**

ثانيا: معيقات الانتقال الديمقراطي بالمغرب:	**90**
المطلب الثاني: بنية الاقتصاد المغربي وعملية الانتقال الديمقراطي:	**93**
أولا: إعادة صياغة دور الدولة والقطاع الخاص في مجال الاقتصاد:	**93**
ثانيا: استراتيجية التنمية والديمقراطية بين العامل الاقتصادي والاجتماعي:	**95**
المبحث الثالث: حدود أثر التحولات الاقتصادية في عملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:	**97**
المطلب الأول: حدود معالم الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:	**97**
أولا: العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:	**97**
ثانيا: حدود معيقات عملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:	**105**
المطلب الثاني: حدود بنية الاقتصاد وعملية الانتقال الديمقراطي بين الجزائر والمغرب:	**110**
أولا: حدود دور الدولة في مجال الاقتصاد بين الجزائر والمغرب:	**110**
ثانيا: حدود دور المجتمع المدني والقطاع الخاص بين الجزائر والمغرب:	**114**
الفصل الثالث: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد في الجزائر والمغرب:	**122**
المبحث الأول: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد بالجزائر:	**123**
المطلب الأول: المتطلبات التنموياتية السوسيو – اقتصادية:	**125**
أولا: النمو الاقتصادي (ثراء الدولة):	**126**
ثانيا: توفير متطلبات المعيشة الأساسية – التنمية الاجتماعية ومتطلباتها-:	**127**
ثالثا: المتطلبات الأساسية المساعدة على تفعيل الديمقراطية:	**127**
المطلب الثاني: المتطلبات السياسية (القدرة التنظيمية):	**130**
أولا: بناء الدولة:	**131**
ثانيا: الاستقرار السياسي وانتقال السلطة:	**132**
المبحث الثاني: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد بالمغرب:	**133**
المطلب الأول: المتطلبات السوسيو-اقتصادية:	**133**

أولا: توفير متطلبات المعيشة الأساسية بالمغرب – التنمية ومتطلباتها-:	**133**
ثانيا: المقومات الأساسية المساعدة على تفعيل الديمقراطية بالمغرب من الجانب الممارساتي:	**135**
المطلب الثاني: المتطلبات السياسية (القدرة التنظيمية):	**138**
أولا: بناء الدولة:	**138**
ثانيا: صنع القرار بين الاستقرار السياسي وانتقال السلطة:	**140**
المبحث الثالث: متطلبات الانتقال الديمقراطي وسياسات إصلاح الاقتصاد بين الجزائر والمغرب:	**142**
المطلب الأول: حدود المتطلبات التنمويات السوسيو – اقتصادية بين الجزائر والمغرب:	**142**
أولا: حدود النمو الاقتصادي (ثراء الدولة) بين الجزائر والمغرب:	**142**
ثانيا: توفير متطلبات المعيشة الأساسية – التنمية الاجتماعية ومتطلباتها- بين الجزائر والمغرب:	**147**
المطلب الثاني: حدود المتطلبات السياسية (القدرة التنظيمية) بين الجزائر والمغرب:	**150**
أولا: بناء الدولة بين الجزائر والمغرب:	**151**
ثانيا: الاستقرار السياسي وانتقال السلطة بين الجزائر والمغرب:	**153**
الخاتمة	**157**
قائمة المراجع	**162**
فهرس الأشكال والجداول	**185**
الفهرس العام	**187**